

نصفانته المنفعة المراد بها صرف الكمال الذي هو في نفسه منزه عن كل نقص وما يتبعه من زلل
عنهم التلام ولعلها عرفة مفردة انما يتوجه الى من يغلب على ظنه انه اشتغل بالطواف والسجدة
والاحلال ثم لا حرار بالبحر بيوتة الموقدات ومتى حملنا هذه الاخبار على ما ذكرناه لم يكن
طريقا سائما بعد نظر هذا التاويل ما رواه ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله
عن رجل اهل بالبحر والعسوة جميعا ثم قدم مكة والناس يعرفون فحقن هو طواف وسعى بين
الصفا والمروة ان بيوتة الموقف فقال يدع العزم فاذا اتم حجه صنع كما صنعت ما بينه وكذا
عليه عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
يكون في يوم عرفة وبينه وبين مكة ثلثة اميال وهو متنع بالعمرة الى الحج فقال يقطع التلبية
المنية ويهل بالحج بالنسبة اذا صلى الفجر ويضحي الى عرفات فيقف مع الناس ويقضو جميع التماسك
ويقسم بكمه حتى يسمع من الحرم ولا تخفى عليه الا ترى انه وجه الخطاب في الخبر الاول الى من خشي
الموقف في الخبر الثاني الى من يكون بينه وبين مكة ثلثة اميال ومعلوم ان من هذا صورة
لا يمكنه دخول مكة ولا اشتغاله بالاحلال والاحرام بعد ذلك ولحقه الناس يعرفون
متى لم يمكنه ذلك كان فرضه المنع في احرامه وجعله حجة مفردة على ما ذكرناه بالباب فانما ينبغي
ان يعمل من يريد الاحرام بالحج الحسين بن سعيد عن علي بن الفضل عن زرعة عن ابي بصير عن ابي
عبد الله عليه السلام قال اذا اردت ان تحرم يوم التروية فاصنع كما صنعت حين اردت ان تحرم
وخذ من شاربك ومن اظفارك وعانك ان كان لك شعر انتف بطيك واغسل يديك
ونيك ثمرات المسجد فصل فيه ست ركعات قبل ان تحرم وتدعو الله وتساله العون وقولك ذكر
الذما فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن علي بن النعمان عن سويلج
عن ابي بصير عن الحسين بن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي اظفاري بالمالحة
فما يصنع عند الحج فقال لا تظفر ولا تنف ولا تحرك شيئا فالوجه في هذا الخبر الاخبار عن جواز
ذلك لان الرواية الاولى محمولة على الفضل والاستحباب دون الفرض والاستحباب باب من
يلو المحرم بالحج محمد بن يعقوب عن علي بن زياد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي
عبد الله عليه السلام قال اذا انتهيت الى الحرم واشرفت على الابطح فارفع صوتك بالتلبية حتى تأ
منى سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين بن سليمان بن جبر عن حمزة عن زرارة قال قلت لابي
عليه السلام متى اهل بالحج قال اذا اخبرت الى منى ثم اذا جعلت شعبا لدب عن بيتك العفة عن سائر
فلب بالحج فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن الفضل عن زرعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله
قال ثم تلبي من المسجد الحرام كالتب حتى احرم ويقول لبيك بحجة تامها بالباب فانما ينبغي
ان تكون روحك الى منى والالتفات الى نفسك من غير ان يكون في قلبك شيء من التلبية

لا بد لنا من ان نذكر في هذا الباب ما رواه ابو عبد الله عليه السلام في فضل صلاة الفجر
 لا يجزى بالكلية الا عند الشرف على الا يطرح يد يمينه على ذلك ما رواه موسى بن القاسم عن محمد بن
 يزيد عن محمد بن عمار عن محمد بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان يوم التروية
 فاصنع كما صنعت بالجمعة ثم صل ركعتين خلف المقام ثم اهل بالمح قال كنت ماشيا فلقد عدت
 المقام وان كنت راكبا فاذا انقضت بعبرك وصل الظهران قد بدت بمقرا علم انه واسع لك
 ان تحرم في برفضة او درقا فله اول ليل او لها واسم وقت الخروج الى معنى احمد بن محمد
 بن ابي الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين بن علي بن يقطين قال سالت ابا عبد الله
 عن الذي يريد ان يقدم فيه ليل ليل وقت اول منه قال اذا زالت الشمس وعن النبي يريد ان
 تخلف بمكة عشية التروية الى اية ساعة يسعد ان تخلف قال ذلك واسع حتى يصبح بمقرا
 ما رواه محمد بن عيسى عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد عن ربيعة عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال سالت هل يخرج الناس الى مقبرة قال نعم فلا ياتي في الجمعة ولا في
 هذا الخبر يحمل على ما ذكرناه من صاحب المقام والمرغب وغيره يدل على ذلك ما رواه احمد بن
 يعقوب عن ابي اسحق عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام
 قال سالت عن الرجل يكون شجاعا كبيرا او ربهما خاف وضغط الناس ونزهاهم لحرم بالمح يخرج
 الى مقبرة يوم التروية قال نعم قلت فيخرج الرجل الصحيح بلبس مكافا او بدوح بذلك قال
 لا قلت يتجمل يومين قال نعم قلت بثلاثة قال نعم قلت اكثر من ذلك قال لا سعد بن عبد الله عن
 محمد بن احمد بن محمد بن ابي نصر عن بعض اصحابه قال قلت لابي الحسن عليه السلام يتجمل الرجل قبل
 يوم التروية يوما او يومين من اجل الزحام وضغط الناس قال لا بأس ما رواه الحسين
 بن سعيد عن صفوان بن يحيى فضالة عن العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن
 قال لا ينبغي الاقام في الصلاة يوم التروية الا بمقربة من بيت فما الى طلوع الشمس عن صفوان
 فضالة بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي الاقام
 ان يصلي الظهر الا بمقربة من بيت يوم التروية قال لا بأس ما رواه صفوان بن يحيى عن صفوان
 عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال على الاقام ان يصلي الظهر يوم التروية ويجزى
 الخفيف يصلي الظهر يوم التروية في المسجد الحرام قال لو جاز في هذا الخبر ان يخص الاقام دون
 من عداه وكذلك تضمنت فلا تعارض بينهما وبين ما تقدمه فانه لا يجوز صلاة
 المغرب بعرفات ليلة النحر الحسين بن سعيد عن الحسن بن زهدة عن ساعدة قال سالت
 عن الجمع بين العشاء والاخرة فجمع فقال لا تضلها حتى تنتهي الجمع وان مضى الليل
 والمضى فادسوا الله صلى الله عليه وآله جميعها باذان واحد وقامتين كما جمع بين الظهر والعصر

قدم ابن الحسن إلى الشام سنة ثمان مائة وسبعمائة وأربعين سنة من الهجرة النبوية
التي هي الحسنة من العلاء بن رزبه عن محمد بن مسلم قال قال لابي عبد الله عليه السلام اني اريد ان يكون لي حاج
عرة قال الى الحرم ليلة عرفة سنة عن صفوان عن عيسى بن القهم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن المتع يقدم مكة يوم التروية صلوة العصر فترتبه المتعة فقال لا ما بينه وبين عروب
النفس قال قد صنع ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله من محمد بن سهل بن ابيه عن ابي
عبد الله قال سالت ابا الحسن موسى عليه السلام عن المتع يدخل مكة يوم التروية فقال لا يتبع
والله ما بين عروب والنفس عن محمد بن عذافر عن عمر بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
اذا قدمت مكة يوم التروية وانت متع فلك ما بينك وبين الليل ان تطوف بالبيت وتسمى
بجعلها متعة عن الحسن بن العلاء عن محمد بن مسلم قال قال لابي عبد الله عليه السلام اني اريد ان يكون
للي حاج عرة فقال الى الحرم ليلة عرفة قال موسى بن القهم وروى لنا الثقة من اهل البيت عن
ابي الحسن موسى عليه السلام انه قال اهل بالمتعة بالحج يريد يوم التروية الى زوال الشمس وبعد
العصر وبعد المغرب وبعد العشاء الاخرة ما بين ذلك كله واسع ما رواه موسى بن القهم
عن محمد بن سهل عن ذكره بن عمران قال سالت ابا الحسن عليه السلام اذا دخل يوم عرفة قال
لا متعة له يجعلها عمر مفردة عن محمد بن سهل عن ابيه عن ابي الحسن عليه السلام عن ابي الحسن
قال المتع اذا قدم ليلة عرفة فليت له متعة يجعلها حجة مفردة اما المتعة الى يوم التروية
عن محمد بن سهل عن ابيه عن موسى بن عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المتع
يقدم مكة ليلة عرفة قال لا متعة له يجعلها حجة مفردة يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا
والمروة ويخرج الى منى ولا هدى عليه وانا الهدي على المتع عن صفوان بن يحيى عن عبد
الرحمن بن اعين عن علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل والمرأة يتفقا
بالعرة الى الحج ثم يدخلان مكة يوم عرفة كيف يصنعان قال يجعلانها حجة مفردة وحده
المتعة الى يوم التروية سنة عن محمد بن عذافر عن عمر بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
اذا قدمت مكة يوم التروية وقد غربت الشمس فليترك متعة امض كما انت بجحلك فليشغ
ابو جعفر رحمه الله الوجه في الجمع بين هذه الاخبار وانفع ان المتعة تكون عمرته فامة ما
ادرك المومنين وموا كان ذلك يوم التروية اول ليلة عرفة او يوم عرفة الى بعد الزوال
فاذا زالت الشمس من يوم عرفة فقد فأت المتعة لانه لا يمكن ان يكون الناس بعرات والماء
في ما وصفناه الى ان مرات الناس يقاض في الفضل والنوب في ادراك يوم التروية عند
الزوال فانه اكثر متعة اكمل من طمى بالليل ومن ادرك بالليل يكون قارب دوا
دلا لا يرقى من طمى يوم عرفة الى بعد الزوال والاجابة التي وردت في ان من لم يدرك يوم التروية

[illegible]

[illegible]

فقد وجب الهدى ان يخرج من مكة من قبل الطين ~~من قبل الطين~~ وهذا الخبر
اخذها ان يكون محولا على النبي ولا استحباب في ذلك الا ان يكون محولا على
من اعترف به وجب واقام بمكة الى شهر الحج فترفع منها بالعمرة الى الحج فان من يكون كذلك عليه
الهدى على النصفة الحدية بعد ذلك رواه موسى بن القاسم عن محمد بن سهل عن ابيه عن
ابن عبد الله قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن العترة لم يقدر بمكة بجود الحج او يمتنع من ذلك
فقال يمتنع اجمالا وليكن احواله من مسير ليلة لم يكن في ذلك من لم يجد الهدى
رواه الثوري عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابي حمزة عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عبد الله عليه السلام في التمتع جلد الثمن ولا يجد الغنم قال يختلف الثمن عند بعض
ويأمر من يشاء له ويدفع عنه وهو يخرج عنه فان مضى والحجة آخر ذلك الى قبل من دفع
الحجة احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن فضيل بن قرواش قال سألت ابا
عبد الله عليه السلام من رجل تمتع بالعمرة الى الحج فوجب عليه النك فطلب فلم يصبه هو ومن
حسن الحال فهو يضاعف من الصيام فما ينبغي له ان يصنع قال يدفع ثمن النك الى من يذبح
بمكة ان كان يريد المضى الى اهله وليدفع في ذى الحجة فقلناه رفعه الى من يذبحه
فلم يصبه في ذى الحجة نسكا واصابه بعد ذلك قال لا يذبحه عنه الا في ذى الحجة ولو اخره
قال لا تأمره اما احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم عن ابي بصير عن احمد بن محمد بن
قال سألت عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى اذا كان يوم النحر وجد ثمن شاة اذبح او
قال بل يصوم فان ايام الفذح قد مضت فلا ينافي ما قلناه لان المعنى في هذا الخبر من لم يجد
الهدى لا تمتنع وصام ثلثة ايام ثم وجد ثمن الهدى فعلى ان يصوم ما بقي عليه تمام الفضة
وليس يجب عليه الهدى بعد ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن
محمد بن الحسين بن سعيد عن عبد الله بن يحيى عن حماد بن عيسى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن تمتع صام ثلثة ايام في الحج ثم اصاب هديا لم يخرج من مكة الا اخره صياما
ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن حماد بن عيسى بن خالد قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع وليس معه ما يشتري به هديا فلان صام ثلثة ايام
في الحج ايسر يشتري هديا فخرج اذ ذبح ذلك ويصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله فليست
هديا ويخبره يكون صياما لذى صامه فافله له فالوجه في هذا الخبر ان يخله على قدر
من الاستحباب الذي لا من اصاب من الهدى بعد ان صام ثلثة ايام فهو بالخيار
شاة صام بقية ما عدا ان شاء فذبح الهدى الهدى افضل يا عيسى عن ابيه
اغتة هل على ولد ان يصوم عنه ام لا محمد بن يعقوب عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى

الحسين بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله عن حماد عن ابي
عليه السلام انه سئل عن رجل منع بالقرعة ولم يكن له هدى فصار مرقنة ايام
في الحج ثم مات بعد ما رجع الى اهله قبل ان يصور السعة اياما على وليه ان يعرض عنه
ما ادى به فضا ولا ياتي في الامر الا في الامر بمقتضى القضاة في العبد الاول انا فوجدنا في
الامر ما في السبعة ايام فلا يجزى العفا عنه ويصرفه ان يعرض عنه الكل
المرحوم يمتنع ما ذن مولا هل يلزم المولى فيه الا ان يكون من سبي عن الحسن بن علي
بن فضال عن ابن بكير عن الحسن بن الطرار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل امر ملكه
ان يخرج بالقرعة الى الحج اعليه ان يذبح عنه قال لا لان الله تعالى يقول عبد مملوك لا يقدر على
شئ عن ابن ابي عمير عن سعيد بن بكير عن خلف قال سالت ابا الحسن عليه السلام امرت مملوك ان يمتنع
فقال ان شئت فاذبح عنه وان شئت فمعه فليصم سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن ابن ابي
عمير عن جميل بن دراج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل امر مملوك ان يمتنع قال
فمعه فليصم وان شئت فاذبح عنه فامروا الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن العلاء
بن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سئل عن الممنوع كرهية قال ثاثة و سألته عن الممنوع المملوك
فقال عليه مثل ما على الحراما احمية واما الصور فالوجه في هذا الخبر احد شيئا احدثا ان
يكون ذلك اجازة عن مساواة كرهية كية ما يجب عليه وان كان الذي يلزم المملوك على جهة
على صاحبه لانه ان شاء اهدى عنه وان شاء امر بالصورة ويكون اذا امر بالصورة يلزمه
في الصور مثل ما يلزم الحر من صيام وعشر ايام ولا تجزى لك بحري لظها الذي يلزمه فيه نصف
ما يلزم الحر وكذلك اذا اراد الذبح عنه لم يدر ان يهدى عنه مثل ما يهدى عن الحر في هذا الوجه
كان مثل الحر من جهة وجوب الهدى عليه والا الثاني ان يكون محمولا على من كان مملوكا
قبل ان يفوت احد الموقفين فانه يلزمه الهدى له لحق الحج وهو حر من جهة ما يجب عليه نحو
ما تقدم القول فيه واليات ان المولى الامام عهد بالصورة الاخر الاخير فانه يلزمه ان يذبح
عنه ولا تجزى الصورة بيد على ذلك فامروا الحسين بن سعيد عن القم بن محمد عن علي بن ابراهيم
قال سئل عن غلام اخرجته معي فامرته فتمنع ثم اراه الحج من التوبة ولم اذبح عنه افله ان
يصوم بعد ان يرتفع اذهب لا ايام التوقا قال الله تعالى لا كنت امرته ان يفرد الحج قلت طلبت التوبة
ما طلبت التوبة فاذبح عنه ثاثة سمينة وكان ذلك يوم التروا فاجاب بسبب الموضع الذي يذبح
فيه الهدى الى الحج محمد بن يعقوب عن عن من اصحابنا عن سهل بن زيد واحد بن محمد عن ابن محبوب
عن ابراهيم بن محمد عن ابي عبد الله في رجل نذر للهديه فمكة في العشر فقال ان كان هديا واجبا فلا

الابن وان كان ليس له احد من اولاده كان له ان يتركها لغيره
محمد بن يعقوب عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عمار عن ابيه عن ابي بصير
ان اهل مكة انكروا عليك انك ابحت هديك في منة الله فقل ان مكة كلها مرفوعة الى الله
الحديث ان خلقه على الهدى الذي ليس واجب فان ذلك جائز ان يذبح بمكة على ما فعله عليه
الاول **باب** ايام الفرو والنحر سعد بن عبد الله عن ابي عبد الله عن محمد بن عيسى عن محمد بن
الغهم الجعفي عن ابيه عن علي بن محمد بن فضال عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
قال سألته عن الاضحية كم هو يومها قال **باب** ايام سألته عن الاضحية في يوم من ايام الثلاثة ايام حيث
لما تقول في رجل سار قدم بعد الاضحية يومين قال ان يصلي في اليوم الثالث قال نعم **باب**
عن الحسن بن علي بن فضال عن حماد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن قارث التاطي عن ابيه
قال سألته عن الاضحية فقال اربعة ايام ومن الاضحية في سائر البلدان فقال ثلثة ايام
عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
افضلها اياما ايامه **باب** محمد بن يعقوب عن عده من اصحابنا عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن
فضال بن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
واما في البلدان فيوم واحد عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم
ابى جعفر عليه السلام قال الاضحية يومان بعد يوم الفريضة يوم واحد لا مضار بالوجه في هذين
ان لم يكن عليا ان ايام الفريضة لا يجوز الصوم فيها بمقتضى ايامه في سائر البلدان يوم واحد
لان ما بعد يوم الفريضة في سائر الايام صوم ولا يجوز ذلك بمقتضى ايامه في سائر البلدان يوم واحد
ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله
قال سمعت يقول الفريضة ايام في ايام من ايام الصوم لم نعلم حتى تصلي ثلثة اشياء والفريضة
يوم في ايام يصوم صام من الفريضة **باب** انه لا يصح الايام في هذين اليومين من بعد
عن حماد بن عيسى عن محمد بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح الايام في هذين
محمد بن احمد بن محبوب عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال **باب** الاضحية في يوم من ايام الثلاثة ايام
قال لا يصح الايام في هذين اليومين من بعد يوم الفريضة **باب** محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
عن مسكان بن سعد بن يسار قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن ايام الفريضة قال لا يصح الايام في هذين
باسمها عرفها الا يعرفها الوجه في هذا الحديث انه لم يرد بها الا في ذكرها
عرفها فانه يصح في ذلك وعرفها على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان
سعيد بن يسار قال قال ابي عبد الله عليه السلام انما تنذر في الغنم بغنمك ولسانك وعرفها
فقال لا يكذبون عليك ضحها **باب** العدة الذي يخرج من غنمك والعدة

[illegible]

انتا ويل ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله
عن انتم تجزئهم البقرة قال لا بعدى ولا واما في الاضحية فمروا بالوجه الاخر ان يكون ذلك
انما ساع في حال الضرورة دون حال الاختيار وقد مضى في ضعيف هذه الاخبار ما يدل على ذلك
وزيد بن بيان ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي عبد الله الاثري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن
عبد الله عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى
وهو ليسوا باهل بيت واحد رفعة اجتمعوا في مثله ومعه بهم واحد لم ان يذبحوا ففقه
فقال لا احب لك الا من ضمنه من اشترى هديه فوجدت عينا من اشترى هديه
من اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام انه ساله عن الرجل يشترى في الاضحية مورا فلم يعلم موطنها
الا بعد شرائها هل تجزئ عنه قال نعم الا ان يكون هديا واجبا فانه لا يجوزنا قضاء الاضحية
الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمار بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اشترى هديا
وله يعلم ان ابره عينا هو فقد غنه ثم علم بعد فقد التمس اجزاء فهذا الخبر يحفل اسد هان
هديه غير واحد فانه يجوز له ذلك على ما فضله في الخبر الاول والثاني ان يكون ذلك رخصة لمن يكون
قد فقد التمس ولا يقدر على اسرها ما جاز له ان يقضه له ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابي
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن مغيرة بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى هديا فكان له
عيب عار فيه فقال ان كان قد فقد ثمنه رده واشترى غيره فالوجه في هذا الخبر ما قلناه في
الخبر الاول ان يكون محمولا على الهدى الواجب دون المنطوع به ويجعل ان يكون محمولا على ضرب من
الاستحباب دون الاجاب بانه من اشترى هديا فهلك قبل ان يبلغ محله الحسين بن سعيد
عن صفوان بن يحيى وفصالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سالت عن الهدى
التي قبلت او فترت عيب قال لا كان تطوعا طيس عليه غير وان كان جزاء او نذرا فضله بقله
عن فضالة عن مغيرة بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل اشترى هديا فأكسرت
فقال ان كانت مضمونة سليما فاما والمضمون ما كان نذرا او جزاء او ميثاقا او باكل منها وان
لم يكن مضمونا فليس عليه ولا عليه السلام ولا باكل منها محمولا ان كان تطوعا فانه
ان يكون واجبا لان ما يكون واجبا لا يجوز ان ياكل منها يدلك ما رواه الحسين بن سعيد
عن الفضل بن سويد عن محمد بن ابراهيم عن مغيرة بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن
الهدى اذا عطي قبل ان يبلغ المزارع الجوزي عن صاحبه فقال ان كان تطوعا فليس عليه ولا ياكل منه الا
اجزائه بلع المزارع وبلغ وليس عليه فداء وان كان مضمونا فليس عليه ان ياكل منه بلع المزارع او ليع
وعليه مكانه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن اخيه عن ابي عبد الله
قال كل من ساء هديا تطوعا فطه هديه فلا شئ عليه يجره وبأخيه فهو القليل فيعنه في التذمة

صفحة ستامة ~~في هذا الخبر~~ ~~من قوله~~ ~~مبني~~ ~~او~~ ~~منه~~ ~~قطب~~ ~~فصل~~ ~~مثل~~ ~~ذلك~~ ~~وطبه~~ ~~البطل~~
فكانت في ادخل الحرم قطب فلا دخل على صاحبه نظرا كما قال الشيخ ابو جعفر رحمه الله
وليس هذا الخبر افيما لما قدمناه من انه يجوز عليه البذل بل ولم يبلغ لان هذا محمول على
ان اعطى عطيا يكون دون الموت مثل انكسار او موهبة ما اشبه ذلك فانه والحال على ما وصفتنا
يجوز من صاحبه بدل على انه ما رواه سعد بن عبد الله عن ابيه عن الحسن بن حماد بن عيسى
وفيه اسمعيل بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل اهدى
وهو سمع فاصابه مهنه وانفق عيبه انكر فبلغ المخرج وهو حي فان يدعه وقد اضره
ويجوز ان يكون المزدبه من لا يجد على البذل لان من هذه حاله فهو معذور بما قامه العنك
فلا يجوز من البذل بدله على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي الاسود عن محمد بن عبد الجبار
عن ابي عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن رجل اشترى هديا لم يصفه
فاتي به منزا ربطه فاعطى هلك هل يجوز له ان يعيده او لا يجزئه الا ان يكون لاقى له عليه راس
من مثل هدير فاشترى به اذ قد وجد الاول الحسين بن سعيد عن ابن مسكويه عن ابي بصير قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى كيتا ففعل عن قال بشرى مكانه اخر قل قال بشرى
مكانه اخر ثم وجد الاول قال ان كانا جميعا فابيع فبذلح الاول وبيع الاخير وان شاء فاجبه
وان كان قد فذلح الاخير فذلح الاول فابيع الله انما يجب عليه ذلح الاول اذا ذلح الاخير
اذا كان قد اشترى الاول فاما اذا لم يكن اشترى فلا يلزمه ذلك بدل على ذلك ما رواه موسى بن الحسن
عن ابي عبد الله عن حماد عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشترى البصرة ثم
يفضل بخران يشترى او يقلدها فلا يجد ما يحقها في مني فخرج يهديه قال ان لم يكن اشترى
فيعود ماله ان شاء فخرها وان شاء باعها وان كان اشترى فخرها ~~من مثل هدير فجدها~~
غيره فذلحها ~~عن ابي جعفر عن الحسين بن سعيد~~ ويعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير
عن حفص بن الحجة عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يفضل هدير فيجود
بذل اخر فيقول قال ان كان نعم بمفضل اخر من صاحبه الذي يملكه وان كان نحو في غيره فخرج
من صاحبه فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن ~~عن~~ من اصحابنا من احمد بن محمد عن علي بن زيد عن
جميل بن بعض اصحابنا من احدهما عليها السلام في رجل اشترى هديا ففهم فخرها رجل فخرها
فقال هذه بيني فقلت مني لا من وشهد له رجلان بذلك فقال له الرجلان ولا تجزئ من واحد منهما
ثم قال ولذلك جرت السنة فاشترىها وقبضها اذا عرفت فلا ينافي في الخبر الاول لانه انما
جاء من صاحبها على ما يقتضيه الخبر الاول اذا كان الذي جدها فخرها والخبر الاخير يقتضي من
فخرها بمقتضى ~~انها~~ فلم يجز عن الاول وانما يتبع لمكان الشاهدين على ظاهر الحكم ~~بما~~

الهدى القنون هل يجوز ان يؤكل منه اكل
يونس عن ابن مسكان عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل اهدى له يا فانكسرت اذ كان مضموا
المضغون ما كان في يمينه لم يذره وجزا فغديه فداه قلت اياك منه قال لا انما هو الكون
وان لم يكن مضغيا فليس عليه شيء قلت اياك منه قلت عن علي بن ابي عن ابي عبد الله
عن الحلبي سالت ابا عبد الله عليه السلام عن فدا الصبي بالمال منه فقال ياكل من لحمه
ياكل من عظمه ويصدق بالفداء محمد بن احمد بن محمد بن علي بن العباس بن محمد
ابان بن عثمان عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الهدى ما ياكل من لحمه
كل هدى من نفعها ان يخرج فلا ذكركل منه وكل هدى من تمام الحج فكل اما راءه
عن ابي جعفر عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن يحيى لكا هلى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ياكل
الهدى كله مضغيا كان او غير مضغوي عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن البدن التي تكون جوارا لا بيان ولا تآ
يوكل منها قال نعم يوكل من كل البدن فليس في هذين الخبرين ابا حذرك على كل حال واد العروبي
ذلك فيها حملنا على حال الضرورة ويلزم صاحبها فقة ما اكل يصدق به بدلك على ذلك ما رواه
محمد بن احمد بن يحيى بن شاذان بن محمد بن ابي عن ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر بن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا اكل الرجل من الهدى تطوعا فلا شيء عليه ان كان واجبا ففدية ما اكل اذ جواز اكل
لحم الاضاحي بعد ثلاثة ايام احمد بن محمد بن عيسى عن ابراهيم الخزاز عن فضيل بن عثمان
عنه والريز عن جابر بن عبد الله الانصاري قال سالت عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان اكل لحم
الاضاحي بعد ثلثة اشهر اذن لنا ان ناكل ونقتله ونهدى الى ما لنا محمد بن يعقوب بن محمد
يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن اسمعيل عن صفوان بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام ومن محمد
الفضل عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يخبر رسول الله صلى الله عليه وآله من لحم
الاضاحي بعد ثلثة اشهر اذن فيها فقال كلوا من لحم الاضاحي بعد ذلك واد خروا انما رواه موسى
بن القاسم عن عبد الرحمن بن محمد بن عمران عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قال ابن الجراح
نحو ان يخبر لحم الاضاحي فوق ثلثة ايام فليس اكله الا بالاول لانه لا يتبع ان يكون محمد بن
مسلم شاركا ابا الصباح في معاق الخبز وان النبي صلى الله عليه وآله يخبر من ذلك ثم قال نعم اكله
ذلك في اكله فنيه محمد بن مسلم ورواه ابو الصباح ولو سلم لجاز ان ياكله علفه من الاستحباب
لان الفضل ان ما بقي بعد ثلثة ايام ان يصدق به يا صبي كراهية اخراج لحم الاضاحي
من منى الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال
سالت عن اللحم يخرج به من اللحم فقال لا يخرج شيء الا السنام بعد ثلثة ايام من فضالة عن

عن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يهدى شيئا من علم الهدى ويصنع من حماد بن عيسى ابن جهم
أحدهما عليها السلام قال . بر والحاج من أخيه وله ابن يملك بقرى وهذه مسئلة منها كتب
إليه فيها ثمانية وأربعون مائة وعشرون مائة من حماد بن عيسى ابن جهم من أخيه . ابن أبي عمير . حماد بن عيسى
محمد بن مسلم عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يهدى شيئا من علم الهدى ويصنع من حماد بن عيسى ابن جهم
شوطا حجة الناس إليه فاقموا صور فقد كثرت الناس فيه بأس بأخراجه فلا يأتى بغيره إلا ولين
ليس فيه إلا يجوز أخراج علم الهدى . بعضه لا يأتى به ما يشترطه وإذا لم يكن في ظاهره ذلك حملا
إلى من استنزل حماد لأصاحبه فلا بأس به . خروجه والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد
عن حماد بن عيسى عن أبي إبراهيم عليه السلام قال سمعت يقول لا يردو الحاج من أخيه وله ابن يملك
عليها آياتها إلا التمس فامره . ورواه قال أحمد وقال الألبان في تشرى الحاج من علم الهدى ويتروده .
جلود الهدى . موسى بن القاسم عن صفوان بن يحيى عن معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أئمة المؤمنين بقرى وخروجه سبني بدنه وخروجه عليه
زادوا ثلثين بدنه ولم يعط الجزارين من حلالها ولا من قلايدها ولا جلودها ولكن تصدق
الحسين بن سعيد . عن حماد وفضالة عن معوية بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأئمة
فقال تصدق به أو جعله مصلى ينفع به في البيت ولا تقط الجزارين وقال نزل رسول الله صلى الله
عليه وآله أن يعط حلالها وجلودها وقلايدها الجزارين وأمر أن تصدق بها . ما رواه الحسين
بن سعيد عن صفوان وأحمد بن محمد عن حماد جميعا عن إسحق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام قال
سألت عن الهدى يخرج شؤم منه من اللحم فقال جلده السام والتقى ينفع به قلت أنه بلغنا
عوم أئمة قال لا يخرج من الهدى لمضون شيئا قال بل يخرج بالتقى ينفع به وزاد فيه أحمد لا
يخرج شؤم من اللحم من الحرم فلا يأتى ما قد قناه من الأضاح ولا يبيع في الحرم أباحه ذلك على كل حال
ويجوز أن يكون إنما أباحه عليه السلام تصدق به . يدل على المعارف . موسى بن القاسم عن
بن جعفر بن أبيه موسى بن جعفر عليها السلام قال سألت عن جلود الأصاحي هل يصلح لمن مولى
أن يجعلها جواربا إلا أن تصدق بها . سب من لم يجد الهدى وأمر بالصوم الحسين
بن سعيد عن النضر بن سويد و صفوان عن ابن سنان و حماد عن ابن المغيرة عن ابن سنان عن أبي
عبد الله عليه السلام قال سألت من رجل منع فلم يجد هديا قال فليصم ثلاثة أيام لئن فيها أيام
الغشيق ما كنت بغيره حقا يصومها وسبعة إذا رجع إلى أهله وذكر حديث يدل على وفاء عنه
عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد و علي بن النعمان عن ابن مسكان قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل منع فلم يجد هديا قال يصوم ثلاثة أيام قلت لا إنما أيام النذر
قال لا ولكن يصوم سبعة إذا رجع إلى أهله فان لم يصم عليه عتابه ولم ينقطع

بكتة فليصم شرفا ثم اذا رجع الى اهله وذكر صيته بغير رياء من اهل بيته
قال قلت لذكر ابن السراج انه كتب اليك يا لك عرو مقنع لم يرد به في فاجبت في كتابك بغير
منه فان فانه من صا صبيحة صبة يومين بعد فقلت ان ايام صفاها ايام اكل وشرب
لا صيام فيها وسبعة ايام اذا رجع الى اهله فلما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن
الحسن بن موسى الخفاف عن عفاف بن كلاب عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه
ان عليا عليه السلام كان يقول من فاته صيام الثلاثة الايام والتمتع فليصمها اياما من الشهرين فان
ذلك جائز رواه محمد بن احمد بن يحيى عن جده بن محمد عن عبد الله بن محبوب عن الحسن بن
جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يقول من فاته صيام الثلاثة الايام في الحج وهي الزوية
يوم ويوم الزوية ويوم عرفة فليصم ايام الاثنين في فاته فان فاته من الاثنين والخميس ورواه
مخالفين لسائر الاخبار ولا يجوز للمصير اليهما والدخول عن الاحاديث الكثيرة لا يفيد في الحج
العذر ويجوز ان يكون التوجان وهما على جعفر بن محمد ذلك وانها معها من غير تنبيه الاصل
البيت عليهم السلام لانه روي ان هذا كان يقول عبد الله بن الحسن فسياء اليه وهما على ان
هذين الخبرين لو ما رضى الاخبار الكثيرة المتقدمة ولم يكن لتلك منزلة الكثرة عليهما لوجب
اطراح الجميع والمصير الى ما رواه ابو الحسن موسى عليه السلام لان روايته مزينة ظاهرة على رواية
غيره لعصمة وطهارة ونزاهته وبرائة من الاوهام وروى موسى بن القاسم عن ابي الحسن النخعي
عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال كنت قائما اصلي وابو الحسن عليه السلام فاعدني
وايلا اعلم فجاءه عباده البصري قال فسلم ثم جلس فقال لي يا ابا الحسن ما تقول في رجل تمنع ولم
يكن له هدى في يوم الايام التي قال الله تعالى قال فحلفت سمعي اليها قال لا عبادة في ذلك ايام
قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة قال فان فاته ذلك قال يصوم صبيحة الحصة ويصوم
بعد ذلك قال فلا تقول كما قال عبد الله بن الحسن قال فابن قال قال يصوم ايام الاثنين قال
ان جعفر كان يقول ان رسولا صلى الله عليه وآله امره لا ينادي ان هذا ايام اكل وشرب لا
يصوم احد قال يا ابا الحسن ان الله تعالى قال فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم قال
جعفر يقول ذل الحجة كله من اشهر الحج ما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابي حمزة عن ابن ابي عمير
عن حمزة بن ابي عمير عن منصور بن ابي عبد الله عليه السلام قال من لم يصم في ذل الحجة حتى يهل
الحرم فليصم ثلثة ايام وليس له ان يصوم ويذبح بنفسه ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى
عن عمران بن الحلفاء قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ان يصوم الثلثة الايام التي كانت
المقنع اذا لم يجد الهدى حتى يقدم اهله قال يجب بذم فلا تنافي بين هذين الخبرين وبين الخبر
الذي قد ساءه عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا لم تقرب اليه سحابة ولم يقدر

[illegible]

باب الصوم السبعة ايام هل هي متتابعة ام لا
محمد بن احمد بن يحيى بن محمد بن الحسين عن محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن موسى بن السلام
ان قلت ان ذلك في رواية محمد بن احمد بن يحيى بن محمد بن احمد العلوي عن ابي الحسن في رواية
احد فها قال نعم انما رواه محمد بن احمد بن يحيى بن محمد بن احمد العلوي عن ابي الحسن في رواية
جعفر بن محمد بن جعفر بن عليهما السلام قال سالت عن صفة يوم في الحج وسبعة
متوالية او يفرق بينهما قال يصوم الثلثة الايام لا يفرق بينهما ولا يفرق بينهما ولا يجمع
والثلاثة جميعا فلا ينافي في الرواية الاولى لان قوله على السلام لا يفرق بين الثلثة هو المعول
قدما انما انضمام متتابعة وقوله والسبعة يفرق بينهما على وجه الاستحباب لا الوجوب ولا
يجمع بين الثلثة والسبعة جميعا للوجه فيه هو ان سور الثلثة ايام لازمة في الحج وسبعة ايام
رجع الى اهله فكيف يجمع بينهما فاما من فاته صوم الثلثة الايام في الحج حتى يرجع الى اهله فلا
يجمع بينهما وبين السبعة على ما قد عناه **باب يجوز صوم الثلثة الايام في ايام**
بن سعيد عن حماد بن عيسى بن مغيرة بن عمار قال حدثني عبد صالح بن علي التميمي عن
المصنف ليس له اخية وفاته الصوم حتى يخرج وليس له مقام قال يصوم ثلثة ايام في الطريق
ان شاء وان شاء صام عشرة في اهله **باب** سعد بن عبد الله عن الحسين بن الفضل بن سويد عن
بن سالم عن سليمان بن خالد عن علي بن النعمان عن عبد الله بن مسكان عن سليمان بن خالد قال سأل
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل منع ولم يجد هديا قال يصوم ثلثة ايام بمكة وسبعة اذا رجع
الى اهله فان لم يبق عليه احبابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة ايام اذا رجع الى اهله
الشيخ ابو جعفر رحمه الله لا ينافي في هذا الخبران خبر ما عده الله ورواه في الباب اربع
صوم وهو ما ذكرناه له يوجب الصوم في السفر لا غير ما قد عناه في بيان جواز صوم هذه الايام
في السفر و اعلى من ما منع منه ولم يوجد ميناها في السفر الذي ينبغي ذكره بيان ما من انه اراد
التخفيف في ذلك ما رواه سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن الحسين عن فضالة بن ابي جعفر
مغوية بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كان متمتعا فلم يجد هديا فليصم ثلثة ايام
في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله فان ذلك وكان له مقام بعد الصيام ثلثة ايام بمكة او
لم يكن له مقام صام في الطريق اربعة اهله وان كان له مقام بمكة وان يصوم السبعة ترك
الصيام بعد رميته الى اهله او شهر اثم صام **باب** ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن ابي جعفر
عن العلاء بن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال الصوم الثلثة الايام ان صامها فخر
يوم عرفه لم يدر على ذلك فليؤخرها حتى يصومها في اهله ولا يصومها في السفر والوجه في
هذا الخبر انه لا يجوز له صومها في السفر فقد ابرأ يسوع له غير ذلك بل يقتضيه خبره ان

الفرع من ان بعض الناس يجمعون بين الصيام في عيد من ايام بني اسرائيل وبين عيد
الطه والسنن ابا عبد الله عليه السلام عن محمد بن عثمان بن بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان ايام النبي على المقنع اذ لم
يوجد الهدى حتى تقدم اهل مكة فليفتدوا به الا في هذا العيد فاما في هذا فالاية الاولى المقنع
انما يفتد به اذ اخرجوا من مكة ولم يجمعوا ما يجوز له صيام السنة ايام ما ام في ذي الحجة
انما ما رواه سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن علي بن النعمان وعبد بن سنان عن عبد الله بن مسكان
قالوا سمعنا ابا عبد الله عليه السلام يقول ان من لم يجد الهدى في احب
السنين من السنة ايام في اول العشر الايام بذلك فلا يفتد ما قد غناه من الاخبار في ان هذه
الليلة الايام آخرها يوم عرفه لان تلك الايام رحمة من فضل وهذا الخبر على ان خصه من يفتد
انما يمكن من ذلك ولا يفتد في غيرها على هذا الوجه ~~الفرع من ان بعض الناس يجمعون بين الصيام في عيد من ايام بني اسرائيل وبين عيد~~
قبل من موسى بن القاسم عن علي بن النعمان وعبد بن سنان وعبد الله بن مسكان
عن ابي بصير عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
اذا اشتريت اضعفك وقطعتها وصارت في جاب رحلت ففعل به الهدى على ما ان احب
خلق فاحلق فانما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن محمد بن زياد عن احمد بن محمد بن
نضر قال قلت لابي جعفر الثاني عليه السلام جعلت هذا ان رجلا من اصحابنا روى الخبر يوم النحر
وحلق قبل ان يذبح فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يوم الفداء طاف بين المسلمين
فقالوا يا رسول الله ونحن من قبل ان نرى خلقنا من قبل ان ندع فلم يبق شيء مما ينبغي ان يقدموه
الا اخره ولا شيء مما ينبغي ان يقدموه الا اخره ولا شيء مما ينبغي ان يؤخروه الا قدموه
فقال لا والله صلى الله عليه وآله لا يخرج قال وجه في هذا الخبر ان يحمى على من فعل ذلك ساهيا
وانما لا يجوز فعل ذلك على الميت على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله
عن جميل بن دراج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يذبح البيت قبل ان يخلق قال لا ينبغي
الا ان يكون ما سياتي ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله انا وانا من من الخرافة بعينهم
يا رسول الله خلقت قبل اذ ذبح وقال بعضهم خلقت قبل ان اذ ذبح ثم يدوروا شيئا كان ينبغي لهم
ان يؤخروه الا قدموه فقال لا يخرج موسى بن القاسم عن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان
قال سالت عن رجل حلق راسه قبل ان يفتد قال لا بأس ليس عليه شيء ولا يعود ~~الفرع من ان بعض الناس يجمعون بين الصيام في عيد من ايام بني اسرائيل وبين عيد~~
عن ابي بصير عن ابي جعفر الثاني عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل سنان يقصر من شعره او يخلقه حقرا رجل من منقذ قال يرجع الى منى حتى يلقى شجرة فاحلقها
بها او تقصها محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة
عن ابي بصير عن سنان عن رجل حلق راسه او يخلقه حقرا رجل من منقذ قال فليرجع الى

منه حتى يخلق شعره لها او تقصير وعلى الصرع ان يخلق الشعر على راسه
ورأى عن معمر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يمشي على راسه او يصير
نحوه قال يخلق الطير اياها من كان فلا ينفك في الدنيا الا بغيره لان هذه الدواية على راسه
لا يمكن من الذنوع الى معنى فاما مع النكس منه فلا بد من ذلك حسب ما قلناه مع ذلك
اذا لم يكن من الذنوع يرد شعره الى معنى ويدفعه هناك يدل على ذلك ما رواه محمد بن
القاسم عن صفوان بن يحيى عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على راسه
عليه السلام يد في شعره في قسطا طه يوقه يقولون انوا يستحبون ذلك قال فكان
يكره ان يخرج الشعر من مفرق يقولون من اخرجته فعليه ان يوده محمد بن يعقوب عن
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حفص بن الجهم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يخلق
بمكة قال يرد الشعر الى معنى الحسين بن سعيد عن فضال عن الفضل بن ضياء عن
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل راسه الى البيت لم يخلق راسه قال يخلق بمكة ويأمر
وليس عليه شيء ما رواه موسى بن القاسم عن حسن بن حسين اللؤلؤي عن علي بن رباب عن
ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمشي على راسه حتى ارسل من
فقال لا يجزيه ان يلقى شعره الا يمشي ولم يجعل عليه شيئا قال وجه في هذا الخبر ان من لم يفعل
لم يلزمه كفارة غير انه ان الافضل ما سئل عن خلق راسه قبل ان يطوف طواف الزيادة
حل له كل شيء الا النساء والطيب موسى بن القاسم عن محمد بن سيف عن منصور بن حازم
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل راسه خلق اياكل شيئا فيه مغفر قال لا حتى يطوف بالبيت
القصا والمروءة فقد حل له كل شيء الا النساء حتى يطوف بالبيت طواف آخر فقد حل له النساء
عن عبد الرحمن بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام منعت يوم زوجت وحلفت قال نعم
بالحناء قال نعم من غير ان تمشي من الطيب قلت انا لبس الغصن قال نعم اذا شئت قلت انا اعطيت
قال نعم ع من محمد بن عمار عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا اعلم انك اذا حلفت
راسك فقد حل لك كل شيء الا النساء والطيب ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي عبد الله
عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن سعيد بن يار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
المنع فقال اذا خلق راسه بطيبه بالحناء حل له النساء والطيب كل شيء الا النساء مرد وخط
ممن او تلكه قال وسألت ابا الحسن عليه السلام عنها فقال نعم الحناء والنساء والطيب كل شيء
الا النساء فلا ينافي اذكرناه لان ليس في ظاهر هذا الخبر انه اذا خلق راسه حل له
الاشياء وان لم يطفئ بل يحتمل ان يكون اراد من خلق وطاف طواف الحج وسقى فقد حل له
هذه الاشياء وان لم يذكر في اللفظ لعل بان المخاطب عالم بذلك او تعويلا على غيره من الاخبار

ورقمنا من الاخبار في هذا الكتاب فاعلم ان اولها مفضلة وهذا الخبر محل ما نانا ما رواه
محمد بن يعقوب عن ابي الاسود عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج
عن ابي الحسن عليه السلام سئل عن رجل اصاب يوم النحر خيمتين في غيرهما كانا حلقتهما
عبد الرحمن فاكلت انا وابي الكاهلي وما اذن ان ياكل منه وقال لعبد الرب سمع ابو الحسن
كلامنا فقال اصداق وكان هو الذي رآه الذي ياتنا في ابي شي كانوا يتكلمون فان سمع
الرحمن ان الاخرين فقال لعبد الرب فقال اصحاب عبد الرحمن ثمة انا نذكر حين ايتنا
به في مثل هذا اليوم فاكلت منه وابي عبد الله اخاه الحارث بن ابي جابر ايجرته على هذا
ابن موسى الكاظم في غيرهم لم يذكره فقال ابي هو اخوه منك اليس قد حلقتموه
واه الحسين بن سعيد عن صفوان عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل
عن رجل كان رسول الله صلى الله عليه واله يطبق قبل ان يذوب الرب فقال رأت رسول الله
صلى الله عليه واله يضع يده بالاسك فموان يذوب فليس في هذا الخبر من انه اباح استعمال
الطيب عند الفراغ من خلق المراسم قبل الرياء للمنع والحاج غير المنع واذا لم يكن ذلك
في ظاهرها حملنا على غير المنع لانه لم يجل استعمال كل شيء عند خلق الراس الا النساء فقط
لاجل استعمال الطيب عند المنع ومن غيره والذي يدل على هذا التفصيل ما رواه موسى
بن القاسم عن عبد الرحمن بن محمد بن عمران قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحاج غير المنع
في النحر ما يحل له قال كل شيء الا النساء وعن المنع ما يحل له يوم النحر قال كل شيء الا النساء
والطيب **باب** انه اذا خلق خلقه ليس الثياب قد مضى طرف من الاخبار التي تدل
على ذلك في الباب الاول وتزيد ذلك بياناً ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وفضلاً
عن العلاقة قال لا يبيح الله عليه السلام ان يخلط راسي وذئحت وانا مضع اطلق ابي
بالخاء اذ لم يسمع من عمران بن شبيب عن الطيب قلت اليس القمص انقع قال نعم قلت قبل ان
بالبيت قال نعم **باب** ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن محمد بن مسلم قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل منع بالعمرة فوقع بعمره ووضعت بالمشعر ورجع
وذبح وخلق ابعط راسه فقال لا حق يطوف بالبيت طائفاً والمرء قبله فان كان قبل
تامة ما ارى عليه شيئاً عنه عن صفوان عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
ان مولى الناعم لما خلق نبي الثياب قبل ان يذوب الرب فقال بينما صنع قلت عليه شيء الا
تلك ثيابي رأت ابي فقال ينبغي بين الصفا والمرء وعليه خفاف وقباء ومنطقة فاستبنا
صنع فلا امل شيء قال لا فالوجه في هذين الخبرين ان عملهما على الاحتياط ومن الفرض
والاجاب يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن منصور بن حازم عن

ابو عبد الله عليه السلام انه قال في رجل كان متقفا فوفت برفاقها الصغار وخرج حتى قال
يظن ان الله في بطون الجبال والصفاء والمروة فارتبكه كان يكلمه ذلك فهو متقفا فان كان
فضلها انما هي عليه شيئا وان لم يفعل كان احتيايا بسبب انه اذا طاف وطواف الزمان
كل شيء الا النساء قد بقيت في الباطن الاولين ان من طواف الزمان حل كل شيء الا النساء
من ذنبت ما به منصورين حاتم المفضلة والاخبار التي وياها ان من خلق خلقه
كل شيء الا النساء والطيب بذلك يعرف على ذلك لانه اذا حل قبل الطواف وبعد الا
فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسمعيل عن ابي الحسن عليه السلام في رجل يجر
لحمه المتنع ان يتناول طيبا ان يطوف طواف النساء فقال لا قال له في هذا الخبر من لا ينبغي
دون الفهر والاعراب بسبب طواف الزمان المتنع موسى بن ابي عمير عن محمد بن اسمعيل
عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن المتنع متى يذوق يوم الخمر عن ابي عبد الله
منصور بن جابر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يبيت المتنع يوم الفهر حتى يذوق
الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حماد بن الحلو عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي للمتنع ان
يذوق البيت يوم الخمر من ليلة فخر الى يوم الثالث في جميعها احتيايا وليس به بأس ان اذ
عن صفوان عن محمد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يذوق الزمان البيت
اليوم الفهر انما يستحب في ذلك حمامة الاحداث والمعارض عنه من ابي ابي عمير عن حماد بن الحلو
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل انتهى ان يذوق البيت حتى اصبح قال ربما انزع
تذهب ايام القربى ولكن لا قرب النساء والطيب قال له في هذه الاخبار ان عليها طيف للمتنع فانه
موسع له تاخير ذلك عن يوم الفهر وعن ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى
عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن المتنع متى يذوق البيت قال يوم الفهر من
الغد ولا يؤخر والمفرد والقارن ليسا سواء موسع عليهما على انه انما يذوق المتنع تاخير ذلك
من يومين وان لم يكن ذلك مفدا للجميد على ذلك فلهذا محمد بن يعقوب عن حماد بن ابراهيم
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يذوق البيت من الفهر في زمان البيت يوم الفهر
ذوقه فان شغل فلا يفر من البيت من الغد ولا يؤخر ان يؤخر من يومك فانه يذوق المتنع
ان يؤخره وموسع للفرد ان يؤخره من بيتك فيكون الحسين بن سعيد عن صفوان قال
ابو الحسن عليه السلام سالت عن رجل يذوق ليلة من ليلتي متى يذوق فقال لا يذوق
فذلك ما تقول فيها قال عليه السلام اذا ذاق فقل ان كان غامضا ما كان الا كان فيه من هوا
وسببه لم يكن لغيره ولا ذاق عليه مثل ما على هذا قال ليلتي هذا ليلة هذا او ما انما يذوق
له الفهر الا وهو يذوق عنه عن محمد بن عثمان عن ابي مسكان عن جعفر بن ناجية قال سالت ابا عبد الله

[illegible]

في الصباح الكافي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النكاح إلى مكة أيا من مكة أريد أن تزني
 قال لا حتى تخرج من مكة أيا من مكة أريد أن تزني قال لا حتى تخرج من مكة أيا من مكة أريد أن تزني
 الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عبد الله عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس
 الرجل بمكة ينكح في أيا من مكة لا يبيت بها ومنه عن فضالة عن زائدة قال سألت أبا عبد الله
 عن ريق البيت أيا من الشرق فقال حسن فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري
 بن عبد الجبار عن صفوان عن عيسى بن القاسم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزنا في مكة
 الحج في أيام الشرق فقال لا بأس به إلا في الحج في هذا المكان فالحل على الفضل
 دون الخطر ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن أبي بصير
 بن صالح عن ليث المرادي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي مكة أيا من مكة
 مع زبانية البيت فيطوف بالبيت تطوعا فقال للمقامير بن فضل واحتج إلى أبا عبد الله
 الأشعري الجبار أيا من الشرق موسى بن القاسم عن عبد الرحمن بن صفوان بن يحيى قال
 أبا عبد الله عليه السلام يقولون ما بين طلوع الشمس إلى غروبها عن محمد بن سيف عن صفوان
 بن حارث قال سألت أبا عبد الله عليه السلام يقولون ما بين طلوع الشمس إلى غروبها عن
 الرحمن بن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال حكم في
 ما حرم في الجمار قال الحكم عند زوال الشمس فقال أبو جعفر عليه السلام يا حكم أريت لو أنها كانت
 اثنين فقال لصاحبه أحفظ علينا ما عنا حقا رجع كان يقول الرمي هو والله ما بين
 الشمس إلى غروبها فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن مغيرة
 بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا رم في كل يوم عند زواله وقوله ذكر الدعاء قال في غلبة
 الجباران فحل على الفضل والاستحباب دون الفرض ولا يجاب بأدب من نهر في الجمار
 ياتي مكة محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن يونس
 عن مغيرة بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام يقولون امرأة حملت أن يرمى الجمار حتى يفرغ
 إلى مكة قال فلا ترجع ولترأى كما كانت ترمى الرجل كذلك موسى بن القاسم عن الفضل بن
 أبي عمير عن مغيرة بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل نسى رمي الجمار قال يرجع فريته
 قلت فإنه فيها حقاني كره قال يرجع فريته متفرقا ويفصل بين كل رميتين بناءة قلت طهارة
 جعل حقنا فخرج قال الشيخ عليه السلام لا بأس به إلا في مكة أيا من مكة أريد أن تزني
 بعيد عنها ليس عليه بعيد في هذه السنة وإن كان يجب عليه عادته في سنة المقبلة أيا
 بنفسه مع التمكن أو يامر من يتوب عنه أو أيا من كان كذلك لا أيام الرمي في أيام الذنوب فإذ أتمته
 لم يلزمه شيء إلا في العام المقبل في مثل هذه الأيام يدل على ذلك ما رواه موسى بن القاسم

[illegible]

حتى قام عن موضعه فليس عليه شيء فلا يدل على الجواب على ما قلناه وإنما نحن استأثرنا
لنحو ليس كل شيء لا يجزيه إلا ما ذكره على أنه ليس بالحلان صلوات الله عليه وآله وليس كل شيء
فضاها جمعة إنما يلزم فرض آخر ونظيره لك كثير وكذلك يفعل كما يقولون بها فضاء الصلاة
ولا بد له فلا في الصلاة ليست بحاجة فأما ما نفق خبرنا الثابت على من أنه واجب منك
فرضه ونافله فالوجه فيما يتعلق بالثبوت أنه على من غلب على ضعف الاستصحاب وهو لا يلزم على
عز ذلك ما رواه سعيد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن داود بن فرقة عن
أبي عبد الله عليه السلام التبرك ذكرا ومنه ليس في الثبوت تكديرا أما التبرك فليس
وقت التبرك الأول محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه محمد بن عجيل عن الحسن بن سنان
عن صفوان عن معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ردت أن تغفر يومه فليكن
لك أن تغفر قول النفس وإن أخرت إلى آخر أيام التبرك وهو يوم التبرك نذر لا طلاق
أي ساعة تغفر وبرهيت قبل التبرك أو بعده عنه عن صفوان عن أحمد بن محمد عن
الحكم عن أبي أيوب قال قال في عبد الله عليه السلام أنا نريد أن نتجمل السجود كانت ليلة التبرك
سأله فأي ساعة تغفر قال في أي يوم الثاني فلا تغفر حتى تزول الشمس كانت ليلة التبرك وقالوا
الثالث فأي ساعة تغفر قال في أي يوم الثالث فأي ساعة تغفر كما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن
عن علي بن أسباط عن سليمان بن أبي زييد عن حريز عن صفوان عن أبي جعفر عليه السلام قال لا بأس أن
ينزل الرجل في التبرك الأول قبل الزوال فالوجه في هذه الرواية أن يخلط على حال الضم
حال الاختيار والباب تفصيل فربما يصح الجواب وجوب الوقوف بفات موقوف
عن أبي أيوب عن حماد عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بعد ما يقضي الناس
من عرفات فقال لا كان في سهل حتى يأتي عرفات من ليلة فيقف بها ثم يقضي فذلك الناس في
السهل قبل أن يقضي أو لا يتم حجه حتى يأتي عرفات وإن قدم رجلا من قبلته عرفات فليقف بها
الحرام فإن الله تعالى أنه بعد وقد ترحم إذا أدرك المشرك قبل طلوع الشمس وقبل أن
الناس فإن لم يدرك المشرك لم يرفع فانه الحج ولجعلها عن مفردة وعلى الحج من قابل عنه عن حماد
سهل عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أدرك الناس جمع
أن مضى لعرفات أن يقضي الناس من جمع قبل أن يدركها فقال إن ظل أن يدرك الناس
جمع قبل طلوع الشمس فليأت عرفات وإن خشي أن لا يدرك جمعاً فليقف جمع ثم يقضي مع الناس
قد ترحم هذا الخبران يريان على أن مع الفكن لا يدمن الوقوف بمكة وإنما يسوغ عند
الاقتصار على التبرك الحرام ويدل على وجوب ذلك أيضاً ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى
محمد بن علي بن الحكم عن علي بن حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا وقت بعرفات فادفن

أما أبو الهيثم في الجمال فإن النبي صلى الله عليه وآله قال إن أصحابي لأكبرهم عيالاً ^{يقولون}
من الأئمة من على بن إبراهيم بن أبي عمير من حمراء عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام
قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الموقف يفتقروا عن بطون عزرة وقال أصحابي إن أكبرهم عيالاً
الشيخ محمد بن الحسن رحمه الله وجه الاستدلال من حديثي عن أبي عبد الله عليه السلام أن أكبرهم عيالاً
من عترة عرافات وإن كان واقعاً فلو أن الوفاء واجباً بطل حجة من وقف خارجاً من هذا
المكان يسوغ له أن لا يفتقروا على ما مرناه محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن فضال
عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا اله إلا الله والله في الجنة والوقوف بعرفة سنة فلا يجزئ
ما ذكرناه لأن المعنى في هذا الخبر أن فرضه عرفه من جهة السنة دون الفرض بظاهر القرآن وما مر
في وجهه السنة جازان يطلق على الاسم بأنه سنة وقد بينا ذلك في غير موضع وليس كذلك
الموقف إنما فرضه علم بظاهر القرآن قال الله تعالى فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله
استعجلوا ما فرض عليكم فإذ لم يكن في ظاهر القرآن ما مر بالوقوف بعرفات فلا جاز ذلك
أضيف إلى السنة وبما أضيف على وجوب الوقوف بعرفات ما رواه موسى بن القاسم عن صفوان بن
عمر عن مغيرة بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله في عرفات فاشيخ
كبير فقال يا رسول الله ما تقول في رجل أدرك الأمام جمع فقال له إن ظن أن ما في عرفات فيلحق
فلا يشره ذلك جمعاً قبل طلوع الشمس فليأتها وإن ظن أنه لا يأتها حتى يفيض الناس من جمع
فلا يأتها فقد عجز ما ^{من} أدرك المشرك الحرام بعد طلوع الشمس فتعذر إقامته من
محمد بن سنان قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحد الذي إذا أدركه الناس فقد أدرك الحج فقال إذا أتى
جمعاً والناس بالمشرك الحرام قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج ولا عمة له فإذا العوات جمعاً حتى تطلع
الشمس في يوم مفردة فلا حج لها فاشاء أقام عكة وإن شاء رجع وعليه الحج من قابل إذا ما رواه
محمد بن الحسن الصفار عن أبي عبد الله بن عامر عن أبي بصير عن محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن المغيرة
قال جاءنا رجل يقول إنه أدرك الناس بالموقفين جميعاً فقال له عية أنه من الميرة فلا حج لك
وسأل الشيخ زعفران فاجبه ودخل الشيخ على أبي الحسن عليه السلام فسأله عن ذلك فقال إذا أدرك مزدلفة
موقفاً قبل أن تنزل الشمس يوم الحرف فقد أدرك الحج وما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم
صاحبه عن ابن أبي عمير عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال من أدرك المشرك الحرام يوم النحر
من قبل زوال الشفق فقد أدرك الحج فهذا الخبران يحقلان شيئاً أحدهما أن مع أدرك المزدلفة
قبل زوال الشفق ما أدرك فضل الحج وتطاردون أن يكون المراد بهما أن من أدركه فقد سقط
عنه فرض حج الإسلام وحقق الإيمان يكون هذا الحكم مخصوصاً بمن أدرك عرفات ثم جاء إلى
المشركين الزوال فقد أدرك الحج لأن من يكون هذه حاله فقد أدرك أحد الموقفين في وقته وقد

جليل على ذلك ما رواه موسى بن القاسم عن الحسن بن محبوب عن علي بن بابويه عن الحسن بن عمار قال قال
 الحاج عرفة بن طلوع الفجر قبل من عرفة ولم يدرك الناس جميعه وجدع فدا هذا فليفت
 بالمشعر الحرام الناس يعني ولا تنق عليه فمن فاته الوقت بالمشعر الحرام الحسن بن محبوب عن الحسن بن
 عروة عن حماد بن عمار بن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا فاته المشعر الحرام
 فقد انكس الخيل فداها سعد بن عبد الله عن القاسم بن معروف عن ابن ابي عمير عن محمد بن عمار
 عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام فمن جهل ولم يقف بالمرزلة ولم يبت بها حتى
 منع لا يرجع قلت ان فاته فانه لا بأس به المرواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن
 عن ابن ابي عمير عن محمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل لم يقف بالمرزلة
 ولم يبت بها حتى انه موقوف الى الميراث فاس لم يكونوا بموقوفين دخلوا فاته فانه حرام
 قال يرجع قلت ان ذلك فاته قال لا بأس به فانه في بعض النسخين وان كان اصلها
 واحدا وهو محمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام فانه يرويه عن ابي عبد الله عليه السلام
 واسطة فانه يرويه بواسطة ويكره تسليمها ومحمد بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام
 شيئا سيرا فداها ويكون المراد بقوله لم يقف بالمرزلة الوقوف التام الذي منى فيه
 الاثنان كان اكمل وافضل ومن لم يقف على ذلك الوجه كان انقص ثوابا او كان لا يقف
 الحج لان الوقوف القليل يجري عند الضرورة يد الى ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن
 بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 جعلت فداك ان صاحب هذين جهلان يقف بالمرزلة فقال يرجعان مكانهما فيقفان
 بالمشعر عمة فاته لم يجزها احد حتى كان اليوم وقد غفر الناس كل فكه راسه راحة
 فقال اليس قد صليا الغداة بالمرزلة قلت بلى قال اليس قد قضا في صلاتهما قلت بلى قال نعم
 ثوبا لثمن المرزلة والمرزلة من المشعر انما يكفيها المير من الغداة الحسين بن محبوب
 عن احمد بن محمد عن حماد بن عمار عن محمد بن حكيم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اصلحك الله
 الرجل الاعرج والمرأة الصبيبة يكون مع الجمال الاعرج فاذ افاض بهم من عرفات فمرهم
 الى منى لم ينزل بهم جمعا قال اليس قد صلاوا بها فداها جازم قلت قال لم يصلاوا قال فذكرها
 فيها فان كانوا ذكروا الله فيها فداها جازم يا سبطي من فاته الحج موسى بن القاسم
 عن محمد بن سنان قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الدنيا اذا ادرك الناس فداها ذلك الحج
 اذا اتى جمعا والناس بالمشعر الحرام قبل طلوع الشمس فداها ذلك الحج ولائله فان ادركها
 بعد طلوع الشمس فهي مفردة ولا حج لهما فان شاء ان يعقيم بكة اقام وان شاء ان يرجع الى
 اهله رجع ومثل الحج من قابل عنه عن صفوان بن يحيى عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام

قال ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بالرجل من قبل الجحش ما دام
في الجحش أو منع بالفرج إلى الجحش فممنوع ومنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بالرجل من قبل الجحش ما دام
في صفوان عن معوية بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بالرجل من قبل الجحش ما دام
في طواف البقيع مع الناس هو أياهم التبريق ولا يمر فيها فإذا انتهت طواف البقيع
وسعى بين الصفا والمروة وأحل وعليه الجحش من قبل الجحش من حيث أحرم ما بينهما والجحش
من الجحش من داود بن كثير الرقي قال قلت مع أبي عبد الله عليه السلام بفؤاد رجل عليه رجل
فقال قد علم اليوم فممنوع منهم الجحش فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بالرجل من قبل الجحش ما دام
في صفوان عن معوية بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بالرجل من قبل الجحش ما دام
في طواف البقيع مع الناس هو أياهم التبريق ولا يمر فيها فإذا انتهت طواف البقيع
وسعى بين الصفا والمروة وأحل وعليه الجحش من قبل الجحش من حيث أحرم ما بينهما والجحش
من الجحش من داود بن كثير الرقي قال قلت مع أبي عبد الله عليه السلام بفؤاد رجل عليه رجل
فقال قد علم اليوم فممنوع منهم الجحش فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بالرجل من قبل الجحش ما دام
في صفوان عن معوية بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بالرجل من قبل الجحش ما دام
في طواف البقيع مع الناس هو أياهم التبريق ولا يمر فيها فإذا انتهت طواف البقيع
وسعى بين الصفا والمروة وأحل وعليه الجحش من قبل الجحش من حيث أحرم ما بينهما والجحش
من الجحش من داود بن كثير الرقي قال قلت مع أبي عبد الله عليه السلام بفؤاد رجل عليه رجل
فقال قد علم اليوم فممنوع منهم الجحش فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بالرجل من قبل الجحش ما دام

خالص الكراهية في الخبر الأول بنا وإن الحريص على بدل على ذلك ما شاء محمد بن يعقوب عن
عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد وغيره عن داود بن الحصين عن أبي بصير
قال سألت ما جيل المرأة أن تلبس هي محرمة قال لا تثوب كتمها ما خلا الفقايز والبرقع والحريم
قلت تلبس الخمر؟ نعم قلت فإن سدا إبراهيم وهو حريمه لا ما لم يكن حريمًا خالصًا فلا بأس
إذا هب ابن الحلي المرأة في حال الإحرام محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد
عن منصور بن العباس عن اسمعيل بن زهران عن النضر بن سويد عن أبي الحسن عليه السلام قال لا
تلبس المحرمة حليًا ولا لباسًا بالعلم في الثوب فاما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن
محمد بن أبي حمزة وصفوان بن يحيى عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال أبو عبد الله
لا بأس أن تلبس المرأة الخنطالين والحسك فلا ينافي الخبر الأول لأن الكراهية في الخبر الأول
توجهت إلى ما لم يجر عادة النساء به من الحلي فاما ما جرت به عادةهن فلا بأس به بدلالة
ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار وصفوان بن مهران
بن الحجاج قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة تكون على الخنطال والحسك والخنطال
من الذهب والورق تحرم فيه وهو عليها وقد كانت تلبس بينهما قبل مجئنا أنت عدة أو الحوت
أو تنزكه على حاله قال لا تحرم فيه وتلبس من غير أن تظهر للرجل في مكناها أو مسيرها سعد بن
عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله
قال المحرمة تلبس الحلي كله الأحليًا مشهورًا للزينة الحسن بن محبوب عن أبي عبد الله
المقعة موسى بن القاسم قال حدثنا ابن جلد عن اسمعيل بن زهران عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت
عن المرأة تقي مقعة فقلت قبل أن تظفر باليت حتى تخرج إلى عرفات قال لا تصير مقعة
قلت عليها شيء قال لا دم تدهن بها وهي أصحها الشيخ أبو جعفر رحمه الله قوله عليه السلام عليها
دم محمول على الاستحباب وإن الوجوب أنه إذا فاقها المقعة منادات مجها مقعة وليس على
المقعة هدي على ما بيناه يدل على ما قلناه من الاستحباب ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد
اسمعيل بن بزيع قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة تدخل مكة مقعدة فقلت
قلت إن دخلت مقعدة فذهب منها قال كان أبو جعفر عليه السلام يقول نزل الشمس من يوم المقعدة
وكان موسى عليه السلام يقول صلح الصبح من يوم النور فقلت جعلت فداك فامة من الليل
يدخلون يوم النور ويروا رؤى ويسعون في طيرهم من الحج فقال نزل الشمس فذكرت له رواية
عجلان أبي صالح فقال لا إذا نزلت الشمس ذهبت المقعة فقلت فقلت حواشيها وأحمد بن محمد بن علي
قال لا هي على إحرامها فقلت عليها هدي قال لا إلا أن عباة تنطوع فقلت فاما نحن فإنا
هلال ذي الحجة قبل أن نحرم فامتنعنا المقعة بأجس المرأة الحائض مقفوت منها فدينا فافقه

اما نفوق المتعة اذا طوف على كل الاثني عشر انا اقول يخرج من الوقت الذي هو فيه
فانه الموقوف في ذلك عام في الشتاء والجمال فان لم يلبس على طهارة فهو الناس يعرفات اذا نفق
فما عليه من مناسن الدم ففقدت عمرته ونحوها ذلك كله وبوكلة لك منها في امر الحائض
فما جاء محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر
بن سويد عن محمد بن زيد حرم عن بعض اصحابه عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
المرأة التي متعة فقلت قبل ان تطوف بالبيت فيكون طهرها ليلة مرة فقال ان كانت تعلم
انها تطوف بالبيت وتحل من احرامها وتطهر الناس ففعلت فاما ما رواه محمد بن يعقوب
عن احمد بن محمد بن محمد بن حبيب بن درست الراسعي عن محمد بن عجلان ابي صالح قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام متعة قدمت مكة فواف الدم قال تطوف بين الصفا والمروة وتجلس في بيتها
فاما ما رواه طاف بالبيت ما لم يظهر فاذا كان يوم التروية افاضت عليها الماء واهلت
من بيتها وخرجت الى منى فقصت المناسك كلها فاذا قدمت مكة طاف بالبيت طوافين
بين الصفا والمروة فاذا فعلت ذلك ففعل لها كل شيء ما عدا فرائض زوجها فاما ما رواه محمد بن
عن سلم بن الخطاب عن درست بن ابي منصور عن محمد بن عجلان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام متعة
قدمت مكة فواف الدم كيف تضع قال تسعي بين الصفا والمروة وتجلس في بيتها فاذا طهرت
طافت واد لم يظهر فاذا كان يوم التروية افاضت عليها الماء واهلت بالبحر وخرجت الى
فقصت المناسك كلها فاذا فعلت ذلك ففعل لها كل شيء ما عدا فرائض زوجها فاما ما رواه
افا وعبد الله بن صالح سمعا هذا الحديث في المسجد فدخل عبد الله الى ابي الحسن عليه السلام
من بيتها فدخلوا فحدثني بخبرنا سمعنا من محمد بن عجلان قال سمعت في هذا الخبرين احدهما
انه ليس فيما انه قد تم معتمدا ويجوز ان يكون من هذه الحالة ينبغي ان يعلم ما نفقه الخبرين
وكون جهة مفردة دون ان تكون متعة الا ترى الى الخبر الاول من قوله فاذا قدمت مكة طاف
طوافين فلما كان المراد قام المتعة لكان عليها ثلثة اطواف وانما زعمنا طوافان وسعى لاحد
جهتها صارت مفردة ويكون قوله في الخبرين وتسعي بين الصفا والمروة اما ان يكون محو كل
الاستصحاب ويجعل على من يريد ان يرجع الى صفة المحلين لانا قد بينا في كتابنا الكبير ان
سعي بين الصفا والمروة فقد احل الا ان يكون سائرا هدي ويكون امرها بالاهل بعد ذلك
بالبحر صحيحا الا ان بالسعي قد دخلت في كونها محلة فتحتاج الى سيقان الاحرام للبحر والرجع الآخر
ان محلة السعي من كان طواف اكثر من النصف ثم رأت الدم فان زاد كان كذلك تكون منزلة
من نحو متعة ونحو ذلك فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن صفوان بن يحيى عن ابي
صفوان عن ابي يحيى عن صاحب الزيادة قال حدثني عن جمع ابا عبد الله عليه السلام يقول في المرأة

المتعة اطلاقاً بالبيت اربعة اشواط ثم انقضت فبها تأمة وحقوقها فانها من الطواف
بالبيت وبين الصفا والمروة وتخرج الى رحيل ان تطوف الطواف الاخير الحسين بن سعيد
عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن ابراهيم بن ابي عمير عن سأل ابا عبد الله عليه السلام عن
طواف بالبيت اربعة اشواط وهي معمرة ثم طفت قال نعم طوافها وليس عليها حرم وسقطت
ولها ان تطوف بين الصفا والمروة وذلك لانها زاد على النصف وقد مضت منعتها
لستاف عبد الحج موزك لا يخرجها من النصف الحذران من الامر لها بالسعي فلو ان المراد ماء ذكرها
من الزيادة على النصف لم يزد ذلك لان السعي لا يكون الا بعد الطواف على ما بيناه والذوق
بدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان قال حدثني ابي عن
عمار عن عمر بن زيد قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الطامث قال تقضي الماشي
غيرها لا تطوف بين الصفا والمروة قال قلت فان بعض ما يقضي من المناسك اعظم الصفا
والمروة والموقف فبالها يقضي المناسك ولا تطوف بين الصفا والمروة قال لان الصفا
المروة تطوف بها اذا شئت وان هذه المواضع لا تقدر ان تقضيها اذ اقامتها موسى
بن القاسم عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة تطوف
الصفا والمروة وهي حائض قال لا لان الله تعالى يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله ووجه
الاستدلال من هذا الخبر ان الله انما منعها من السعي بين الصفا والمروة لانها لم تكن لها
بعد ومن شأن السعي ان يكون بعد الطواف ولم يمنعها من السعي لاجل كونها حائضاً لانها
قد بينا انه ليس من شرط صحة السعي الطهارة وان كان الافضل ذلك كما رواه محمد بن يعقوب
عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عبد الله عن علي بن اسباط عن درست عن عبد الله بن علي
انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا عثرت المرأة ثم اعثت قبل ان تطوف بالبيت
السعي شهدت المناسك فاذا ظهرت وانصرف من الحج مضت طوافي ليس وطوافي الحج
طواف النساء ثم احدث من كل شيء قال ربه في هذا الخبر ما قلناه في الخبرين المتقدمين
وهو ان حمله على طواف اكثر من النصف حل السعي بعد بذلك ويكون قوله في الخبرين
طواف العرة المراد به تمام طواف العرة دون الابتداء به والذى يدل على ذلك ما رواه محمد
بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن ابي عمير قال سأل ابا عبد الله
يقول في المرأة المتعة اذا احرمت وهي طاهرة ثم حاضت قبل ان تقضي منعتها
ولم تطف حتى تطهر ثم تقضي طوافها وقد مضت منعتها والى هي حرمت وفيها طواف
ولم تطف حتى تطهر فبين عليه السلام في هذا الخبر صحة ما ذكرناه لانها لا تملك
وهي طاهرة وان احرمت وهي حائض لم تطف فلو ان المراد به ما ذكرناه

ركب بين الخالين فرقوا وإنما كان الفرق لا فارقا أحرمت وهي طاهر جازان يكون حيفها بعد
الفرار من الطواف أو بعد حيفها في النصف منه جاز لها تقديم السعي وقضى ما بقي عليها من
الطواف إذا أحرمت وهي جايعة لم يكن لها سبيل إلى شيء من الطواف فامتنع لأجل ذلك السعي
وهذا بائع الحمد لله والذي يدل أيضا على أنه يجوز لها السعي إذا فرغت من الأضلاع أو طواف أكثر
من النصف ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن
عمر بن مغيرة بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت بالبيت ثم خاضت قبل أن
تسعى قال تسعى سألته عن امرأة آتت بين الصفا والمروة فخاضت بينهما قال نعم سعيها ولايت
ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن سلمة بن الخطاب عن علي بن الحسن عن علي بن محبوب
عن محمد بن زياد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا خاضت المرأة وهي في الطواف بالبيت
أو بين الصفا والمروة فجاءت النصف فصل ذلك الموضع فإذا ظهرت رجعت فأتت بقية
سواها من الموضع الذي علمت أن قطع طوافها في أقل من النصف فليتها أن تستأنف الطواف
لأن ما نقصن هذا الخبر يخص الطواف دون السعي لأننا قد بينا أنه لا بأس من السعي المرأة وهي
جايعة أو على غير وضوء وهذا الخبر وإن ذكر فيه الطواف والسعي فلا يستنع أن يكون مما
من الحكم يخص الطواف فاستأنفنا من الذي يؤكد ما ذكرناه من جواز السعي للجايعة ما رواه
الحسين بن سعيد عن صفوان عن أبي حمزة عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجايعة
بين الصفا والمروة قال أي امرئ قد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله أساء بنت عيسى فأعنت
واستغفرت وطافت بين الصفا والمروة فاستأنف ما رواه موسى بن القاسم عن صفوان عن عمر بن مغيرة
عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن المرأة تطوف بالبيت ثم تحيض قبل أن تسعي بين الصفا
والمروة قال فإذا ظهرت فلتسعي بين الصفا والمروة فالوجه في هذا الخبر أن الحمل على من ترجأ
طوافها أن تقف وقت المنعة وتتمكن من السعي في ذلك الوقت فانه يجب لها تأخير السعي
في ذلك الوقت ليكون سعيها على وجهه وإن يكون ذلك الحكم ينحصر في كان جهها مفردة فإنه
يجوز لها تأخير السعي بل ذلك أفضل وإنما وردت الرخصة للمفردة بتقديم الطواف السعي
وبعد دفع الحج في ذلك وإن كان لا فضلا قلناه وقد بينا أن المرأة إذا خاضت بعد الزيادة
على الاستسقاء الطواف فالحق مبنى عليه موقان أقل ذلك تستأنف الطواف فلما ما رواه
موسى بن القاسم عن عبد الرحمن بن حماد بن عيسى عن سريز عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله
عن امرأة طافت ثلثة أشواط أو أقل من ذلك فخرأت ومأ قال تحفظ مكانها فإذا ظهرت
طافته اعتدت بما سبق الوجه في هذا الخبر أن الحمل على طواف التافلة لأننا قد بينا أنه
يجوز النساء عليه وإن كان لا أقل من النصف كذلك في الرجل إذا أحدث فحكمه حكم الجايعة على السوا

باب المظنة هل يخرج في قتلها الا لا موت من القسم من صفوان من معوية بن عمار قال لا
لا يخرج المظنة في قتلها عنه من عبد الرحمن بن صفوان عن ابي هلال عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا
التي يوفى عنها زوجها يخرج الى الحج والعرة ولا يخرج التي تظفر لان الله تعالى يقول ولا يخرجون الا
ان تكون طلعت في سفرها ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن ابي هلال عن ابي
بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال المظنة يخرج في قتلها فالوجه في هذا الخبر ان
على حجة الاسلام كطاعة الزوج عليها وانما لا يجوز الخروج لها الا باذنه او في قتلها
حجة النطوع بذلك في ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام عن ذكره عن
بن حازم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المظنة في قتلها قال ان كانت سرور
مظنة فان كانت قد جئت فلا يخرج حتى يقتل عتقا ويدل على ان طاعة الزوج عليها في حجة
ما رواه موسى بن القاسم عن عبد الرحمن بن عمار عن محمد بن ابي جعفر عليه السلام قال ان
امراة لم يخرج ولها زوج وابي ان ياذن لها في الحج فتاب زوجها فاصل لها ان يخرج قال لا طاعة
عليها في حجة الاسلام ابواب الزيارات ما من مات ولم يخلف له مقدار نفقة
ولم يخرج حجة الاسلام موسى بن القاسم عن صفوان بن يحيى عن سعيد بن دينار عن معوية
بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال من مات ولم يخرج حجة الاسلام ولم يترك الا بقية
نفقة الحج فورثته او ياتوا ان شاءوا اجروا عنه وان شاءوا اكلوا فانما رواه موسى بن القاسم
عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل او امرأة خرجت
حجة الاسلام فلم يبلغ جميع الاخيرين ودرهما قال يخرج عنه من بعض المواقف الذي وقت رسول
الله صلى الله عليه وآله من قرب فلا ياتي في الحجة الاولى لان الوجه في هذا الخبر ان
كان وجب عليه الحج ففوت فيه ثم مات ولم يخرج حجة الاسلام فانه يخرج عنه من بعض المواقف الذي
يجوزين عليه لم يخلط الا مقدار ما عليه فانه يقتضيه دينه والحج الاول ميتا ولو لم يجز عا
حجة الاسلام فماتت والمقدار المذكور ورثته او يتركه لانه لم يجز عليه شيئا يحتاج ان يقتضي
باب من اوصى ان يخرج عنه ميمما محمد بن علي بن محبوب عن القاسم بن محمد بن الحسين بن بك
قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اوصى ان يخرج عنه ميمما قال يخرج عنه ما بقي من ثلثه شيئا
واما ما رواه موسى بن القاسم عن عبد الرحمن بن ابي حنبل عن محمد بن الحسين بن ابي جعفر
جئت فذاك قد اضطررت في نفسك قال هات فقلت سعد بن عبد الله اوصى عمو ابي سفيان
ولم ير شيئا ولا ندى كيف ذلك فقال يخرج عنه ما دام له مال فلا ياتي في الحجة ولا لان الذي
هو مال الثلث وهو الذي يصح به الوصية وما زاد عليه فالوصية لا تصح به وذلك هو الذي
نقطة الخبر الاول باب جواز ان يخرج الصرورة عن الصرورة اذا لم يكن له مال

من مائة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن سعد بن ابى خلف عن مالك ابا الحسن موسى عليه السلام قال
الصدوق لم يخرج من الجنة قال نعم اذا اراد الصدوق ما يخرج به من نفسه فان كان لم يخرج من نفسه فليس
يخرج من الجنة من ماله وهي تجزى من الجنة ان كان للصدوق ماله وان لم يكن له ماله استحق
عن ابراهيم عن ابيه عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مرادة ما في الحج
حجة الاسلام وله ماله لم يخرج من صدوقه لا ماله ولا ماله موسى بن القاسم عن حماد بن عيسى
عن ربيع عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال لا بأس ان يخرج الصدوق عن الصدوق
ما شاءه من اهل البيت الحسن العسكار عن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن عتبة قال كتب اليه اسأله
عن رجل صدوق لم يخرج قط حج بن صدوق لم يخرج قط الحجى من كل واحد منهما تلك الحجة من حجة
الارام اولها بيني وبينك يا سيدى نساء الله فكتب عليه السلام لا تجوز ذلك فالوجه في هذا الخبر
ان قوله ان اذا كان للصدوق ماله فان تلك الحجة لا تجزى عنه وقد روياه في خبر سعد بن ابى
حاجب مفصلا ومفصل يصح ان يكون قوله عليه السلام لا تجزى لك بعض من الذي لم يخرج اذا استلزم
من حج من غير هذا السبب وجب عليه الحج بدلا على ذلك ما رواه موسى بن القاسم عن محمد بن مهمل عن ادم
بن علي عن ابي الحسن عليه السلام قال من حج عن انسان ولم يكن له ماله لم يخرج به اجزائه عن حقه بدنه
الله ما يخرج به وجب عليه الحج ما رواه موسى بن القاسم عن عبد الرحمن بن صفوان عن معاوية بن عمار
عن ابي عبد الله عليه السلام قال حج الصدوق تجزى عنه وعن حج عنه لا ينافى الخبر الاول لان معنى
قوله عليه السلام تجزى عنه ما دام معه الا ماله واذا ايسر وجب عليه الحج حسب مقتضى الحال
وما قلنا ذلك لانه محل محفل والخبر الاول مفصل والحكم به على الجهل اوله ما رواه محمد بن الحسن
البحراني عن احمد بن محمد بن علي بن عوف عن ابي بكر بن صالح قال كتب اليه جعفر عليه السلام ان
يخبره قد روي ان يخرج من ابي تجزى عنها حجة الاسلام فكتب عليه السلام لا وكان ابنه صدوق وكانت
امه صدوق فقال جعفر هذا الخبر ان محله ان كان للابن ماله لم يجز ان يخرج من الام الا بعد ان
يخرج من نفسه او يعطى صدوقه لانه لم يجز ما قلناه ولا ينافى في هذا ان روي ما رواه محمد بن صفوان
ان وقع من اصحابنا من احمد بن محمد بن ابي فضال عن بعض اصحابنا عن عمرو بن ابي اسحق عن ابي جعفر
مع ابي انا صدوقه فقلت انا احب ان اجعل حقوقهم وقالوا قد ماتت قال فقال لي حتى اسأل
لك ابا عبد الله عليه السلام فقال اليها ابي عبد الله ما لا سلام وان اسعج حلت فذاك ان
ابى هذا صدوقه وقد ماتت امره فاحب ان يجعل حجة ما اراد ذلك له فقال ابو عبد الله
يكفيه ولما وكتبته فوابى جوا لانه ليس في الحجة ان يكون له وجب عليه الحج وانما نقص
انهم صدوق ولا يمنع ان يكون ما وجب عليه حجة الاسلام ولما قطع بالحج ونوى بذلك الحج عن
امر فاجب حتما على الام لا يجوز له من امره ان يكون نوى الحج عن امره ما وجب عليها في

بغيرها وبأنه الحج من مال الفقه حجة فاقوله في حديث سعد بن طارق عن أبي الحسن مائة
وان كان يوجب من نفسه وعنها معاً وهي بغيره من ذنوبه الا والظاهر ان لا يفيدها عنها
حجة الاسلام والذين يدل على ذلك ما رواه موسى بن النعمان عن علي بن حمزة قال سألت أبا الحسن
عن رجل بشرك في حجة الاربعية والخمسة من ماله فقال ان كان صادرة جميعاً فلم احو ولا يوجب
منهم التمتع عنهم عن حجة الاسلام والحجة التمتع بأبوابهم انزل في المرأة من التمتع
الحسين بن سعيد عن فضالة بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال الحج للمرأة عن علي بن
وعن عنها وقال الحج للمرأة من اهلنا محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله
بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل الحج عن المرأة والمرأة الحج عن الرجل الا لا
في الشيخ ابو جعفر رحمه الله هذان الخبران وان وردا ما بين في جواز حج المرأة عن الرجل
على كل حال فينبغي ان يخصها بما رواه كانت حجة الاسلام لانها لو كانت صادرة له جواز ان
الحج عن الرجل يدل على ذلك ما رواه موسى بن النعمان عن الحسن التلوي عن الحسن بن محبوب عن
مصادف قال سألت أبا عبد الله عليه السلام الحج للمرأة عن الرجل اذ لم اذا كانت ففهي مسلمة
وكانت قد حجت رب امرأة خبره رجل بشرط في جواز حجة الجمع الشرطين العقبين
وان تكون قد حجت فحج اعتبارهما معاً وبوكعة الشافعية ما رواه موسى بن النعمان عن الحسن بن عبد الله
عن مفضل بن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول الحج الرجل الصوري عن
الرجل الصوري ولا الحج المرأة الصورية عن الرجل الصورية احمد بن محمد بن عيسى بن علي
بن احمد بن ابيهم عن سليمان بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام عن امرأة صورية حجت
امرأة صورية قال لا ينبغي ان يمسكها حتى اعطى من حجة مفردة في حج عنه مطلقاً
الحسن بن ابراهيم بن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي بصير عن احمد بن عليهما السلام في رجل اعطى
رجل دراهم حج حجة مفردة في حضوره ان يبيع بالقيمة الى الحج قال نعم انما اعطى الى القيمة
والخبر فاما ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن الحسين عن الحسين بن محبوب عن علي بن ابي حمزة
في رجل اعطى جلاء دراهم حج فباعه حجة مفردة قال ليس ان يبيع بالقيمة الى الحج الا لا
صاحب الدراهم فالجواب في هذا انما هو شقين احدهما ان يكون مبيعاً جائزاً الى الجنتين
حج ولا يجب عليه احدهما دون الاخر كما يجب عليه التمتع اذا حج من ضمه والاخر ان يكون الحجة
الخير محضاً من كان وروى الا واهل الخبر ان الحج حجة مفردة لا واهل الخبر من لا يوجب
يكون مثلاً لو لم يرضه منفع فاعطى الافراد وخولفت التمتع الذي هو مفرد لا
على ان الخبر الاخير موقوف على مسند لا يبعد عن مثله على الاخبار المندة بأبوابهم
عن غير هذا الخبر ان يذكره عند المناكح ام لا محمد بن يعقوب عن عتبة بن ابي نعيم

ر. ن. ه. من احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الله بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل
 يحج عن اخيه او عن ابيه او عن رجل من الناس هل ينقله او يكلم بقله قال نعم يقول بعد ما يحج
 اللهم ما اصابني في سفرى هذا من تعب وشقة او بلا او شقة فاجر فلا تأخذه واجره
 في قضائي عنه ع. من ابي علي الاسدي عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن حريز عن محمد
 بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له ما يحج الذي حج من الرجل قال يبعثه الموطن والموت
 فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن القاسم بن عمار عن داود بن الحصين عن صفوان
 بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يحج من الانسان يذكره في جميع المواطن كلها
 قال ان شاء الله وان شاء الله تعالى انه يعلم انه قد حج عنه ولكنه يذكره عند الحاجة اذا احبها
 قال حديث هذا الخبر ان محله على الجواز والخبر ان الاطلاق على الفضل والاحتياط على
 العرق بالعمرة من الحج سقط عنه فوض العرق محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا منع الرجل العرق
 فقد قضى عليه من فريضة العمرة وروى موسى بن القاسم عن صفوان بن يحيى وروى ابن ابي عمير عن يعقوب
 بن شعيب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قوله عز وجل وانما الحج والعرق لله يكفي الرجل اذا منع
 بالعمرة الى الحج مكان تلك العمرة المفردة قال كذلك امر رسول الله صلى الله عليه وآله اصحابه
 ما رواه موسى بن القاسم عن صفوان بن يحيى عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا دخل المعركة فغير
 منع طواف بالبيت وسعي بين الصفا والمروة ومكى الاكسب خلف مقام ابراهيم عليه السلام
 فليحج باهله ان شاء وقال انما انك العمرة المفردة والمفردة لان المنعة دخلت في الحج ولم تدخل
 العمرة المفردة والى ان يبين انما قد مناه لان قوله عليه السلام ولم تدخل العمرة المفردة
 والحج معناه العمرة التي يعمر بها في غير اشهر الحج وموق كان الامر على ما ذكرناه فهو غير مجزئ
 الحائز والذى يؤكده ما قلناه ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد
 عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن العمرة ابا ج. في قال نعم قلت من منع
 فحج عنه قال نعم ابا ج. سنة له في كل شهر مرة باية كل عشرة ايام موسى بن القاسم
 عن صفوان عن صفوان بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان علي عليه السلام يقول لكل شهر مرة
 يدنو من زمزم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان كان علي عليه السلام يقول لكل شهر مرة
 فاما ما رواه موسى بن القاسم عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال العمرة
 في كل سنة ومائة اية من حماد بن يحيى عن حريز عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا
 يكون عمرة في سنة فالرجعة هذين الخبرين انه لا يكون في السنة عمرة فان منع بها الى الحج فاما
 العمرة المبسوطة التي لا يمنع بها الى الحج فهي جائزة في كل شهر بل في كل عشرة ايام يدل على ذلك ايضا

[illegible]

في المدينة افضل او مكة قال بالمدينة فاما ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن ابي جعفر
عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه قال سألت ابا جعفر عليه السلام ابا بالمدينة او مكة
واختم بالمدينة فانه افضل قال وجه فيه ان محله على من حج على غير طين العراق وقد روي
بفضل ابيها شاء روى احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسن
بن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المزايا في المدينة في البداية افضل او في الرجعة
قال لا بأس بذلك اي كان ~~باب~~ انه هل يجوز ان يستدين الانسان ويحج ام لا
روى احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن عوف بن وهب عن عرواح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
اي حال ذره من افاضتي واجهها افاضتي للدين وروى الحسن بن علي بن يقطين عن محمد بن ابي
عمر عن عقبه قال جاءني سدير الصير في فقال ابا عبد الله عليه السلام بقا عليك السلام
يعود فالتفت لي استغفرني ويح قال محمد بن الحسن الوجه في هذين الخبرين ان محلهما
على من لم يارجع اليه فيبقى دينه فاما من لم يزل ذلك فلا يجوز له ان يستغفرني ويح لان
الحج ما وجب عليه يترك على هذا التفصيل ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد
الملك بن عتبة قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل عليه دين ان يستغفرني ويح قال كان
له وجه في مال فلا بأس برأيه عن ابي عبد الله البرقي عن جعفر بن فطر عن موسى بن بكر
قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يستغفرني ويح قال ان كان خلف ظهره ما ان حدثني
حدثني عن فلان فلا بأس ~~باب~~ اتمام الصلوة في الحرمين محمد بن يعقوب عن عبد الله بن
عمر بن محمد بن ابي نصر عن ابراهيم بن شيبه قال كتب الى ابي جعفر عليه السلام سالا عن اتمام
في الحرمين فكذلك كما روي رسول الله صلى الله عليه وآله يحكي اتمام الصلوة في الحرمين فاكثر فيها
وانه من عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى عن عثمان بن عيسى قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن اتمام الصلوة والقيام في الحرمين فقال اتموا ولو صلا واحدة على من يزيار عن فضائ
عن سمع عن ابي ابراهيم عليه السلام قال كان ابي عبد الله عليه السلام في الحرمين ما لا يدعها
ويقول ان اتمام فيها من الاصل المذكور محمد بن الحسن بن ابي الخطاب عن عمر بن رباح
قال قلت لابي الحسن عليه السلام اتموا مكة اتموا اقصا اتموا مكة والمدينة فانه الصلوة
او اقصا مكة عنه عن صفوان عن سمع عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس اذا دخل
مكة استعجم تدخل محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن ابي اسحاق عن صفوان عن عبد الله
بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اتمام صلاة والمدينة قال اتموا ان لم تقبل
فيها الا في واحدة فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يعقوب بن بزيع قال سألت ابا
عن التماس مكة والمدينة بقبضتهما فقال قصه ما لم تفرغ على مقام عشرة ايام عنه عن علي بن

فإن سأل الرضا عليه السلام عنك أن اصحابنا اختلفوا في الحرمين بعد صومهم بقصر ومعه
وأما من يتم على رواية قد رواها أصحابنا في القام فذكر عبد الله بن جندب أنه كان يتم فيهما
أنه ابن جندب يقول لا يكون الا تمام الا أن يجمع على فائدة عشرة أيام وحصل الخبر فيهما شغل
ابن جندب وكان محققاً في أمره بالتمام فلا تناقض في بين هذين الخبرين ولا أخبار المتقدمة
لأمره بالتقصير إنما توجه إلى من لم يعزم على مقام عشرة أيام إذا اعتقد وجوب التمام فيها وغيره
فقل أن التمام فيها واجباً لنا قلناه على جهة الفضل والاستحباب لا ترى إلى خبر علي بن
عن الرضا عليه السلام تحقق أنه لما ذكر عبد الله بن جندب أنه كان يتم فيها قد خسر على الرضا
فلو كان أمره بالتقصير على جهة الوجوب لم يبرحم عليه لأنه حاله تدين على من عدمه الجنا
ذلك في آخر الخبر فقال وكان محققاً في أمره بالتمام فيبين أنه طلب الوجوب فلم يأمر بذلك
أو أمرهم عليهم السلام تقتضي الوجوب لم يقل ولم يدين على وجهه هذا من جهة
وهو أن من حصل بالحرمين ينبغي أن يبرم على مقام عشرة أيام ويتم الصلوة فيها وأن كان
يعلم أنه لا يتم إلا يوماً أو يومين ويكون هذا ما يحقق به هذا الموضعان ويقيدان به
سائر البلاد لأن سائر المواضع متى لم يعزم الاثنان فيها على المقام عشرة أيام لم يجز له التمام
والذي يكشف عن هذا المعنى ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن علي بن هارون
عن محمد بن إلهيم الحضيني أن استأمرنا بأبي جعفر عليه السلام في التمام والتقصير قال إذا أد
الحرمين فأنو عشرة أيام وأنتم الصلوة فقلنا في أقدم مكة قبل الذود يومه أي من
تلك قال أو مقام عشرة أيام وأنتم الصلوة وأما ما رواه موسى بن زعفران عن عبد الرحمن عن
معه بن وهب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التقصير في الحرمين قال قلنا لا تتم
حتى يجمع على مقام عشرة أيام فقلنا ان اصحابنا يروون عليك أنك أمرهم بالتمام فقالوا
كانوا يدخلون المسجد فيصلون ويأخذون بطاهرهم ويخرجون والناس يستقبلونهم
يدخلون المسجد للصلوة فامرهم بالتمام قال وجه في هذا الخبر أنه لا يجب التمام إلا على من يجمع
على مقام عشرة أيام ومتى لم يجمع على ذلك كان مجزئاً بين التمام والتقصير وإن كان يتم
افضل ويكون قوله عليه السلام كان يخرج عند الصلوة من المسجد ولا يصلي مع الناس
أمر على الوجوب لا يجوز ذكره لمن ذاب سبيله لأن فيه دفعا للفتنة وإعلاء ما انتفى وتشتتاً
على المذهب الذي هو كذا ^{أه} من أن هذا خرج من غير التقية ما رواه محمد بن
بن محبوب عن أحمد بن محمد بن الحسين اللؤلؤي عن صفوان عن عبد الرحمن بن المهاج قال قلت
لأبي الحسن عليه السلام إن ههنا ما روى عنك أنك أمرته بالتمام في الحرمين فقال لا على من
التاسعة لا كنت أنا ومن مضمون أبي أن إذا امره فامره أنما الصلوة فاستطاع الناس

قال في فتاواه من انه ينبغي ان يجمع على المقام عشرة ايام ايضا محمول على الاستحباب في الدين بل
 ذلك ما رواه علي بن مهزيار قال كتب الى ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام الرواية قد اختلفت من اباك
 عليهم السلام في الاتمام والتقصير للصلاة في يومين فقال انما يقيم القلب ولو صلاة واحدة
 وجها ان اتم بقصر الصلاة ما لم يوفق مقام عشرة ايام ولما نزل على الاتمام فيها الى صدرها من محبا
 وطماننا هذا فان فعلها واصحابنا اشاروا على بالتقصير اذا كنت لا توفى مقام عشرة ايام وقد ثبت
 بذلك حتى اعرف رايت فكتب بخطه يرسلك الله فضل الصلاة في الحرمين على غيرها فانما احب
 اليهم خلقا ان لا يقصر تكثيرة من الصلاة فلك بعد ذلك بسنتين منافية الى كتب
 بكتا فان ثبت بكذا فقلتم فقلت اني نفسي في الحرمين فقال مكة والمدينة وموذا او حجت من
 هو قصر الصلاة فاذا انصرف من عرفات الى موذا زدت البيت ورجعت الى موذا ثم الصلاة
 ان الله سبحانه باصبعه خلقا محمد بن يعقوب عن ابي ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مزار
 بن نسيان عن علي بن يقطين قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن التقصير بمكة فقال نعم وليس
 الا ان احب لك مثل الذي احب نفسي في الاستاء عن يوسف بن زياد بن مروان قال سالت
 ابا ابراهيم عليه السلام عن التقصير بمكة فقال وليس واجبا الا ان احب لك مثل الذي احب نفسي
 بعد الاستاء من اتمام الصلاة في الحرمين فقال احب لك ما احب نفسي ثم الصلاة وهذا
 الاسناد عن يوسف بن معوية عن ابي عبد الله عليه السلام ان من المذخور الا تمام في الحرمين
 محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين بن المختار عن ابي ابراهيم
 قال قلت له اذا دخلنا مكة والمدينة نتم او نقصر قال ان قصوت فذان وان اتمت فخير ذان
 احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن عبد الله بن خلف عن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام
 في الصلاة بمكة قال من شاء اتم ومن شاء قصر محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين عن الحسن
 بن محمد بن عيسى عن عمران بن حمران قال قلت لابي الحسن عليه السلام ان قصر في المسجد الحرام او اتم
 قال ان قصرت فلك وان اتمت فخير ذان واذا الحزب خير من سائر ما يصح ان تمام الصلاة
 في الكوفة والحاج على ما كتبها الصلاة والسلام محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن النعمان
 عن ابي عبد الله الجعفي عن علي بن مهزيار وابي علي بن راشد عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه قال من حزن علم الله الا تمام في اربعة مواضع حرم الا حرم رسول الله وحرم امير المؤمنين
 وحرم الحجة عليهم السلام او القسم جعفر بن محمد بن قواصة عن محمد بن ابراهيم بن همام بن سبيل
 عن جعفر بن محمد بن طالك القزاز قال حدثنا محمد بن حمران المديني عن رباح القندي قال قال ابو
 من عينة السلام يا ذاك ما احب لك ما احب نفسي اكره ما اكره نفسي انما الصلاة في الحرمين
 في الكوفة وعن ابي الحسن بن علي عليه السلام عنه عن ابيه ومحمد بن الحسن عن الحسن بن ميثم عن سهل

يزيد بن أبي عمير عن محمد بن عبد الله عن صالح بن عيسى عن أبي شبل قال قال أبو عبد الله عليه السلام ان
 قبر الحسين عليه السلام قال نه الطيب وانتم الصلاة عند قتل ائم الصلوة قال لا يعرف احد
 اصحابنا به على التقدير قال لا فاما يقول الضعيف محمد بن عثمان بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسين
 بن سعيد عن محمد بن سنان عن عبد الملك بن اعين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ائم الصلوة في اربعة مواضع في المسجد الحرام
 بن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ائم الصلوة في اربعة مواضع في المسجد الحرام وفي
 الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومسجد الكوفة وحرم الحسين عليه السلام محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
 عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن ابي بصير قال حدثني عن ابي بصير
 يقول ائم الصلوة في اربعة مواضع في المسجد الحرام وفي الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 ومسجد الكوفة وحرم الحسين عليه السلام محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى
 عن محمد بن سنان عن ابي بصير عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ائم
 الصلوة في اربعة مواضع في المسجد الحرام ومسجد الرسول وفي مسجد الكوفة وحرم الحسين
 قال محمد بن الحسن رحمه الله وليس لاحد ان يقول لا اجل لهذا الخبر والخبر الذي رواه
 حذيفة بن منصور ان الاتمام ينقض المسجد الحرام ومسجد الكوفة فاذا خرج الاثنان من
 اتمام الصلاة لا يمتنع ان يكون في هذين الخبرين قد خص المصنفان بالذكر تعظيماً لما اثره ذكره
 في الاخبار لا لاختلافها بل لكون هذان المسجدان داخلين فيه وان كان فيهما خلافاً بينهما وهذا
 غير مستبعد لا متناف وقد قدما من الاخبار ما يتفق معهما لا ما كان التماساً بينهما هذان
 المسجدان منها الخبر الاول عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في حرم رسول الله
 وحرم امير المؤمنين عليه السلام وبعد حديث زياد القندي انه قال ائم الصلوة في اربعين وبالله
 ولم يقل في مسجد الكوفة فاما ما قدماه من الاخبار في تفقن ذكر الحرمين على الاطلاق وكثير من
 ان يخصوا اذا ثبت ان الاتمام في حرم الله وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله هو المستحب
 المسجد على الاختصاص وان كان قد خصنا في هذين الخبرين وكذلك في مسجد الكوفة
 لان احداً ما فرق بين المصنفين . نعم الخبر الثاني

من لا يستبينار فيما يختلف من

مخبراً ويقلون ان شاء الله تعالى

في الجزء الثالث كتاب الجهاد

بجهود الله وحسن توفيقه

والحمد لله اولاً واخراً

وسلم تسليمات كثيرة

[illegible]

سبناه ولا يقسم الزاد على الفريسي والذين يدعون على ذلك احمد بن زيد بن عبد الله العوفي عن ابيه عن ابي عبد الله
 عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يسمي للفارس ثلثة اسمهم جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر
 للرجل جعفر الذي يدعون على ان ما زاد على الفريسي لا يقسم له ما يراه محمد بن الحسن الصفار عن جعفر بن
 اسحق عن احمد بن النضر عن الحسين بن سعيد عن ابيه عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا
 تبيعوا الفريسي في الفقه ولا يسمي الا فريسي منها ان المشتري يخذون
 المسلمين شيئا ثم يظفروهم المسلمون ياخذون ما اخذوا من المسلمين هل يدون عليهم الا
 محمد بن عيسى عن منصور عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأل رجل عن رجل من المسلمين
 يغيرون على المسلمين في اخذوا اولادهم في سنة قرون منهم يريد عليهم قال نعم والسلم اخراهم
 احوالهم ما وجدوا ما رآه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن ابي محبوب عن هشام
 بن سالم عن بعض اصحاب ابي عبد الله عليه السلام في السبي اخذوا العدو من المسلمين في انهم
 اولاد المسلمين او من ممالئكم فيجوزونه ثم ان المسلمين بعد قاتلهم فظفروا بهم فسيروهم واخذوا
 منهم ما اخذوا من ممالئك المسلمين واولادهم الذين كانوا اخذوهم من المسلمين فكيف يصنع بها
 اخذوه من اولاد المسلمين وممالئكم قال فقال اما اولاد المسلمين فلا تقام في سبام المسلمين
 ولكن يرد الى ابيه والى اخيه والى وليه بشهود واما الممالئ فكيف يصنع بها
 وقطعوا ايديهم فقامت ايمانهم من بيت مال المسلمين فلا ياتي في الجدة الاولى لان قوله في الجدة الاولى المسلم الحق
 بما له انما وجد يجوز ان يخلط على انه احق بثبته اذا كان في هذا الموضع المحصور ويكون معه بعض
 ماله غير ذلك من الموضع مثل ان يبرق منه او يغصب عليه ما شبه ذلك على انه قد روي في
 بآله قبل القصة واذا قيمت الغنمة ونحو ذلك كان احق بذلك القصة روي ذلك محمد بن الحسن الصفار
 عن معاوية بن حكيم عن ابن ابي عمير عن جميل بن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان قد دخل
 دار الشرك ثم اخذ الى دار الاسلام فقال ان وقع عليه قبل القصة فهو احق بها بالنسبة الى دار الاسلام
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل اصاب
 فاصابوا منه مالا او متاعا منهم ان المسلمين اصابوا ذلك كيف يصنع بمتاع الرجل فقال اذا
 قبل ان يجرزوا متاع الرجل ربه ان كانوا اصابوه بعد ما احرقوا في المسلمين وهو احق
 بالسفقة والذي عمل عليه ان احق به ماله على كل حال وهذه الاخبار كلها عامرة من القصة
 يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى بن علي بن ابي طالب عن ابي جعفر عليه السلام
 قال سئل عن رجل كان له جار يترقبه فاما على المشركون فاخذوها منه ففراهم المسلمين بعد فرارهم
 فاخذوها فيما غفروا منهم فقال ان كانت في الغنائم واقام اليه ان المتدين اقاير والجار
 فاخذوها منه ردت عليه وان كانت اشترت ونحوها من المغنم فاصابها ردت بحريتها واعطى

[illegible]

الغناء قال محمد بن الحسن الملقب في هذا الخبر انه لا يحل للفرس ان اذكا طه ما ينفي عالم
من غير ذلك فانه لم يكن له شيء سوى مال الرجل فانه كان هو وغيره من الثمان في ذلك
سوا ذلك دينة دين غير متعلق بذنقه وهم مشركون في ذلك يدل على هذا التفصيل
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن محبوب عن ابي الاكابر قال سألت ابا
عليه السلام عن رجل باع من رجل مائة الى سنة فاما المشتري قبل ان يجل ماله واحدا
مئة غصينة له ان يأخذ اذ احتج قال فقال كان عليه دين وترك نحوها مائة غصينة
ان حق له فان ذلك حلال له وان لم يتركها من بينه فان صاحب المئاة كونه
له عليه شيء ياخذ بحصة ولا يسئل له على المئاة قال نعم ~~الفرس من المنفعة~~
على بن محبوب عن ايوب بن نوح عن الحسن بن علي بن فضال عن بشير بن مسلم عن ابي عبد الله
قال قال ابو جعفر عليه السلام خير الفرس ما جاز المنفعة محمد بن يحيى عن محمد بن يحيى
عن صفوان عن ابن بكير عن محمد بن عتبة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفرس
المنفعة فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر
عن ابيه عليه السلام ان رجلا انى عليه السلام قال انى على رجل دين فاقه وادى
احبه من دينك قال وجه في هذا الخبز احد شئين احدهما ان يكون انما اهدى اليه
شيئا لم يكن جرت عادته قبل ذلك فانه يكره ان يقبله بل ينبغي ان يحب له من ماله
والوجه الاخر ان يكون محمولا على الاستحباب بدل ذلك ويجوز ان يزوج آزره
يكون اشترط عليه ان يهدي له فانه اذا كان كذلك ولا يجوز له اخذ بل يحب ان يحب من ماله
يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سعدان
عن الحسين بن علي العلوي عن احمد بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن الرجل يتردد
مع رجل مال قرضا فيعطيه الشيء من بصره مخافة ان يقطع ذلك عنه فياخذ ماله من غير ان يكون
شرط عليه الا باسبر ما لم يكن شرطا الحسن بن محبوب عن هذيل بن خان اخي جعفر بن خا
الصبري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انى وقعت الى اخي جعفر بن خان مالا كان له
يعطيني ما انفقته واجه عنه وتمدق وقد سالت من عنده فاذكر وان ذلك فاسد لا يحل
وانا احب ان اتوق في ذلك الى قوله فاقول فقال كان يملك قبل ان ينفذ اليه مالا كان
نعم فقال خذ منه ما يعطيك ~~واشرب من تصدق منه ورجع فاذا قدمت امرت~~
جعفر بن محمد افا في هذا الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن داود عن ابي عبد الله
في الرجل يأكل عند غيره ويشرب من ماله او يهدي له قال لا بأس به فانما ما رواه الحسين
سعيد بن صفوان وعلي بن النضر عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام

عن الرجل يبيع مبيعاً أو تمره من دياره ويقض صاحب الشئ عشرة ما يذا وعشرين دياراً
قال لا يبيع إذا كان قد مضى الجرح شيئاً فلا يبيع قال وجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أن
أن الرجل يبيع من الكراهية لأن في ذلك على الزاد شرط ذلك فلا يجوز على ما بيناه
ثانيهما بياناً ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن سمع بن عمار قال قلت لأبي بصير
الرجل يكون له عند الرجل المارضة فيطول مكنة عند الرجل لا يدخل على صاحبها منفعة
فبيعه الرجل الشئ بعد الشئ كراهية أن يأخذ ماله حيث لا يجيب منه منفعة الرجل ذلك
في حال لا بأس إذا لم يكن شرطه - المملوك يقع عليه الدين فلهن الحين في المطا
عن عوف بن عيسى بن مطهر لا كذا قال كذا أذن لعالم في الشراء والبيع فافس فلهن
من فاحذ بذلك الدين الذي عليه وليس لنا وحقه ما عليه من الدين فقال يا عبد الله
فإن كان به من ماله وإن اعتقه لم يلزمك الدين فاعتقه ولا يلزمك الدين الحق
من سألته عن ابن جعفر عن علي بن زياد عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ما
وترك عليه ديناً وترك عبداً له ماله في التجارة وولد وفي يد العبد مال وهو دين استدان
في جوف سبته في التجارة وإن الورثة وعمل الميت اختصوا فيما في يد العبد من المال والمشاغ
وفي رقة العبد فقال أرى أن ليس للورثة سبيل على رقة العبد وعلى ما في يده من المشاغ ولما
أن يفتواذين الغنما جميعاً فيكون العبد وما في يده للورثة فإن أبا كان العبد وما
به لذيء يقوم العبد وما في يده من المال ثم يعتم ذلك بينهم بالحصر فإن عجز رقة العبد
وما في يده من أموال الغنما رجعوا على الورثة فيما بقى لهم إن كان الميت ترك شيئاً قال إن
فضل ماله العبد ما في يده من دين الغنما ودوه على الورثة محمد بن الحسن إنما
يلزم الورثة دين العبد إذا كان قد أذن له الاستدانة فأمّا إذا لم يكن له في
أكثر من الشراء والبيع فلا يلزمه ذلك والخبر إن كان مطلقين فينفق الرجل على هذا
القبضين بكلامه ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن أحمد بن محمد بن أبي حمزة عن عاصم بن
حميد عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجل يأذن للمملوك في التجارة فيصير
عليه دين فقال إن كان له أن يستدين فالتين على ماله وإن لم يكن له أن يستدين
فلا شئ على المملوك يستحق العبد فالدين مما ماله ما رواه بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين
عن وهب بن عوف عن أبي جعفر قال سألت عن مملوك يبيع شيء فاعلم بذلك مولاه حتى
صار عليه فالوجه في هذا الخبر أن العبد يستحق ماله إذا كان مولاه لم يأذن له في التجارة
على ما صرح به الخبر الأول كذا في الشهادات العادلة المعبرة في الشهاد
محمد بن يحيى بن محمد بن وهب عن الحسن بن علي بن بابويه عن علي بن عقيب عن موسى بن أبي

النير عن أبي يعقوب قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام بما عرف عدالة الرجل بين المسلمين
 حتى يقبل شهادته لهم وعليهم قال قال إن يعرفه بالسر والعلانية وكف عن الظن والافتح
 اليد واللسان ويعرف بأحسان الكتاب والحق وعدائته عليها النار من شرب الخمر وإنه لا يأكل
 وعقوق الوالدتين والفرار من الزحف وغير ذلك والدال على ذلك كله والثبات لجميع
 حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عدائته وغيبته ويجب عليهم توليه وإظهاره
 في الناس المتقاه للصلوات المحن إذا واطب عليهم وحافظوا قيتهم بأحضان
 المسلمين وإن لا يتخفف عن جماعتهم ومصلاتهم إلا من عا - وذلك أن الصلوة سنة وكفاية
 للذنوب ولو لذلك لم يكن لأحد أن يشهد على أحد إلا صلاحه من لم يصل فلا صلاح له
 بين المسلمين لأن الحكم جرى فيه من الله ومن رُسله عليه السلام بالهرقة خوفية وقامت
 رُسل الله صلى الله عليه وآله لا صلوات من لم يصل مع المسلمين إلا من سنة وقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله لا غيبة إلا لمن صلى في بيته ورغب عن جماعة المسلمين وجب على المسلمين غيبة
 بينهم عدالته ويجب هجرانه وإذا رفع إلى المسلمين أنذروه وحذروه فإن حضر جماعة المسلمين
 ولا آخر عليه بيته ومن لم يفرج عنهم حرمت عليهم غيبته وثبت عليهم عدالته بينهم أبو القاسم
 جعفر بن محمد بن زولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن
 بن عقبة وديان بن حكيم الأولي عن موسى بن أكيل عن عبد الله بن أبي يعقوب عن أخيه عبد الكريم
 بن أبي يعقوب عن أبي جعفر عليه السلام قال تقبل شهادة المرأة والنسوة إذا كن مستورات من
 أهل البيوت معروفات بالسر والعلانية مطيعات للأزواج تاركات للبدار والتبرج
 إلى الرجال في اندسهم فاما ما رواه علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن نونس عن سعد بن خالد عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال إن البينة إذا ائتمت على الحق أجل للقائمتين أن يقضي البينة
 من غير مسألة إذا لم يعرفهم قال فقال خمسة أشياء يجب على الناس أن يأخذوا بها بظاهر الحال الأولى
 باتساع الموارد والنباح والشهادات فإذا كان ظاهر ظاهرًا مأمورًا جازف شهادة
 ولا يسألن باطنه فلا ينافي الخبر الأولين من وجهين أحدهما أنه لا يجب على الحاكم التفتيش من بطن
 الناس وإنما يجوز له أن يقبل شهادتهم إذا كانوا على ظاهر الإسلام والأمانة وإن لا يعرفهم بغير
 فيهم ويجب تفتيشهم فقد تكلف تفتيش من أحوالهم يحتاج إلى أن يعلم أنه جميع الصفات
 المذكورة في الخبر الأولين منه جميعها يجب التفتيش والتحليل ويقدر في الشهادة
 والوجد الثاني أن يكون المقصود بالصفات المذكورة في الخبر الأول لاخذ من كونها قاعدة
 في الشهادة وإن يلزم التفتيش عنها والمسئلة والبحث من حصصها وانتفاها وتكون الهابة
 في ذكرها أنه ينبغي قبول شهادة من كان ظاهره للإسلام ولا يعرف فيه شيء من هذه شأنا فانه

متمم فيه احده الاوصاف المذكورة فانه يتضح ذلك في شهادته ويمنع من قبولها وتزيد
ما قلناه بياناً لما رواه احمد بن محمد بن الحسين بن محبوب عن ابي يونس بن حبيب عن ابي بصير عن
قاربه بن سفيان عن ابي رجل محض ما قلناه فيهم اثنان ولم يعبه الاخران قال فقال
انه كانوا اربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور اذ عرفوا شهادتهم جميعاً واقبلهم
على الذي شهدوا عليه ان يشهدوا بما رعدوا وعلموا على الراجح ان يجوز شهادتهم
لان يكونوا معروفين بالفسق محمد بن احمد بن يحيى بن مسلم عن الحسن بن يوسف بن عبد
بن الخضر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال من دل على الاسلام وعرف بالصلاح في نفسه
جازت شهادته باب شهادة التبرك الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرقان
سماحة قال سألته عما يرد من الشهود فقال لا يرد في الخصم ودافع عنهم والاخبروا العبد والنايع
لهم كل هؤلاء قد شهدوا بهم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن ابيان عن عبد
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ثلثة شركاء ادعى واحد وشهدا اثنان قال يجوز فالوجه
في هذا الخبر ان عمله على انما شهدا في شواحيهما في شركة فاذا كان كذلك جازت شهادتهما
لشركتهما فاما لا يجوز فيما له فيه نصيب بعد ان كان ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن
ابان عن اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن شريكين احدهما لصاحبه قال يجوز
شهادته الا في شئ له فيه نصيب باب شهادة المملوك الحسين بن سعيد عن القاسم
بن عروة عن عبد الحميد الطائي عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في شهادة المملوك
قال اذا كان عدلاً فهو جاز في الشهادة ان اول من رد شهادة المملوك عمر بن الخطاب وذلك
انه تقدم الى ابي بكر ثم الى ابي بكر ثم الى ابي بكر ثم الى ابي بكر ثم الى ابي بكر ثم الى ابي بكر
وفيه هات شهادته اما ان لا تجوز شهادة مملوك بعدك علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي
ابى عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام
لا باس بشهادة المملوك اذا كان عدلاً عن ابيه عن ابن ابي عمير عن القاسم بن عروة عن ابي عبد
ابى عبد الله عليه السلام قال سألته عن المملوك يجوز شهادته قال نعم وان اول من رد شهادة المملوك
ان اول من رد شهادة المملوك ابي جعفر عليه السلام قال يجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم فاما ما رواه
عمر بن الخطاب بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن العلاء بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
قال لا يجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم الحسين بن سعيد عن صفوان بن العلاء عن محمد بن
سلم عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز شهادة المملوك من اهل القبلة على اهل الكتاب وقال
العبد المالك لا يجوز شهادته هذه عن فضالة عن العلاء بن محمد عن ابي جعفر عليه السلام وخامسة

من الحلبي جيقا عن ابي عبد الله عليه السلام في الكتاب ينفق نصفه على تجوز شهادته في الطلاق قال
اذا كان معه رجل وامرأة وقال ابو بصير لا فلا يجوز له قال وجه في الجمع بين هذه الاخبار واحد
احدهما ان محل هذه الاخبار لا خيرة على من يبيع من النية لانها موافقة لمذهب من فتنهم
امير المؤمنين عليه السلام على ما بين في الاخبار الاولى والوجه الاخر ان جعلها على ان شهادة المملوك
لا تقبل لمواليهم وقيل لمن عداهم لموضع النية وجزم نفعها الى موالهم فاما ما تقدم من ان
الحلبي سماعه وابي بصير من ان شهادة المكات قبل في الطلاق اذا شهد معه رجل وامرأة
بوكد ما قلناه من جواز قبول شهادة المملوك لان ادان المرأة في الشهادة على الطلاق
هو لضرب من النية لا فائدة فيها في كتابنا الكبير ان شهادته النساء لا قبل في الطلاق
والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن ابي عمير عن ابي بصير
قال سالت عن الرجل المملوك تجوز شهادته لغير مواليه فقال يجوز في الدين والنقل البعيد
ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المكاتب
تجوز شهادته فقال في القتل وحده قال وجه في هذا الخبر ايضا ما قدمناه في الاخبار الاولى
لانما اذا جاز قبول شهادته في القتل جاز في كل شيء ما رواه ابو عبد الله البرزقي عن
احمد بن ابراهيم عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
مات وترك جارية ومملوكين فورثها اخ له فاعق العبدان وولدت الجارية غلاما فشهداه
العقوان مولاها كان اشهدهما كان يقع على الجارية ولو ان المملوك قال تجوز شهادته وما يرد
عبدان كانا كافلا يافيا فاما قدمناه من ان شهادة المملوك لا قبل للمولا ولا على لان الشهادة انما
جازت في الوصية خاصة وجوز في تلك تجوز شهادة اهل الكتاب في الامانة قبل فيها ولا
قبل فيما عداها ويكون ذلك عند المولى فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن
عن عبد الله بن المغيرة عن اسمعيل بن ابي زياد النخعي عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة
ان العبد اذا شهد ثم اعق جازت شهادته اذا الميرودها قبل ان يعق وقال في القتل عليه السلام
وان اعق العبد للشهادة لم تجز شهادته وقال وجه في قوله عليه السلام اذا الميرودها الجاهل
اذا الميرودها العاق او ما يقع به قبول الشهادة لا لاجل العبودية وقوله عليه السلام ان اعق
لموضع الشهادة لم تجز شهادته محمول على انه اذا اعق مولا يشهد له لم تجز شهادته في
الذي يشهد ثم يسله من شهادته ام لا احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن ابي بصير
عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن نصراني اشهد في شهادة فواسم
بعد التجوز شهادته قال نعم هو على موضع شهادته علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي بصير
بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سالت عن نصراني التجوز شهادته قال نعم الحسن بن محبوب

عن فضالة بن ابي ابي اسلم عن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سالت عن فدا في شهيد على شهادته
في اسلم بعد الجوز شهاده ثم قال نعم هو على موضع شهاده عنه عن القم بن سليمان عن عبد الله
بن عبد الله بن حبيب بن نعيم بن ابي ابي اسلم عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عن جميل قال سالت ابا عبد الله
عن بعد فدا في شهيد على شهادته ثم اسلم بعد الجوز شهاده قال لا فدا في شهاده فدا في الاخبار
التي قد تمنا بعضها ولا يغير من ذلك الاخبار على الجوزي محو في ذلك ويجوز ان يكون خرج
من الحج القية لان ذلك بعض العامة في رغبة الشهادة على النساء احمد بن محمد بن عيسى
عن ابي يعقوب عن ابي الحسن الا اعله السلام قال لا باس بالشهادة على اذ المرأة ولست
اذا عرفت بينهما او حضر من يعرفها فاما من لا يعرفها ولا يحضر من يعرفها فلا يجوز له ان يشهد
عليها وعلى اقرانها دون ان نعلم وينظرون اليها ما رواه محمد بن الحسن الصفار قال كتبت
في نقيه عن ابي القاسم في رجل اراد ان يشهد على امرئ من امر السراقة سمع كلامها اذا شهد رجلان
عدلان انها لا تزني فلان التي تشهدك وهذا كلامها ولا يجوز له الشهادة عليها حتى تبرز
ويشبهها بعينها فوقع تنقيب نظر المشهود ان شاء الله فلا ينافي في الخبر الاول مع وجهي احدهما
ان يكون محو على الاحتياط والاستظهار وانما في ان يكون قوله تنقيب نظر المشهود يعني الشهود
الذين يعرفونها باقفا فلا يشهدون لهم ان يعرفوها باقفا فلا يسمعون الكلام وان يشاهدوا
لان الاستنباط يدخل في الكلام ويبعد من دخله مع البروز للمشاهدة باسبب الشهادة على
ما رواه ابي جعفر عن محمد بن الحسين عن ابي اسلم عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
عليه السلام في الشهادة على شهادة الرجل وهو الخضر في المدينة لا نعم ولو كان خلفه اذ يشهد
اذا كان لا يمكن ان يشهدنا هو لعله تنفعه عن ان يحضر ويقعها فلا باس باقامة الشهادة على
شهاده اما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الحراري عن ابي جعفر
عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام قال لا قبل شهادة رجل على رجل حتى وان كان باليمن فها
الحذر من جعلها احدها ان يكون اذا لا يقبل شهادة رجل على مدعي عليه غايبة عنه وان كان
مع الغايبة تعارض هذه البيضة وبطلانها وذلك لا يجوز لاننا قد بينا في كتابنا الكبير وتذكره
فيما بعد ان عرض لك هذا الباب يحكم عليه ببيع ملكه ويقضي به ويكون هو على حجة اذا حضر
ويؤخذ منه من الكفارة والمال وانما في ان لا يقبل شهادة رجل على شهادة رجل حتى ان قبله
عنه لا بعد موته وذلك لا يجوز لاننا قد تقدم في الخبر الاول ان لا يقبل شهادة على شهادة
وان كان خلاف ذلك اذا مضى من الحضر ما نفع وانما في ان يكون المراد بالخبر ان لا يجوز
قبول شهادة رجل واحد على ثلثة رجلين اخرج الى شهادة رجلين على رجلين ليقوما مقام شهادة
والله اعلم بذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عن

من على علم السلام ان كان لا يجوز شهادته على رجل الا بشهادة رجلين **شهادة الاجير**
محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن علي بن عتبة عن موسى بن
اكيل النخعي عن العلاء بن سبابة عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين لا يجوز شهادته **الاجير**
لا تقبل على سائر الاحوال ومطلقا فيبني ان يخص ويقيد بحال كونه اجيرا من هو اجير له فاما
لغيره او له بعد المفاصلة فان لم يكن له حال يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب
محمد بن الحسين عن صفوان عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل شهد اجير على شهادته
فأمره الاجير وشهادته له بجده ان يفارقه قال نعم وكذلك الى ان اذا اعتق جازت شهادته
عن احمد بن محمد بن ابي ابي نصر عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان
بشهادة الضيف ان كان عفيفا صائبا قال ويكره شهادة الاجير لصاحبه ولا باس بشهادة غيره
ولا باس به بعد مفارقه **باب** ان لا يجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر احمد بن محمد بن
محمد بن عثمان عن ادريس بن الحسن بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشهدوا بشهادة خنزير
كما تعرفك على زبيري ابيهم عن ابيه عن النوفلي عن الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشهد
بشهادة لا تذكرها فان من شاكرك كتابا ونقض خانقا الحسين بن سعيد عن ابي جعفر
عيسى جعلت فقال جازي جيران لنا بكتاب عمو انهم شهدوني على ما فيه وفي الكتاب عيسى بن
قد مرته ولست اذكر الشهادة وقد دعوني اليها فاشهد لهم على مرفق ان اسمي في الكتاب بخطي
اذكر الشهادة ولا تجزى له الشهادة حتى اذكرها كان اسمي في الكتاب بخطي او لم يكن من كتاب
اما ما رواه احمد بن محمد بن الحسين بن علي بن النعمان عن حماد بن عيسى عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد
الرجل يشهد في خط الشهادة فامره فخطي خاوي لا اذكر من الباقي قليلا ولا كثيرا فاقامته الشاهد كان
صاحبك ثقة ومعه رجل ثقة فاشهدله فهذا الخبر ضعيف مخالف للاصول فاقدمنا ان الشهادة
لا يجوز اقامتها الا مع العلم وقد قدمنا ايضا الاخبار التي تقدمت من انه لا يجوز اقامة الشهادة
مع وجود الخط والخاتمة اذا لم يذكرها قالوا جبه في هذه الرواية انه اذا كان الشاهد لا يجوز
يشهد وهو ثقة مأمون جاز له ان يشهد اذا غلبت خطه على خطه لا يضاير شهادته بالرواية
الاحوط ما تضمنته الاخبار الاولى **باب** ما يجوز فيه شهادة النساء وما لا يجوز
الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما رسول الله
جاز شهادة النساء في الدين وما من رجل يقرن بامرأة من عبد الله بن ابي
سمعت ابا عبد الله عليه السلام لا يجوز شهادة النساء في رواية الجلال ولا يجوز في التجم الشهادة
رجلين واربع نساء ويجوز في ذلك ثلثة رجال وامرأتان وما لا يجوز شهادة النساء وحدهما
بلا رجال في كل ما لا يجوز للرجال النظر اليه ويجوز شهادة القابلة وحدها في امر

عن ابي ابراهيم عن ابيه عن ابي بصير عن حماد عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن شهادة
النساء في الرجم فقال ان كان ثلثة رجال اثنان فاذ كان رجلا واحد واربعة نسوة لم تجز في الرجم
احدهن محض على من الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألته عن شهادة النساء قال لا تجز
شهادة النساء وحدهن على ما لا يستطيع الرجال ينظرون اليه ولا يجوز شهادة النساء في النكاح
ان كان معهن رجل ولا يجوز في الطلاق ولا في الدم غير ان تجوز شهادةهن في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال اذا كان
ثلثة رجال امرأتان ولا تجوز شهادة رجلين واربعة نسوة احدهن محض على من الحكم عن ابي بصير عن
محمد بن الفضل قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام قال قلت له تجوز شهادة النساء في طلاق او
نكاح او رجم قال تجوز شهادة فيما لا يستطيع الرجال ان ينظروا اليه وليس معهن رجل ولا تجوز
شهادتهن في النكاح اذا كان معهن رجل ولا تجوز شهادةهن في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال
ان كان ثلثة رجال ولا تجوز شهادة رجلين واربعة نسوة في الزنا والرجم ولا تجوز شهادةهن في الطلاق
ولا في الدم سئل عن زيادة من ابني بجران عن مشي الخياط عن زرارة قال سألنا ابا جعفر
عن شهادة النساء تجوز في النكاح قال نعم ولا تجوز في الطلاق ولا على عليه السلام تجوز شهادة
النساء في الرجم اذا كان ثلثة رجال امرأتان واذا كان اربع نسوة ورجلان فلا تجوز في الرجم
قلت تجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم قال لا احدهن محض عن ابي بصير عن ابي ابراهيم
لما رقي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال ان
يستطيع الرجال ان ينظروا اليه ويشهدوا عليه وتجوز شهادةهن في النكاح ولا تجوز في الطلاق
ولا في الدم وتجوز في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال امرأتان ولا تجوز اذا كان رجلا واحد
اربعة نسوة في الرجم فاسأله عن ابني بجران عن حماد عن ابي جعفر عن ابي عبد الله
قال اسأله ثلثة رجال امرأتان لم تجز في الرجم ولا تجوز شهادة النساء في القتل قال رجمه
في هذا الخبر احدين اثنين احدهما ان يكون خرج مخرج القبة لان ذلك مذهبه اكثر العامة
والثاني ان يكون محمولا على ان اذا الرمي كامل شرائط جواز قبول شهادتهن فاقام مع كاملها
نائبين قبولها على ما تقدم في الاخبار فاما ما رواه جعفر بن محمد بن فضال عن ابيه عن سعد
بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله البرقي عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابيه عن ابي بصير
قال لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في قود عنه عن عبد الله بن الفضل عن محمد بن هلال
عن محمد بن ابراهيم الكندي قال حدثنا موسى بن اسمعيل عن ابيه قال حدثني ابي عن ابيه
عن جدك عليه السلام قال كان على عليه السلام يقول لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا قود فاما
رضيتم هذا الخبر ان يحصل ان يكون المراد به انه لا تقبل شهادتهن في الحدود وسوى الرجم
لان المراد بشهادة النساء في حد السرقة وشرب الخمر وما يجري مجرى ذلك من الحدود فاما

على الرجم وحده الزنا واقام ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن عبد بن حميد عن ابيه احمد بن محمد بن
قال سالت الرضا عليه السلام على قول شهادة النساء في الزوج من غير ان يكون معهن رجل
لا هذا لا يستقيم فلا ياتي ما تقدم من انه يجوز شهادة اثنين في النكاح لان هذا الخبر يقتضي
احدهما ان يكون محولا على الكراهية ولا جمل ذلك خبر هذا لا يستقيم ولعله يجوز ان يكون
ان يكون في شهادة النكاح الرجال او الرجال مع النساء فلا يكون ساء على لا يقرء وآية
الآخره محلة على التقية لان ذلك مذهب العامة فاقا ما رواه احمد بن محمد بن ابيه عن
المسيرة عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي بن عليم السلام ان كان يقول شهادة النساء
في طلاق ولا نكاح ولا في الحدود الا قال الذين وما لا يستطيع الرجال النظر اليه فلهذا
ما تقدم من الاخبار لان الكلام على هذا الخبر مثل الكلام على الخبر الاول من محله على التقية
او محله على ضرب من الكراهية والذي يدل على ان محله يخرج التقية ما رواه عبد بن محمد
عن احمد بن محمد بن محمد بن خالد بن علي بن حديد عن علي بن النعمان عن داود بن الحصين عن ابيه
عبد الله عليه السلام قال سالت عن شهادة النساء في النكاح فلا رجل معهن او كانت المرأة
منكرة فقال لا بأس به نعم قال لما تقول في ذلك فقها كرهت يقولون لا يجوز الا شهادة
رجلين عدلين فقال لكنبنا لعنهم الله هو نوا واستحقوا لعنهم الله وفرايضه وشهدوا وشهدوا
هو ان الله امر في الطلاق بشهادة رجلين عدلين فاجابوا بالطلاق ما لا شاهد واحد
والنكاح لم يحج من الله في عزية ففسر رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك الشاهدين ناديا
ونظرا فلا ينكر الولد والميراث وقد ثبتت عقد النكاح ويصح الفرج ولا يشهدوا
كان امير المؤمنين عليه السلام يجيز شهادة امرأتين في النكاح عند انكار ولا يجيزه في الطلاق
الا شاهدين عدلين قلت فانه ذكر الله تعالى فجعل وامرانا فقال ذلك في العين اذا كان بين
رجل وامرأتان ورجل واحد وبين المدعي اذا لم يكن امرأتان قضى بذلك رسول الله
وامير المؤمنين عليه السلام بعد عنكم واقاما نصفه خذ ابراهيم الحادي وخبرنا في
ومحمد بن الفضل وايضا في غير المتقدم ذكر من ان شهادة النساء لا تقبل في الدم ولا ينافيه
رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج وابن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت له يجوز شهادة النساء في الحدود قال في القتل وجد ان عليا عليه السلام كان
يقول لا يطلد امرأ مسلم لان الوجه في الجمع بين هذه الاخبار ان شهادة توه لا تقبل في
الدم بمحضه ثبت فيه القود وان كان يجوز ان يثبت بها الدية وقد شهد ابو عبد الله
عليه السلام على ذلك بقوله ان عليا عليه السلام كان يقول لا يطلد امرأ مسلم وخبرنا
الليان ذكرناهما من غير ابراهيم ومحمد بن محمد بن الاشعث يؤكدان ايضا ذلك لانه

انما في شهادة من فيها الخوفه وكونه القبر ويحتمل ان يكون المراد بذلك ان شهادته لا تقبل
في الدم على الاقله وانما تقبل شهادته من كونه الرجال المعين والذى يكشف عما ذكرناه ما رواه
روى عن عبد الرحمن بن العفصلين صلح مع زيد النخام قال سألته عن شهادة النساء قال فقال
لا يجوز شهادة النساء في الرجم الا مع ستة رجال وامرأتين فان كان رجلان واربعة نسوة فلا يجوز
في الرجم والصلح فيجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم فقال نعم الحسين بن محمد بن حماد
عن الفضيل عن الكاظمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام
في النكاح ولا يجوز في الطلاق والاشهاد ثلثة رجال وامرأتان خارجة الرجم فاذا كان رجلا و
امرأة واحدة فلا يجوز شهادة النساء في الدم مع الرجال والذى يريد ذلك يا ثامنا ما رواه
الحسين بن سعيد عن النضر بن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال فتنى امير المؤمنين
عليه السلام في غلام شهدت عليه امرأة انه دفع غلاما في يده ففصل فاجاب شهادة المرأة محمد بن
علي بن محبوب عن محمد بن حسان عن ابي عمير عن ابي عبد الله بن الحكم قال سأل ابا عبد الله عليه السلام
عن امرأة شهدت على رجل انه دفع صبيا في يده فافق الى الرجل سبع دية النكاح شهادة المرأة
ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز شهادة النساء
في العسل فالوجه فيه ايضا ما قد مضى في غيره من الاخبار الحسين بن سعيد عن النضر بن عاصم عن
محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال فتنى امير المؤمنين عليه السلام في وصية لم تشهد بها الا
امرأة ففطن لها في شهادة المرأة في مخرج الوصية عنه عن حماد عن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام
في شهادة المرأة حضرت رجلا يوصي فقال يجوز في ربع ما اوصى بها من ثمنها فاما ما رواه
محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابراهيم بن محمد الهادي قال كره احمد بن هلال في
الحكم على السلام امرأة شهدت على وصية رجل لم يشهد بها غيرها وفي الوصية من يصدقها
وهم من يسمونها فكتب الا ان يكون رجل وامرأتان لا يراجعهن شهادة بها فلا يبار
الحسين بن الوليد كان رواية احمد بن هلال وهو ضعيف في هذا المذهب لا يلتفت الى حديثه فيها
عن فضيلة ولو سلم لجاز ان يحل على لا يجوز شهادة ثلثة في جميع الوصية بل لا يجوز في ذلك الا رجلا
وامرأتين وامرأتان وليس في الخبر انه لا يجوز شهادة ثلثة في ربع الوصية بل هو محتمل وعلى هذا
تأتي بين الاخبار وانما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
امرأة ادعى بغير أهلها انها اوصت عند موتها من ثلثها بقرعة لها ايعق ذلك ولا يحل على ذلك
منا هذا لا النساء قال لا يجوز شهادة النساء في هذا فان وجه في هذا الخبر يحتمل ان يكون ما
ذكرناه في الاول سواء ويحتمل الخبران وجه آخر وهو علمها على النية لانهما موافقان
لهذا في الحديث احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن محمد بن يزيد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

عن رجل من بني كنانة وبنو كنانة وبنو كنانة وبنو كنانة
الارض فشهدت المرأة التي قبلها انراستهل وضاح حين وقع الى الارض خرواها قد على
الامام ان يجوز شهادتها في بيع ميواف الغلام سهل بن عباد عن ابي ابي نصر عن داود
بن سرجان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اجيز شهادة النساء في القبول وضاح او لم يصح في
كل شيء لا ينظر اليه الرجل يجوز شهادته النساء فيه محمد بن يعقوب عن الحسين بن علي بن محمد
الهماني عن ابان بن عوف عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألته عن المرأة يجزها الموت
منها الا امرأة الجوز شهادتها امر لا يجوز قال شهادة النساء في المنفوس والعذرة
الحسين بن سعيد عن ابي ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ما سأل عن شهادة
النساء في النكاح قال يجوز اذا كان معهن رجل وكان على عليه السلام يقول لا اجزها في القبول
قلت يجوز شهادته النساء مع الرجال في الدين قال نعم وسألته عن شهادة النساء في الولادة
قال يجوز شهادته الواحدة قال ويجوز شهادته النساء في المنفوس والعذرة وحدثني من سمع
يحدث ان ابا جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه اجاز شهادة النساء في الدين مع
بين الطالب يجلع الله ان حقه كمن من حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقبل شهادة
النساء في روية الهلال ولا في الطلاق الا رجلا من عكلاء عن صفوان وفضالة عن العلاء عن حماد
عليهما السلام قال لا يجوز شهادة النساء في الهلال وسألته هل يجوز شهادة بنتي وحدهن قال نعم في القبول
والنساء فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن خالد وعلي بن حديد عن علي بن النعمان عن داود بن
الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز شهادة النساء في القبول الا شهادة رجلين عدلين
ولا بأس في الصور شهادة النساء ولو امرأة واحدة مما توجه في هذا الخبران محمد بن علي بن يوسف
ان يصوم عند شهادة المرأة استطفا را ولا ينبغي صوم شهر رمضان بل يصوم مثل ما ينبغي
فانه لا بأس بقبول الشهادة من قبل العلة بقوله في روية الهلال الحسين بن سعيد
حماد بن حريز عن محمد بن مسلم قال سألته يجوز شهادة النساء وحدهن قال نعم في العذرة والنفساء
عن القم عن ابان عن عبد الرحمن قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يجزها الموت
ليس عندها الا امرأة الجوز شهادتها امر لا يجوز شهادة النساء في العذرة والمنفوس والنجس
شهادة النساء في الحدود ومع الرجال محمد بن احمد بن محمد بن الحسن بن موسى بن زيد بن يحيى
عن هرون بن حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يجوز شهادتها امرأته في الاستهلال
الحسين بن سعيد عن صفوان ومحمد بن خالد عن ابي بكير عن عبيد بن رافع عن ابي عبد الله عليه
قال يجوز شهادة المرأة في الشئ الذي ليس بكبير ولا امرالدون ولا يجوز في الكثير عمنس الس من روية
عن سماعة قال قال القائل يجوز شهادتها في الولد يعني بدها المرأة قال لا يجوز الحسن بن محمد بن الحسين

المقدم ينبغي ان يكون العمل عليه من ان شهادة المرأة قبل في المولود بمقدار شهادتها وهو الربع
 من ميراث المولود وحمل الاخبار التي قد تناهنا من انه قبل شهادة المرأة في المفسر بلاطلا لان
 على هذا القيمة ثلاثا فتا في الخبرين لا يثبت الاحكام ويريد بذلك بيان ما رواه محمد بن علي بن
 محبوب بن شاذان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يجوز شهادة الغالبة في المولود
 اذ استعمل وصاح في الميراث وورثها الربع من الميراث بقدر شهادتها امرأة فلان كان لها من
 قال يجوز شهادتها في النصف من الميراث فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيان عن
 عبد الله بن سليمان قال سألته عن امرأة حضرها الموت وليس عندها الا امرأة الحوز شهادتها
في المفسر والنفقة فالوجه في هذا الخبر ما تقدمنا في خبر محمد بن هلال من انه لا يقبل شهادتها
 في جميع الوصية وان جاز قبولها في الربع على ما بينا. محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور
 بن حازم قال حدثنا ثقة عن ابي الحسن عليه السلام قال اذا شهد الطالبي الحن أمانة وبنيه هو
 جازي على ما يراه من ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله اجاز شهادة النساء مع بين الطالبي الذين خلفوا الله ان حقه لهن محمد بن
 الحسن بن عيسى ان يحمل هذا الخبر المجل على الخبر الاول المفيد وهو انه لما كان يجب بشهادة رجل واحد
 وبين المدعي على الحق في الدين كذلك يجب بشهادة امرأتين وبين المدعي لا يقبل في ذلك شهادتهما
 امرأة واحدة على حاله ما يجوز فيه شهادة الواحد مع بين المدعي احمد بن محمد بن عيسى
 عن علي بن الحكم عن ابي ابي رباح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وآله يجوز في الدين شهادة رجل واحد وبين صاحب الدين ولا يجزئ في الهلال الا شاهد عدل
 علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن عيسى عن ابي بصير قال انت ابا عبد الله
 ان يكون له من الرجل الحق ولا شاهد واحد قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضي بشهادة
 واحد وبين صاحب الحق وذلك في الدين الحسين بن سعيد عن ابي بصير عن سويد عن نعم بن سليمان
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بشهادة رجل واحد مع بين
 تعالى في الدين وحده الحسين بن سعيد عن صفوان عن حماد بن عتيق قال سمعت ابا عبد الله
 يقول كان على علي السلام يجزئ في الدين شهادة رجل واحد وبين المدعي ما رواه الحسين بن سعيد
 حماد بن عيسى قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول حدثني ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 شاهده مع بين صاحب الحق عن فضالة عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام قال احب
 رسول الله صلى الله عليه وآله شهادة شاهد مع بين صاحب الحق اذا حلف له الحق فلا تافي بين هذه
 الاخبار جاز الاول لان هذا الخبر رواه كان عامة في ان رسول الله صلى الله عليه وآله قضى بذلك
 ولم يرد فيه ما يوجب في ان يحملها على الاخبار السابقة المفصلة بان نقول قضى بذلك في ما تضمنه

الروايات الأولى والحكم بالمعصية الأولى من الجمل وقد بقاء في غير موضع فاما ما رواه محمد بن احمد
 بن يحيى عن عبد الله بن احمد بن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
 الامم لنا اجزا شهادة الرجل الواحد اعلم منه برمع عين المحرم في حقوق الناس فاما ما كان
 من حقوق الله او ربه الهلال فلا هذا الخبر يحمي على انه حكم بذلك في حقوق الناس في نفسه
 النبي دون ما عداه من الحقوق لما بين في الاختار الاولى المتقدمة لما بقاء انفاذ وكما رواه
 ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال دخل الحكم بن عوفه وسليمان
 كهيل عن ابي جعفر عليه السلام فسالاه عن شاهد ويدين قال نقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول عليه السلام عندكم بالكونه فلا هذا خلافا لقرآن قال وابن وجدتم خلافا له ان
 الله تعالى يقول واشهدوا ذوي عدل منكم فقال لهما ابو جعفر عليه السلام نقول واشهدوا ذوي
 عدل منكم هو لا تقبلوا شهادة واحد وبينا ثم قال ان ميتا عليه السلام كان تاجرا في مكة
 فمر به عبد الله بن قيس التيمي معه درع مله فقال له على عليه السلام هذه درع مله اخذت او لا
 نعم البصرة فقال له ابو عبد الله بن قيس اجعل بيني وبينك قاضيك الذي قضيت للمسلمين فحضر
 وبينه شريحا فقال له هذه درع مله اخذت غلوا يوم البصرة فقال له شريح هات على ما تقول بينه
 فاتاها الحسن عليه السلام فشدها فها درع مله اخذت غلوا يوم البصرة فقال له شريح هذا شاهد
 واحد ولا اقضي بشهادة شاهد حتى يكون معه اخر قال فذفا فبشره فها درع مله اخذت
 غلوا يوم البصرة فقال له شريح هذا مملوك ولا اقضي بشهادة مملوك قال فغضب على عليه السلام فها
 خذوها فان هذه قضيت بجهنم ثلاث مرات قال فتقول شريح عن مجله ثم قال لا اقضي بين اثنين حتى يفر
 من اير قضيت بجهنم ثلاث مرات فقال له او يملك او يملك الى ما احببتك انفاذهم مله اخذت غلوا
 يوم البصرة فقلت هات على ما تقول بينه فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله حيث ما وجا
 بغير بينة فقلت رجل لم يسمع الحديث فها واحدة ثم قال انتك بالحسن فها فقلت فها واحد
 ولا اقضي بشهادة رجل واحد حتى يكون معه اخر وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بشهادة
 واحد ويدين فها ثلثان ثم انتك بقضيت فها درع مله اخذت غلوا يوم البصرة فها
 هذا مملوك ولا اقضي بشهادة مملوك ولا بارشهادة مملوك اذا كان مملوكا قال وملك او يملك
 امام المسلمين يدين من امرهم على ما علم من هذا ولا ينافي هذا الخبر ما قلناه من الاخبار
 ان شهادة الواحد انما تقبل مع بين صاحب الحق في الدين وحده لا امير المؤمنين الا سلام انما
 على شريح قوله ولا اقضي بشهادة واحد اطلق ذلك في كل موضع فانه امير المؤمنين بما عليه السلام ان
 بينه على خطئه وان هذا ليس بعاسفة ساير الحقوق لان الحق ما يقضي فيه بشاهد جمع
 الحق وهو الدين فكان ينبغي ان يستثنى ولا يطلق الحق اطلاقا لا لان الذي يملك انما قوله

شهادة واحد ويحضر المذبح كل ما كان مالا أو يجرى إلى المال دينا كان أو غيره من فعل هذا الجار
نعم متناقبة بالسنن انه اذا شهد امرؤ على امرأة بالزنا اجمع زوجها محمد بن ابي بصير
القاسم بن معروف عن عباد بن يزيد عن ابراهيم بن نعيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن امرأة
شهدت على امرأة بالزنا اجمع زوجها قال يجوز شهادته وقد روي في الزنا بلاء عنها وجليدها
الذين حد المفسر في ذلك اجمعين محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن اسمعيل بن خراسان عن زرارة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن امرأة بالزنا اجمع زوجها قال بلاء عن رجله الا حرق
الحية الا في اولها بان يعمل عليه لانه موافق كتاب الله تعالى قال عز وجل والذين يرمون امرؤا اجمع ولم
يكن لهم شاهد الا انفسهم شهادة اجمع اربع شهادات باهة في انما حرق القان اذا لم يكن
للمرء من الشهود الا نفسه فانه بلاء عنها فاما اذا الحقت الشهود الذين يرمي بهم اربعة فلا تجب عليه القان
بالسنن ان القاذف اذا عرفت توبته قبل تجارته احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
عن ابي بصير عن محمد بن الفضل عن ابي الصباح الكوفي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن القاذف بعد
قيام عليه التوبة قال لا يكذب نفسه قل ان كنت بنفسه وتاب فقبل شهادته قال نعم نعم اي
محبوب عن ابن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المحذوران ما قبل شهادته قال اذا التفت
ان يرجع عما قال ويكذب نفسه فلا امام وعند المسلمين ما اذا فعل قال على الامام ان يقبل شهادته
بعد ذلك على ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن ابي بصير عن بعض صحابة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سالت عن الذي يفتد الحصة فقبل شهادته بعد الحد اذا تاب قال نعم قلت وما توبته
قال الحق ويكذب نفسه فلا امام ويقول قد اذيت على فلانة ويؤوب قال عن ابيه عن الوفاء
عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام شهد بدم رجل وقد قطعت
من اليد شهادته فاجاز شهادته وقد كان تابة عرفت توبته ولا اسادة قال لا امير المؤمنين
عليه السلام ليس يصيب احد فقام عليه فريوب الا جازت شهادته الحسين بن سعيد عن النضر
بن سويد وحماد عن القاسم بن سليمان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يفتد من اجل يفتد
حذاهم يوجب فلا يعلم منه الا خبر الجوز شهادته قال نعم ما يقال عندكم قل يقولون توبته فيما
بينه وبين الله عز وجل لا يقبل شهادته ابدا فقال بئس ما قالوا كان ابي يقول اذا تاب ولم يعلم منه
الا خبر جازت شهادته عنه عن محمد بن الفضل عن الكوفي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
القاذف ان كان يكذب نفسه وتاب فقبل شهادته قال نعم فاما ما رواه السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي
عليه السلام قال ليس احد يصيب حدا فيقام عليه ثم يؤوب الا جازت شهادته الا القاذف فانه
مقبل شهادته ان توبته فيها بيمين الله عز وجل قال في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون
الجوز على التوبة لانه موافق لما ذهب كثير من العامة والثاني انه اذا كان من شرط التوبة التي لا يصح

منها قول شفاء ان يكذب عنه عند الامام وعند المسلمين ويكون في حكم عليه بانه قاذف ضالقة
 فلا يجوز له ان يكذب نفسه واذ العبد يكذب فيقع عندك قول شفاء ما كان صادقا في مقال
 من اداه عن رجل فلا يحتاج في ذلك الى التوبة باب الثاني بين شهداء على رجل بطلاق امراته وهو
 غائب يحضر الرجل وينكر الطلاق محمد بن يعقوب بن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
 ابن عبد الحميد عن ابي عبد الله عليه السلام في شاهد بين شهداء على امرأة بان زوجها طلقها
 ثم جاء زوجها فانكر الطلاق قال يصح بان الحد ويضمان العقد والزوج ثم قد تترجع
 الى زوجها الا قوله لا يحل للحسن هذا الخبر ويؤيد ما ذكرناه وينفي ان يحل هذا الخبر على ان
 الزوج الطلاق يوجب احدا شاهدين عن الشهادة في وجوب عليها ما تقتضيه الخبر لا لم يسمع
 منها لم يلق الى انكار الزوج الا ان تكون المرأة بعد العقد فانه يكون انكار الطلاق امر
 والذي يدل على ما ذكرناه ما رواه الحسين بن محبوب عن العلاء بن ابي قبيس عن شهاب بن مسلم عن ابي
 حنيفة عليه السلام في رجلين شهدا على رجل غائب عن امراته انه طلقها فاعتدت المرأة وتزعم
 ان الزوج الغائب قد فرغ انه لم يطلقها واكذب نفسه احدا شاهدين قال لا يسجل للاختصاص
 ويؤخذ الصداق من الذي شهد به ويرد على الاخير ويفرق بينهما وتقدم من الاخير لا غيرها
 الاول هو تفقضي عدتها كتابا والقضايا والاحكام باب البيتين اذا تقابلتا محمد بن ابي
 يحيى عن الخطاب عن ميثاق بن كلوب عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلين اخضا الى ابي
 المؤمنين عليه السلام فحلف احدهما وابي الاخر ان يحلف فقصوا الحالف فحلف له ولم يكن في يد واحد
 منها واقام البينة قال احلفنا فانيما حلف وكل الاخر جعلها للحالف واهلها جميعا جعلها
 بينهما نصفين قيل فان كان في يد واحد منهما واقاما جميعا البينة فقال انتم لها الحالف الذي
 بين محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشاء عن ابان عن عبد الرحمن عن ابي
 عبد الله عليه السلام هو اذا اقام رجلين بينة شهود عندهم سواء ارفع بينهم على ايمهم فقصوا
 قال وكان يقول اللهم رب السموات ايمهم كان الحق له فاده اليه فترجع الحق الذي يصير اليه البين
 عليه ان حلف عن الحسين بن علي بن محمد عن الوشاء عن داود بن سرجان عن ابي عبد الله عليه
 السلام في شاهد على امر واحد وجاء آخران فشهدا على غير الذي شهدا الا ان واخلفوا قال يرفع
 بينهم في دفع عليه البين فهو اولى بالقضاء احمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن قنات بن ابراهيم عن ابي
 عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام اختم اليه رجلان في ابرة انهما اقاما البينة
 انه اتجهما فقصوا للدين في يد واحد لم تكن في يد جعلتا بينهما نصفين عن ابراهيم
 ابي حمزة عن سالم بن حرب عن غم بن طرفة عن رجلين عرضا على اقام كل واحد منهما بينة عليه
 امير المؤمنين عليه السلام بينهما محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين بن صفوان عن شعيب بن

قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي القوم فيدعي ارافا بينهم وبينه فيبني عليه
الادانة ويهاجم ابيه لا يدركهم من امرها فقال اكثرهم بينة يستخلف وتدفع اليه وذكر
ان ملكا عليه السلام اتاه فوجد محضون فاحل فقامت البينة لهؤلاء ما بينهم فخرجها على مذكورهم
لم يدعوا ولم يهاجروا فقامت لهؤلاء البينة بمثل ذلك ففحق لها اكثرهم بينة واستخلفهم
فسالته عن ذلك رايت ان كان الذي ادعى الذار قال ان اباه الذي هو فيها اخذها فخرج
هو لم يقيم البينة هو فيها فبينة الا انه ورها من ابيه قال اذا كان امرها هكذا فبوالذي ادعاه و
لقام البينة عليها الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال ان رجلا اخذها على
عليه السلام في دابة فزعم كل واحد منهما انها انجحت على مذكوره واقام كل واحد منهما بينة سواء
والعدد فافزع بينهما سهمين فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامته ثم قال اللهم رب الشفوع
الشفيع ورب الامم مني التسع ورب العرش العظيم ما امر الغيب الشهادة الرحمن الرحيم بما
كان صاحب الدابة وهو او لها فاستل ان تفرع وتخرج سهمه فخرج سهم احدهما ففضله
الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجلين
شهدا على امرأين اخوان فشهدا على غير ذلك واختلفوا ان يقع بينهما فافزع فرع فعليه البين
وهو او الى الحق علي بن ابراهيم عن ابيه عن بعض صحابه عن مثنى الحياط عن زرارة عن ابي جعفر
قال قلت لرجل شهد له رجلان بان له عند رجل حسين درهمان وجاء اخوان فشهدا بان له منه مائة
درهم كلهم شهدا في موقف قال افرع بينهم ثم استخلف الذين اصحابهم الفرع بالله انهم يحلفون
بلحق عنه عن ابيه عن ابن فضال عن داود بن يزيد الطاطري عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل كاستل امرأة في رجلان شهدوا ان هذه المرأة امرأة فلان وجاء آخرون
فشهدوا انها امرأة فلان فاعند للشهود عدلوا قال يفرع بين الشهود فخرج سهمه فهو الحق
وهو او الى بها محمد بن الحسن الصفار عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن عبد
الرحاب بن عبد الحميد الثقفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول في رجل ادعى على
امراة انه تزوجها بولي وشهود وانكرت المرأة ذلك واقامت اخب هذه المرأة على رجل آخر
البينة انه تزوجها بولي وشهود ولم يوقا وقتان البينة بينة الزوج ولا تقبل بينة المرأة
لان الزوج قد استحق بضع هذه المرأة وتربا ختها فاد النكاح فلا تصدق ولا تقبل
منه الا بوقت قبل وقتها او دخول بها محمد بن عمار بن محبوب عن محمد بن ابراهيم العلوي عن
القمر بن عصفور عن علي بن عمار عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
الرجلين احصائي في اية الى على من السلام فذكر كل واحد منهما انها انجحت فذكره واقام
كل واحد منهما البينة سواء في العدد فافزع بينهما سهمين فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامته

ثم قال اللهم رب السموات السبع ورب الارضين السبع ورب العرش العظيم قال العبد
والشهادة الرحمن الرحيم ايها كاهن صاحب الدابة هو اولى بها فاسلك ان تخرج وتخرج
اسم تخرج سم احدهما فقفوا بها وكان ابيهم انما اخضعهم لخصمان في جارية فخرج احدهما
انراهما فخرج الاخر انراهما فكا ما اذا اقاما البينة جميعا فقفوا بها الذي اخضع
في عمن البرية عن ابي عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن آباءه عن علي بن ابي طالب
انهم قضوا رجلين ارميا بقتله فاقام احدهما شاهدين والاخر خمسة فقال لصاحب الحق خمسة
اسم لصاحب الشاهدين سمان قال محمد بن الحسن الذي عقد في الجمع بين هذه الاختلاف
هو ان البينة اذا تقابلتا فلا يجاوز ان يكون مع احد منهما بدعة او لم يكن فان لم يكن مع
واحد منهما بدعة وكما تاجعا خارجين فيبنيان لحكم لا عدلها شهودا وبطل الاختلاف
تساوي في العادلة حلفا كثرهما شهودا وهو الذي تضمن خبره بصير المتقدم ذكره وهو ما رواه
السكوني عن ابي ابراهيم بن علي بن السلام فسم على عدد الشهود فانما يكون ذلك على جهة القبول
بينهما دون الحكم وان تساوى عدد الشهود اقرع بينهم فمن خرج سهمه حلف بان الحق حقه وان
كان مع احدى البنتين بدعة فمضت كانت انما تشهد له بالملك فقط دون سببه انزع من
واعطى اليد الخارجية وان كانت بنية بسبب الملك اما بان يكون بئر او شاح الدابة او كانت
او غير ذلك وكانت البينة الاخرى ضلها كانت البينة التي مع اليد المضطرة او لا فاما خبر اسحق
بن عمار خاصة بانه اذا تقابلت البنتان حلف كل واحد منهما فخر حلفه كان الحق له وان حلفا
جميعا كان الحق بينهما نصفين فهو على انه اذا اضطر على ذلك لا فادبينا ما يقتضي الترجيح
لاحد الخصمين مع تساوي بينهما باليمين له وهو كثيرة الشهود او القسمة وليس هنا حالة
توجب اليمين على كل واحد منهما ويمكن ان يكون ذلك فاسما عن القرعة بان لا يختار القرعة
واجاب كل واحد منهما الى اليمين وراى في ذلك الامام صوابا كان محذرا بين العمل على ذلك
وبين العمل على القرعة وهذه الطريقة تاتي على جميع الاختلاف من غير طراح شيء منها وتسلم
باجمعها وان اذا فكرت فيها وجدتها على ما ذكرت لك انشاء الله تعالى والرواية التي قلنا انها
تشهد لليد الخارجية رواها محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن محمد بن جعفر عن منصور
قال قل لا يعبأ الله على السلام رجل في يد شاه فجا رجل فادماها واقام البينة العدول انها
ولدت عنده ولم يبع ولم يهب وجاه البينة يد يمينه مثلهم عدوا واقام البينة يد يمينه
ولم يهب قال ابو عبد الله عليه السلام حقها المدعى ولا قبل من الذي في يده بنية كان الله تعالى
انما تطلب البينة من المدعى فان كانت بنية ولا فهو الا بخلافه فكذلك امر امره رسول
فامس من غير الرجل على نفسه محمد بن احمد بن يحيى بن موسى بن عمر بن عبد الله بن الحسين

عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال من أتى بغير نفقة قال هو المأذون
والزوجة جعفر بن محمد بن قزوين عن جعفر بن محمد عن عبد الله بن فضال عن أبي عبد الله
عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام أنه قال لا يجبر الرجل إلا على نفقة الإيوان والولد
لجمل فللمرأة لا تقدر على أحدهما عليهما السلام إن أراد أكساها ما يورثها
والطهارة ما يقيم عليها أقامت معه ولا طلقها فالحل لجمل فجبر على نفقة الاخت قال أبو
عليه السلام لا نفقة الاخت كان ذلك خلاف الرواية محمد بن يعقوب بن محمد بن عيسى عن الفضل بن
قزوين عن أبي عبد الله عن جمل مثله غير أنه قال قلت لجمل فالمرأة قال قد روي أصحابنا وهو عنه بن
مصعب وسورة بن كليب عن أحدهما عليهما السلام قال ما رواه محمد بن أحمد بن جعفر عن موسى
بن عيسى بن فضال عن صفوان بن جعفر عن أبيه عن علي بن عيسى السلام قال في صبي يتيم أو في بر فقال
نفقة أقرب لقاس له من العشرة كما يأكل ميثاؤه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن عبد
الرحمن بن الحجاج عن محمد بن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال والواحدة الصغيرة يبقى الأخ
ابن الأخ ونحوه فلا ينفق بين هذين الخدين والروايات المتقدمة لثبوت أحدهما أن محل هذا
الخبرين على منبذ من الاستحباب دون الفرض والاحتياج لاخوان يكون إنما اجبر على نفقة من
ليس له وارث غيره إن مات من واحد منهما ورث صاحبه ولم يكن هناك من هو أولى منه فلهذا
ذلك اجبر على النفقة وليس كذلك حال الوالد والابن والولد والزوجة لأنه يجبر على نفقتهم وإن
كان هناك وارث آخر أو ولي منه أو شريك له في الميراث ~~بأنه~~ اختلاف الرجل والمرأة في منافع
البيت الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال
سألت كيف يقضي ابن أبي ليلى قال قلت قد تقضي مسألة واحدة بأربعة وجوه في التوبة في
منها زوجها فتختلف أهل وأهلها في منافع البيت فتقضي بقول إبراهيم النخعي فما كان من منافع
يكون للرجل والمرأة فقة بينهما نصفين فترك هذا القول فقال المرأة بمنزلة النصف في
منزل الرجل وإن رجلا أضاف رجلا فادعى منافع بيته كلفة البيت وكذلك المرأة تكلف
البيتة والأفامتناع للرجل فرجع إلى قول آخر فقال إن القضاء ان المنافع للمرأة إلا أن يقضي
الرجل البيتة على ما أحدث في بيته ثم ترك هذا القول فرجع إلى قول إبراهيم الأول فقال
أبو عبد الله عليه السلام القضاء لا يجبر وإن كان رجوع عنه المنافع منافع المرأة إلا أن يقضي
البيتة قد علم من بين لانيهما يعقوبان جلي مغان المرأة ترف إلى بيت زوجها بمنافع
الحق بوضعه ~~عن~~ ابن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن محمد بن محمد بن
عبد الله عن أحمد بن محمد بن إدريس عن حماد عن يحيى بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج عن
عبد الله عليه السلام قال سألني هل يختلف قضاء ابن أبي ليلى عنه كرهة قلت نعم فقد نفق في

واحدة باربعة وجره في المرأة يتوخى عنها زوجها فحرموا اهلها في متاع البيت فقص في رجل
ابراهيم النخعي ما كان من متاع الرجل للرجل وذكره سواه الا انه قال الا الدنيا فان
من متاع الرجل عنه من ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن ابي عبد الله عن
عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأل الرجل يقفون ابي ابي بصير
يرجع عنه فقلت له انه بلغني انه يقف في متاع الرجل والمرأة اذا مات احدهما فادع
الجور ونزلة الميتة او طلقها الرجل فادعاه الرجل وادعته المرأة اربع قضيات قال ما هي
قلت اما اولها لك فقص في بقينا ابراهيم النخعي ان يجعل متاع المرأة الذي يكون
للزوجة ومتاع الرجل الذي يكون للمرأة للرجل وما يكون للرجل والنساء بينهما نصف
بلغني انه قال هما مدعيان جميعا والذي يديهما جميعا مما يتركان بينهما مضعفين ثم ذكر
صاحب البيت المرأة الداخلة على المدعية فالمتاع كله للرجل الا متاع النساء الذي يكون
للرجال فهو للمرأة ثم قص بعد ذلك بقصا ولا في شهادته لداروه عليه ماتت امرأة متا
ولها زوج وترك متاعا فرفعه اليه فقال اكتبوا لي المتاع فلما قرأته قال هذا يكون للمرأة
والرجل فقد جعل للمرأة الا الميزان فانه من متاع الرجل فذلك فقال لي على اي شيء هو الميزان
قلت مرجع الى ان جعل البيت للرجل ثم سألته عن ذلك فقلت له ما تقول في فيه قال القول
الذي خبرتني انك شهدت منه وان كان قد يرجع عنه قلت له يكوع المتاع للمرأة فقلت لو كانت
من بينهما يعني الجليلين ونحن يومئذ بمكة لا خبروك ان الجواز والمتاع يهدي عارية من
المرأة الى بيت الرجل فيعطى الترخا وتبه وهو المدعى انه زعم انه احدث فيه شيئا طيات
بالبيعة عنه من ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن احمد بن الحسن
عن زرعة عن سقاعة قال سألته عن الرجل يموت فانه من متاع البيت قال السيف والسلاح
والرجل وثياب جلده فاما ما رواه محمد بن احمد بن محمد عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين
عن رفاعة الثعالب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طلق الرجل امرأته وفي بينها متاع
فلها ما يكون للنساء وما يكون للرجال والنساء قسم بينهما قال واذا طلق الرجل المرأة
فادعت ان المتاع لها وادعى الرجل ان المتاع له كان له ما للرجال ولها ما للنساء فخذ
الحبر فحصل شئين أحدهما ان يكون محمولا على الحقيقة لان ما انفق به عليه السلام في الاجار
الاوله لا يوافق على احد من العامة وما هذا حكمه يجوز ان تبقى فيه والوجه الثاني ان
ان يكون ذلك على جهة الوساطة والصلح بينهما ومن الحكم ما دس من حرمه
في النسخ ابي قوليه من ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن احمد بن الحسن
ابن اخوان عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن نيران عن ابي جعفر عليه السلام قال كان راعا التمس

لا يحبس في السجن ثلاثة الفاضل من الرجال الا بغير علم من امره على مائة فذهبها واتي
نه شيئا بانه غايها كانه او شاهدها فاما قوله محمد بن علي بن محبوب عن ابراهيم بن هاشم عن
النفطي عن التكري عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يحبس في الدين ثم يفر فكل
له مال اعطى الغنا وان لم يكن له مال دفعه الى الفقراء فيقول لهم اصنعوا به ما شئتم ان شئتم
لجروء وان شئتم استعملوه وذكر الحديث عنه عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى عن عبيد بن ابراهيم
عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يحبس في الدين فاذا تبين له ان لا حاجة له
سبيله حتى يستفيد مالا ثم يخرج من السجن لا تاتي بين هذين الحديثين والخبر الاول لا يرد
في الخبر الاول احديثين أحدهما انه ما كان يحبس على جهة العقوبة الا الذين ذكرهم في الخبر
الثاني انه ما كان يحبسهم حبسا خويلا الا النكته الذين هم استنابهم لان الدين اما يحبس فيه
بعضا من اثنين خاله فان كان معدما وعلم ذلك من خاله حتى سبيله وان لم يكن معدما اليه
المخرج ما عليه ويناك عليه ما يقصوبه دينه على ما تقدم القول فيه فتحتاج ايضا الى
الكافية يا ابا عبد الله ما يجوز للواحد ان يأخذ من مال ابيه الحسن
محبوب من العلما عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر انه قال من اتى من اتى ليحتاج الى مال ابيه قال يا كل منه
ما شاء من غير عرف وقال في كتاب علي عليه السلام ان الواحدة لا يأخذ من مال والده شيئا الا ما اذن له
والوالد يأخذ من مال ابيه ما شاء وله ان يبيع على جارية ابيه اذا لم يكن لابي وقير عليها وذكر
رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا رجل انت ومالك لا يبيع عن ابي جعفر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا الرجل انت ومالك لا يبيع عن ابي جعفر عليه السلام وقال
الحسين ياخذ من مال ابيه الا ما احتاج اليه فلا بد ان الله لا يحب الفساد محمد بن يعقوب
عن سعد بن احسان عن سهل بن زياد عن علي بن ابي طالب عن علي بن جعفر عن ابي ابراهيم عليه السلام
سأله عن الرجل يأكل من مال والده قال لا الا ان يضطر اليه فيأكل منه بالمعروف ولا يصح ان
ياخذ الولد من مال والده شيئا الا اذن والده عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حمزة
عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأله عن رجل ائنه مال فيحتاج الى ابيه قال يأكل
منه فاما الام فلا تأكل منه الا فرضا على نفسها محمد بن الحسن رحمه الله هذه الاخبار كلها
واله على انه اغايب في اللوالبان ياخذ من مال والده اذا كان محتاجا فاما مع عدم الحاجة
فلا يجوز ان يتقرض له وهو كان محتاجا وقام الولد وبما يحتاج اليه فليس له ان يأخذ من
ماله شيئا فان ورد في الاخبار ما يقتضي جواز تناوله عن مال والده مطلقا من غير تفقيد
فيبقى ان يحمل على هذا التفسير مثل ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاسدي عن الحسن
بن علي بن الحسين بن عبد الله بن عبد الله بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل

يكون ولد له مال فاجده ياخذ منه قل ياخذ وان كان له امة حرة فاحتج به فاختار منها شيئا
 على نفسها والذين يدعون على ما ذكرناه من النقيض ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد
 عن الحكم بن الحسين بن ابي العلاء قال قال لابي عبد الله عليه السلام ما يجعل الرجل من مال ولده
 قال في بغيره ولا فاضطر اليه قال قل له فقول رسول الله صلى الله عليه وآله للرجل الذي اتاه
 ضمه اياه فقال انت ومالك لا بئس فقال انا اخا وابيه الى النبي صلى الله عليه وآله فقال
 رسول الله هذا ابنك مطلق مبرأ من ابي اخبره الاب انه قد خفف عليه على نفسه فقال انشد
 على نفسه فقال انت ومالك لا بئس ولم يكن عند الرجل شيء اذ كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 يحيى الاب لابن الحسين بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابي سنان قال قال
 يعني لابي عبد الله عليه السلام ما ذا لا يجعل الولد من مال ولده قال اما اذا نفق عليه ولده في
 النفقة فليس له ان ياخذ من ماله شيئا فان كان له جاريرة للولد فيها نصيب ليس له ان يطالبها
 الا ان يقومها قيمة بصير ولد قيمتها عليه فله ويعلن ذلك قال وسالت عن الولد ابنه من مال
 ولده شيئا قال نعم ولا يترك الولد من مال والده شيئا الا باذنه فان كان له رجل ولد صغيرا
 فاحتج به بضمها فليقومها على نفسه قيمة ثم ليضع بها ما شاء او ما شاء واني وان شئت لم
 عنه من فضالة عن ابيه عن ابي بن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الولد يجعل
 من مال ولده اذا احتج اليه قال نعم وان كانت له جاريرة فاراد ان ينكحها فومها على نفسه
 ذلك قال وان كان للرجل جاريرة فابى املاك بها ان يقع عليها ما لم يمسها الابن فاداه
 الحسين بن سعيد عن عيسى بن عيسى عن سعيد بن يسار قال قال لابي عبد الله عليه السلام ايج
 الرجل من مال ولده وهو صغير قال نعم قل حجج الاسلام وينفق منه قال نعم بالمعروف ثم
 قال نعم حجج منه وينفق منه ان مال الولد للوالدين والابن ينفق من مال والده الا باذنه
 فاني نفق هذا الخبر من ان للوالدين نفق من مال ولده في كل حال ما قلناه من الحاجة الى اية
 اليه واحتجاج الولد من اقيام به على ما دل عليه الاخبار المتقدمة وما ينفق من ان الابن
 ما يحج به حجة الاسلام محجوز على ان لا ياخذ على ما القرض على نفسه اذا كان وجبت عليه
 عليه حجة الاسلام فاما من لم يجب عليه فلا يلزمه ولا ينفق من مال ولده ويحج برونه انما يجب
 عليه بشرط وجود وجود المال على ما بيناه وما نفقته الاختيار الاول من ان لا يطالب
 ابنه اذا اقرها على نفسه ما لم يمسها الابن محجوز على ان لا ياخذ من ماله ما لم يمسها الابن
 بامرهم والناظر في اموالهم فحري بالكل فجوز له ان يقومها على نفسه ما نفقته رواية
 عبد الله بن سنان وما نفقته رواية اسحق بن عمار من انه لو طلقه ما لم يمسها الابن محجوز
 شيئين أحدهما ما لم يمسها وكان صغيرا مولى عليه انه اذا مسمها الابن وهو غير بالغ

لا يوافق الرجل الا اذا احلناه على الشائع ان نعلمه على ان نملك بها ان لا يوافق ذلك ولا فضل
 اللسان يصبر الى ما يريد والد والله وان لم يكن ذلك فمما واجبا وسببا لتلك الجارية فاما
 ما رواه الحسن بن محبوب قال كتبت الى محمد بن الحسن الرضا عليه السلام ان كنت وهبت لابنتي جارية
 حيث نزل بها فلم يزل عنها هاد في بيتي بها حتى فارقته فخرجت الى بيتي الجارية ايتها
 ان الطالبة الجارية قالوا منها قيمة عادلة واشهد على تلك نمران شئت فطهاها قال وجه في هذه الرواية
 ان يقول منها برضاها منها لان البيت ليس هو محو والابن في امره هو الجارية على الابن بعض الاوقات
 انما وطها او نظرونها الى ما لا يحل لغيرها لانه انظر اليه لان ذلك مفقود في بنت بل هو ما رضى
 كان ذلك جازيا سبب من له على غيره ما لا يحل له فترفع للحاجد عنده ما اهل يجوز له
 ان اخذ به الام لا احمد بن محمد بن عيسى بن علي بن حديد بن جميل بن دراج قال سالت
 ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيجوز فيظفر من ماله بمقدار الذي
 عليه ياخذ وان لم يعلم الجاهل بذلك قال نعم الحسن بن سعيد عن صفوان عن ابن
 مسكان عن محمد بن بكير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل له درهم فيجوز له ان يقطع
 درهمه ان اخذ منه بقدر حتى قال نعم ولما كلام قل وما هو قال يقول اللهم اني اخذ
 مني امر ارد عليه شيئا الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام
 يحرم محمد بن الحسن الصفار عن عبد الله بن محمد بن عيسى بن علي بن مزيار قال اخبرني عن ابي عبد الله
 ان موسى بن عبد الملك كتب اليه جعفر عليه السلام عن رجل دفع اليه مالا ليرقيه بعض وجوه
 البر فلم يمكنه منه ذلك لما في الوجه الذي امر به وقد كان له عليه مال بقدر هذا المالا فقال
 له يجوز له ان يقبض ماله وارده عليه واقضيه فقال يقبض ماله ثم يبيع به فاما ما رواه
 الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 وقع له عند ماله فكا برى عليه ثم حلف ثم وقع له عنده ما اخذ فمكنا ماله الذي اخذ وعده
 وحلف عليه كما صنع فلان خاتك فلا تقبله كما قد دخل فيما منه عليه الحسن بن سعيد عن ابي عبد
 محمد عن ابن اخي الفضل بن ميار قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام ودخل امرأة وكنت اوقب
 القوم اليها فقالت اسألك فقلت عافا فقالت ان ابني مات وترك مالا كان في يدي فاقبله ثم افا
 مالا فاد منه فاني ان اخذ منه بقدر ما املك من ثمن فخرته بذلك فقال لا والله صلى
 الله عليه وسلم لا تخاف مني ان ايقنك ولا تخن من خاتك قال وجه في هذين الخبرين ضرب من الكثرة
 لان من جازيهم ثم اودعه جده شيئا بقدر ذلك كره ان ياخذ مكان ماله وليس له
 يحطون بما يكون من اجل اخذها فاعطى مالا من غير ان يكون ودعة عنده وانما قلنا ان
 يحطون ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن يحيى عن علي بن سليمان قال كتبت اليه رجل غصب

ملا او جارية تفرغ عنه حال سبب ربيعة او قرظ مثل ما خازن او غصب ايجل الحبيب
عليه السلام عليه السلام فمحل ذلك ان كان جديصة وان كان اكثر فواخذ منه ما
عليه وسلم الثاني اليه ان الله وروى الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن
العباس بن القباقي وان شيئا ما رواه في رجل ذهب اليه الف درهم واستودعهم عند ذلك
الف درهم قال ابو العباس فقلت له خذها فمكنا لا الف الذي اخذ منك فاني شيئا ما رواه
شيئا ما رواه عليه السلام فذكر ذلك فقال ما انا فاحبا في ان تلمذ وخطبته ما رواه
محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله الجاهل في عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن
عبد الله بن وضاح قال كان يتي ويبي من اليهود معاينة فاحبا في الف درهم فقلت
الي الوالي فاحلف فحلف وقدمت انه حلف عينا فاجرة فوقع له بعد ذلك عند وارساء
كثيرة فاردت ان اقبض الف درهم التي كانت لي عنده واحلف عليها فكتب لي الحسن عليه السلام
فاخبرته اني قد احلفته فحلف وقد دفع له عندي ما انا ان ارجع ان اخذ من الف درهم التي
حلف عليها فقلت فكتب لي اخذ منه شيئا ان كان ظلك فلا ظلك ولا الا انك رخصت ^{لحلف} ^{لحلف}
لا منك ان تاخذ من تحت يدك ولك رخصت بيعة فقد مضت البيعة بما فيها فلم اخذت
وانتهيت الى كتاب الحسن عليه السلام فلا بنا في الاخبار لا ولا لان الوجه في هذا الخبر انما هو
ذلك لانه احلفه فليس له ان يرجع بعد ان رخصت بيعة فياخذ من ماله لما مضت البيعة لقول
الله صلى الله عليه وآله من حلف فليصدق ومن حلفه فليرض ومن لم يرض فليس من الله
شئ وما مضت الاخبار لا ولا من انه حلف محمول على انه حلف ابتداء من ميزان استخلفه
الرجل فحاذاه ان ياخذ ماله فلا يلفق الي بيعة لانه لم يرض بيعة ولم يحلفه فليرضه الوفاة
الرجل يطع شيئا لغيره في المحتاجين وهو محتاج فلا يجوز ان ياخذ منه شيئا ام لا الحسين
بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت عن رجل اعطاه رجل مالا ليقضه
في حاجة او في مناكن فهو محتاج بالخز من نفسه ولا جليل قال لا ياخذ منه شيئا حتى يرضى له
صاحبه قال محمد بن الحسن رحمه الله هذا الخبر يحتمل شيئين احدهما ان يكون محمولا على الترافع
لان الافضل ان لا ياخذ منه شيئا الا باذن صاحبه لئلا لا يفتقر له لا يجوز ان ياخذ منه اكثر مما
يعطيه واما يسوغ له ان ياخذ مثله على ما اوردناه في كتابنا الكبير في كتاب الزكوة ويحتمل ان
ان يكون محمولا على انه اذا عين له اقواما يعرفونهم فلا يجوز له ان ياخذ نفسه على سائر ما مضى
ان يوافق الانسان نفسه احمد بن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عمير عن عمار بن ابي ابي
ابن عبد الله عليه السلام الرجل يجتران هو ابو فاضل اعطى ما مضى في جارية ففان لا يعرف
ولكن يسترق الله تعالى ويقره ان اذا لم يرض نفسه على نفسه المرفق ففان ما رواه احمد بن محمد

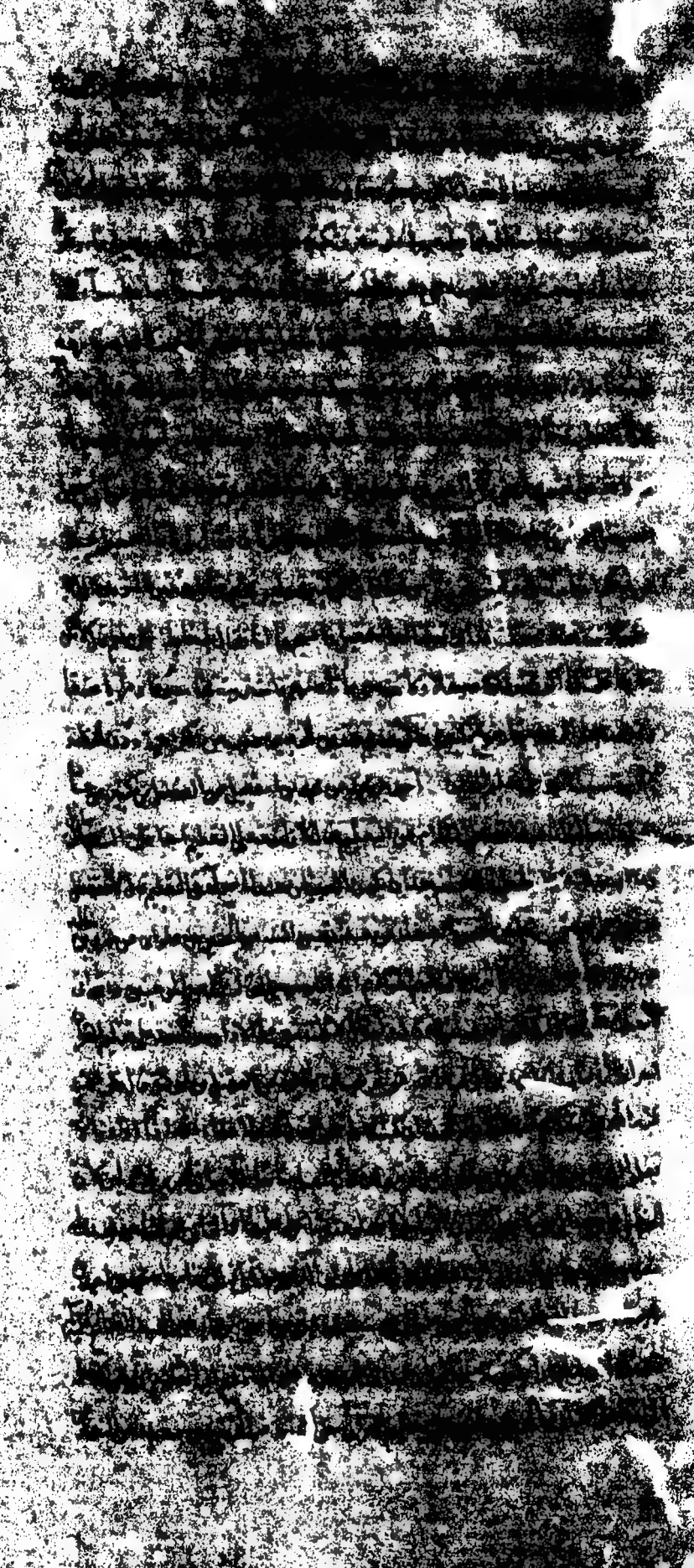
عن ابي عبد الله بن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن الاجابة فقال عليه السلام ان الناس اذا اذعنوا
لما فقهوا من احوالهم على السلام بنفسه فاستطاعوا ان يثبتوا ما كانوا يثبتون مما افاد الله
عز وجل ان ينجروا في ما في حج فان اتمت عتقوا من عندك فلا ياتي في الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على
غيره من الكراهية وكون الخطر وهذا الخبر على الجواز ورفع الخطر ولا ياتي في بينهما على هذا القول
بالحسب كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخبر احمد بن محمد بن عيسى بن محمد بن اسحق
عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد الحميد عن جارية قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
الرجل يواجر يده ببيع فيه الخمر او حرام اخره ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام ان رجلا يواجر سفينة
او دابة من يحمل عليها او فيها الخمر او الخمر او غيرها من الحرام او يبيع الخمر او يبيع الخمر
او يوزن بين الخمر الاول فتوجه الى من يعلم انه يبيع فيه الخمر ويوزن على ذلك فانه اذا كان كذلك
كانت الاجرة حراما والخمر الثاني يتوجه الى من يواجر دابة او سفينة وهو لا يعلم ما يحمل عليها
وهو الخمر او ذلك لم يكن عليه شيء والوجه الاخوانه انما حرم اجارة من يبيع الخمر لان بيع الخمر
حرام واجازته احاطة السفينة لمن يحمل فيها الخمر لان حملها ليس بحرام لانه يجوز ان يحمل الخمر خلا
وعلى وجهين جميعا لا ياتي بين الخبرين من النعمان عن احمد بن محمد بن اسحق
عن ثعلبة عن محمد بن مضر بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ببيع العذرة ما رواه
الحسن بن محبوب عن سماعة عن علي بن سنان عن عبد الله بن وضاح عن يعقوب بن يوسف عن
ابي عبد الله عليه السلام قال عن العذرة من السحت فلا ياتي في الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على ما عدا
عذرة الادميين وهذا الخبر محمول على عذرة الناس والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن
محمد بن عيسى عن صفوان عن مسعود بن ابي مسعود عن سماعة بن مهران قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
وانا حاضر فقال اني رجل ابيع العذرة فما تقول قال العذرة امر مباح ومنها ما قال لا بأس ببيع العذرة فقلنا
ان المراد بقوله حرام بيعها ومنها ما ذكرناه لكان قوله بعد ذلك ولا بأس ببيع العذرة شافعا
له وذلك منفي عن اهلها بالاسب كراهية ان يترى حمار على عتق الصغار عن ابراهيم
هاتم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله
نحان يترى حمار على عتق فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن عمار بن سليمان عن شعيب بن سعد عن
هاتم بن ابراهيم عن الرضا عليه السلام قال سالت عن الحمار يترى حمار على الخمر يترى حمار على الرمح
فيخرج من ذلك قال نعم انما فلا ياتي في الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على ضرب من
الكراهية دون الخطر كراهية حمل السلاح الى اهل البني احمد بن محمد بن عيسى
البرقي عن اسامة عن جابر بن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قال لا تبعه في قبة

فلما ما رواه احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الصديق عن ابي عبد الله عليه السلام
 فقال له حكم السراج ما ترى فيما نقل الى الشام من السروج وادانها فقال لا بأس انتم اليه من غير الله
 رسول الله صلى الله عليه وآله انكم في هذه فاذا كانت المباشرة حرم عليكم ان تملوا اليهم السروج
 والسروج قالوا جبه في هذا الخبر احدين اثنين ان يكون محققا بالسروج وما اشبهها مما
 يمكن استعماله في القتال حسبما نقصه السؤال ويؤكد ذلك ايضا ما رواه احمد بن محمد عن علي بن الحكم
 عن هشام بن سالم عن محمد بن قيس قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الفتيان يلقون على
 الباطل يبيعون السلاح فقال بهما ما يكتنهما الدعاء والخفين ويخوفا والوجه الآخر ان
 بيع السلاح لهم اطم انهم يسلمون في قال الكفار بذلك على ذلك ما رواه الحسن بن محمد
 بن رباط عن ابي ناره عن هذا السراج قال قلت لابي جعفر عليه السلام اصلحك الله ما تقول انك
 احمل السلاح الى اهل الشام فابيعه منهم فلما عرفوا الله هذا الامر حقت بذلك حتى لا احمل
 اعداء الله فقال لم احمل اليهم فان الله عز وجل يدفع بهم عدونا وعدوكم يعقوب الرومي
 فاذا كان الحرب بيننا في حمل لا عدونا سلاحا يستعينون به علينا فهو مشرك يا مسكين
 الحجام الحسن بن محبوب عن ابن رباب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن
 الحجام فقال لا بأس بالرياط محمد بن يعقوب عن موه من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد
 بن محمد بن ابي نصر عن حنان بن سعيد قال دخلنا على ابي عبد الله عليه السلام ومعهان فدا الحجام فقال
 جعلت فداك اني اعمل علا وقد سالت عنه غير واحد ولا اثنين فزعموا انه عمل مكروها قال
 اه اسالك فان كان مكروها انتهيت عنه وعلمت غيري من الاعمال فاني مذنب فذلك الى موت
 قال وما هو الحجام قال كل من كسب يابن اخ ونصديق ورجل منه وتزوج فان بواقه
 قد احتج واعطى الاجرة ولو كان حراما ما اعطاه قال جعلني الله فداك ان لي نيسا اريد
 نقول في كسبه فقال كل كسبه فانه لك حلال والناس يكرهونه وهو حلال قال لتغير الناس
 بعضا عنه عن ابي عبد الله الاشعثي عن محمد بن عبد الجبار عن احمد بن النضر عن عمرو بن شعيب عن جابر
 ابي جعفر عليه السلام قال احتج رسول الله صلى الله عليه وآله حجه مولى النبي باضه واعطاه
 لو كان حراما ما اعطاه فلما فرغ قال لرسول الله صلى الله عليه وآله ابي النضر قال له من يروى
 رسول الله فاما ما كان ينبغي لك ان تفعل وقد جعله الله عز وجل للحجاج ما من ثار فلا قد
 احمد بن محمد بن ابي فضال عن ابي عبد الله عن زرارة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن كسب الحجام
 فقال له مكروه ان يشارط ولا بأس عليه ان يشارط وما كسبه وانما يكره له ان يشارط
 الفضل بن شاذان عن ابي بصير عن جابر بن عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن كسب
 الحجام فقال لا بأس بركب الجواز البتة لا تكلمنا له بغيره فلا بأس ما رواه الحسن

بن سعيد بن عيسى عن جماعة قالوا سمعنا من كثر من أصحاب الجاهل وأجر الزانية ونحوهم
فقد أخذوا لا يزالون يأتوننا بالفتنة فها نحن نعلم هذا الخبر على ما قد قدما
أن هذا الكتاب لا يمكن محطه فهو مكره ولا نقره من أفضل ما يورثه لك يا فاطمة ما رواه الحسين
بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أن رجلا سأل رسول الله
صلى الله عليه وآله عن كتاب الجاهل فقال هل لك ناسخ فقال نعم قال فلعنة آياته ولا تأكله من الضم
من جماعة قال سألته عن كتاب الجاهل فقال إن رجلا من الأنصار كان له غلام جاهل سأل رسول الله
صلى الله عليه وآله فقال له هل لك ناسخ قال نعم قال فلعنة ناسخه قال وجهه في كراهية ذلك لما
نظره من غير الناس بعضهم بعضا بذلك وإن لم يكن محظورا

أخبرني بن سعيد بن عيسى بن عيسى عن جماعة قال سألته عن كتاب المغنية والناسخ فذكره ما
أما الخبر بن سعيد بن النضر عن الحلبي عن يونس بن الحر عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام
لا بأس بأجر الناسخ التي نوح على الميت فلا ينافي الخبر ولا وإن أكرهت إنما فوجئت في الخبر لا
الذين شرط الأجر ويقولون لا باطل يدل على ذلك ما رواه أحمد بن محمد عن محمد بن أبيه عن جابر
بن سعيد قال كانت امرأة معن في الحق وظاهرا ربة فجاؤا إلى أبيه فذات يا عم أنت تعلم معنيتي
من الله تعالى من هذه الجارية الناجية وقد أحببت أن نأخذ أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك
فأما كان حلالا ولا باعها وأكلت من ثمنها حتى أتى الله عز وجل بالمرج فقال لها أريد الله أني أعلم
أبا عبد الله عليه السلام أن سألته عن هذه المسئلة قال قلنا قد معنا عليه خبرنا فابذل فقال
بر جد الله سلمة السلام استأطرق والله ما أدرى تشاط أم لا قال قل لها لا تشاط وقيل
كلما أعطيت يا سبيح الجفينة محمد بن يعقوب عن عن من أصحابنا عن سهل بن زياد عن
ابن فضال عن سعيد بن محمد الطاطري عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأل رجل عن بيع
جوارى المغنية فقال شرأين وبيعين حرام وتعليمين كفر واستماعين نفاق سهل بن زياد
عن الحسن بن علي الوشاء قال سأل أبو الحسن الرضا عليه السلام عن شراء المغنية فقال قد يكون
الجارية بالهبة وما تمها إلا من كل شيء الكلب البحت والسم في النار محمد بن يعقوب عن أبيه عن
عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن إبراهيم بن نضر بن قابوس قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
المغنية ملعونة ملعون من أكل كبشها محمد بن يحيى عن بعض أصحابنا عن محمد بن إسحاق
إبراهيم بن أبي البلاد قال سألني عن بيع جوارى مغنيات إن بيعن ولجل منهن إلى
أبي الحسن عليه السلام قال إبراهيم فبعت الجوارى بثلاثمائة ألف درهم وحملت الثمن إليه فقالت له أريد
ذلك فقال لا حتى يزرعوا وصي عند وفاته يبيع جوارله مغنيات ويحمل الثمن إليك وقد بعن
مغنا التي ثمنها ألف درهم فقال لا حاجة لي فيه إن أنا سحت وتعليمين كفر والاستماع نفاق

خاف ومنه تحت فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الصادق عليه السلام في بيع العبد
بصدوقه قال قال ابو عبد الله عليه السلام اجوز الغنية التي تزف العرايس ليس بها رابيت الغنية
عليها الرجال عنه عن الحكم الجبالي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغنية التي تزف العرايس
كأناس بكبنا عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سأله انا جعفر عليه السلام عن كسب الغنيمة
التي تدخل عليها الرجال حرام والي الذي يدعى الى العرايس ليس بها راس وهو قول الله عز وجل ومن الناس
يتروى لهم الحديث ليضلوا عن سبيل الله قال جعفر في هذه الاخبار الرخصة فيها لا تكلم ولا تكلم
ولا تكلم بالله في من العبدان واشياؤها ولا باقتصاف غيره ولا يكون من تزف العرايس
منها با تشاد الشعر والقول البعيد من الفسق ولا با طيل فاما من عدا هؤلاء من
بنا بر انواع الملاهي فلا يجوز على حال سواء كان في العرايس وغير هذا ما حسب ما كره من انواع
المغايير والاعمال احسن محمد بن جعفر بن يحيى الخزاز عن ابيه يحيى بن ابي العلاء قال سمعت ابا عبد الله
دخل على ابي عبد الله عليه السلام فاخبرته انه ولعه غلام فقال الا سعيه معها فانك تفتن
فلا تصد بها ولا تسعة جلد الله قرع عينك في جوفك وخلف صدقك من صدق ظنك
فذلك في الاعمال اضعه قال اذا غلبت عن خمسة اشياء فضعه حيث شئت لا تضره من ذلك
لا يسلم من الربوا ولا تسلم ببيع الكهان فانه ما جلا كان يسهو الربوا او كان ولا يسلم ببيع الكهان
فانه لا يسلم من الاحتكار ولا تسلم بخرارافان لخرار سبب الرحمة ولا تسلم بخرارافان رسول الله
قال شر الناس من باع الناس محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام قال
درست بن ابي منصور الواسطي عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال قال رسول الله
الي النبي صلى الله عليه وآله قال يا رسول الله قد علمت اني هذا الكاتب ففني اني هذا سبيل
الله ابوك ولا تسلم في حرمي لا تسلم سببا ولا ميا يفا ولا قصا با ولا حنا طوا ولا غنا سا قال فقال
يا رسول الله وما السببا الذي يبيع الكهان ويقو موثق للموثر من امواتهم الى امواتهم
السمير واما الضابغ فانه يغالج دين امق واما القصاب فانه يذهب لاجرة من قلبه واما النجار
فانه يجر الطعامة الى السوق ولا يلقى الله العبد سارفا احب الى ما ان يلقاه فانه احب الى ما
اربعين يوما واما النحاس فانه ياتي جبريل فقال يا محمد ان شر امة التي يبيعون الناس
المحتملين الحسن هذا الخبر ان محمدا بن علي بن محبوب عن الكاهية لما تنقضا من العليل من ان
من يعاني هذه الاشياء لا يسلم فيها من امور مكرهة مثل نفق الموت او غلاء العرايس او غلاء
ذلك فاما من يتق من نفسه بانه يسلم من ذلك ويؤد في فيه الاغنية فلا بأس بذلك
بدل على ذلك ما رواه محمد بن محمد بن ابي فضالة قال سمعت رجلا يسأل ابا الحسن عليه السلام
فقال اني ما لي الحق فابيعه بالناس فلو لا يفتن في ذلك عليه السلام وما باسه وكله بما يباع



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الاجل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

محمد بن علي بن محبوب عن ابي عبد الله بن الحسين بن سعيد عن داود بن بعض اصحابنا عن محمد بن مهران
قال قلت لابي عبد الله السلام امها لثمة قال كل مثناة لا كل ولا تخيل تلك جعلت هذا ان الجار قد
التمسها فخذها امها لثمة قال اشترى ما ليس لهم الحسين بن سعيد عن ابي ابي عبد الله عن بعض
عن ابي عبد الله السلام قال سالت عن الرجل يرا الفضل والسبيل والتمرة فيجوز له ان يأكل منها من غير
صاحبها من ضرر او غير ضرر قال لا بأس بها ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن
علي بن الحسين بن علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يرا التمرة من اهل البيت والفضل
والكرم والشعر والمبايع وغير ذلك من التمر الجبل له الا يتناول منه شيئا ولا يأكل منها شيئا كقول
خلده ان فناء مناجاة التمرة او امر المقيم واليوله وكذلك الذي يبعده ان يتناول منه قال لا بأس به
ان يأخذ شيئا فهذا الخبز لفضل وجهين احدهما ان يكون محمولا على الكراهية لان الاول لا يفضل
ذلك فذره ان يكن محظورا والوجه الاخر ان يكون محمولا على ما جله معه فان ذلك لا يجوز على ما
وما روي له طائفة كل من في المال من النبي من بيع الحافلة والمرأية احمد بن محمد بن الحسين بن
عن صفوان عن ابيه عن عبد الرحمن بن بلع عبد الله عليه السلام قال سالت عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن عائشة
 والمرأية قلت وما هو قال ان يشترى رجل الفضل بالتمرة والتمرة بالتمرة الحسين بن محمد بن سماعة عن جعفر
بن سماعة عن ابيه عن عبد الرحمن بن العيص عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رسول الله صلى الله عليه وآله
عن الحافلة والمرأية فقال الحافلة بيع الفضل والتمرة والمرأية بيع السبيل بالتمرة ما رواه علي بن ابي
عروبة عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابو عبد الله عليه السلام في رجل في رجل في آخر يبيع تمره فخلط
لثة لا ينفصها بغيره من تمر او اقل او اكثر يسمى ما شاء فباعه فقال لا بأس به وقال التمر والجدة
خلطة واحدة لا بأس بها ان يخلط التمر العتيق والبسر فلا يصح والجزيرة العنب مثل ذلك فالوجه
في هذا الخبر ان خلطة ونحصة يجوز بيع الزاوية وهي جميع غيرة تكون لرجل خلطة في دار فوره ملكهم ولا
يشق عليهم دخوله عليهم في ذلك وقت فربما يخلط ان يبيع تمر تلك الخلطة بالتمر فما يدعى ذلك وما رواه
علي بن ابي ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس به من
الزوايا ان يبيد من خمرها تمره والعرابا جمع غيرة وهي الخلطة يكون للرجل ثم دار رجل اخر فيجوز له ان
يبيعها بغيرها تمره ولا يجوز ذلك في غيره ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن ابي رباط عن ابي الصباح
الكوفي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان رجلا كان له على رجل خمسة مشرو سقما ثم كان له
خل قال اخذها في خفي برك فابان يقبل قال في النبي صلى الله عليه وآله فقال لا بأس به رسول الله ان لقان
سنة عشره سقما ثم فكله يا خذها في خفي برك فبعت النبي صلى الله عليه وآله فقال لا بأس به يا خذها
في خفي برك فقال لا بأس به لا يفي واني ان يفعل قال رسول الله صلى الله عليه وآله لصاحب الخيل
اجد فذلك خذها فكلها خمسة مشرو سقما كغيري يبعونها عابا عن ابن رباط ولا أعلم الا في سمعة

[illegible]

[The text in this block is extremely faded and illegible due to poor scan quality. It appears to be a dense paragraph of handwritten Arabic script.]

[illegible]

[illegible]

۴۰
فذلك

قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دفع الى رجل ثوبه فبقي ودراهم معلومة لكل شاة وكذا وكذا
كل ثوبه قال لا بأس بالثوب لهم فاما الثمن فلا احب لك الا ان تكون حوالا فلا بأس فالوجه
في الاختار الاول ان يحمل على هذا الخبر ان هو مفعل وهو انه انما يذكره فربما بالثمن اذا لم يكن
حوالاً فاما اذا كانت كذلك فلا بأس بالثمن فراء الحسن بن محمد بن جعفر عن محمد بن سنان عن ابي
ثور بن عبيد بن الصفي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع الى الرجل بقاء ثوباً
عليه يدفع اليه ثوبه من الباه او اولادها كذا وكذا فذلك مكره فالوجه في كراهة ذلك انه
يكون على وجهه من الباه او اولادها او لم يجرى ذلك لكان جائزاً وجرى ذلك محرم استخرج
الشيخ ان الطعام الذي يكون فيها فان ذلك يجوز وان جاز ان يستاجرها بطعام لا يهينه
طامواه الحسين بن سعيد عن ابيه الحسن بن زرعة عن ساعدة قال سالت عن اللبن يسترى هو
في الضرع قال لا ان يحول الى سكرية فيقول اشترى منك هذا اللبن الذي في السكرية وما يخلط
فترى ما بين سمي فان لم يخلط في الضرع فهو كان في السكرية فلا ينافي الاختار الاول لانه انما يباع
على وجهه مقداراً في الضرع فلم يخلط في السكرية انما جاز ان الاختار الاول له بها عدة معلومة
ولها لا يخلط كان ذلك لا يخلط في السكرية فمما في ذلك حوالاً فاما سائر من المثل الذي يخلط
الزنا الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيه الحسن بن زرعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن هذا الزنا اشترى
ابو بكرة او استخذه فقال اشترى واستخذه واستخذه وبعده فاما اللقيط فلا تشتره عنه من صفوان عن
سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ولد الزنا اشترى يستقدم فقال نعم فاما ما رواه الحسين بن
عمر بن عمار عن ابي الحكم عن ابي جعفر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يخلط في ولد الزنا ابداً ولا يخلط
ابداً ما رواه احمد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن فضالة عن شقيق الخليل عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت له يكون له المملوك من الزنا اجم من ثمنها واتزوج فقال لا يجمع ولا تزوج منه قال وجه في هذا
الخبر ان ثمنها على عزب من الكراهية دون الطهارة بيع العصير الحسين بن سعيد عن الفضل بن
محمد عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن ثمن العصير قال ان يخلط في بياعه لطيفه او يجعله
طعاماً فما جفت قبل ان يكون خمر او حلال فلا بأس من فضالة عن رافة قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام ما خاضع من بيع العصير من يجمع فقال حلال الشايع قرنا من يجعله شراباً خبيثاً عنه من صفوان
عن ابن مسكان عن محمد بن الحنفية قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن بيع عصير العنب من يجعله خمرًا قال
الله واشترى ثمنها ما رواه الحسن بن علي عن صفوان عن يزيد بن خليفة عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي عبد الله عليه السلام بيع العصير باخبر قال وجه في هذا الخبر انه انما يكره بيعه باخبر لا يؤمن
ان يكون في حاله ما يقبض من قد صار خمرًا ان كان ذلك ليس بخطور والذي يدل على ذلك ما
رواه الحسين بن محمد بن ساعدة عن صفوان عن يزيد بن خليفة الحارثي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت

واما طاعة قال اولي الحكم قال بغيره عبا قال فانه يشترطه من لعله عمارة فبعد اذا عصبوا قال ان شئت
 من وجهه في حمله خرا في فريضة قال بغيره خلا لا يجعلوا اما فابعد الله ثم سكت فبينة فبينة لا تذهب
 منه حق صبره افكره فاذن من الخمر الذي يده طواه ذلك ورد مودة الكراهية دون الخطر فانه
 احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن بيع العبيد فيصير خرا فانه
 ان يصفوا لغيره قال فقال لو باع ثمرته من يعلم انه لعله خرا حراما ليركبن بذلك باس واما انما
 عصبوا فلا يباع الا بالقدح الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه سئل عن بيع العبيد ثم يصفه خرا فقال لا يباع من يطلعه او يصفه خلا احب الى الله والاول باسائه
 من له شرب مع قوم يستغفرونه هل يجوز له بيعه ام لا محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الله
 الجعفي عن صفوان عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يكون له الشرب مع قوم
 في قاعة فيمنها شركاء فيستغفرونهم عن شربهم ابيع شربه قال نعم ان شاء باعه بوزق وان شاء بكيل
 حنظلة الحسين بن سعيد عن فضالة والقاسم بن محمد عن عبد الله الكاظمي قال سالت رجل ابا عبد الله
 وانا عنده من قاعة بين قوم كل رجل منهم شرب معلوم فاستغفروا رجل منهم من شربه ابعده حنظلة
 او شربة له ببيعها بآشاء هذا ما ليس به شئ فانه عاروا محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن
 الحكم وحميد بن نجاد عن الحسن بن محمد بن عمار عن ابيان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سالت رسول الله صلى الله عليه وآله عن النطاسة الاربعاء قال لا يباع ان يسقى سنة فيجعل الماء و
 يسقى به الارض ثم يستغفرونه قال لا يباع ولكن امره جار والظافان يكون له الشرب يستغفرونه
 فيقول لا يباع امره اخل او جارك قال الوجه في هذا الخبر ان يحمل بيع ذلك على انه مكروه وليس يحظر
 الا بالفضل ان يعطى مما فضل عنه من الشرب شاء او جاره ولا يبيعه وليس له ان يخلو من حيا
 ارضاء علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه
 من غرس نخلا او حفروا ديارا بديار لم يسبقه اليه احد او احيا امرضا ميتة فهو قضاء من الله تعالى ورواه
 عنه عن ابن ابي عمير عن محمد بن حمران عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول انما قوم احيوا شيئا
 من الارض وعمرها فتم اخى بها وعلوهم الحسن بن محمد بن يعقوب عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعت ابا جعفر
 يقول انما رجل في خربة مارة فاسترحمها وكرى لها دها وعمرها فان عليه فيها الصدقة فان كانت راضيا
 لرجل قبله فغاب عنها وتركها واخر بها ثم جاء بعد طلبها فان الارض لله عز وجل ولي عمرها علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن حماد عن حمزة عن زرارة عن محمد بن مسلم عن ابي بصير وفضل وبكير وحماد وعبد الرحمن بن ابي
 عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان احيا مواثنا فله
 قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذه الاخبار وما جرى مجريها ما اوردنا ذكره انها في كتابنا الا ببيان
 من احيا امرضا فهو اولها بالصرف فيها واما ان يملك بذلك الارض لان هذه الارضين من جملة

[illegible]

وكذا الله تعالى في غيره ذلك على أهل خيبر فما رجعهم على ابن يترك الأمر في أيديهم فلهذا ما
 وطأها من قبلها شذيت منها شيئا وإياهم أجروا شيئا من الأرض أو غيره فممن أحسن ما رجعهم
 أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن القلاء عن عدي بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل من أهل
 أهل خيبر فقلت له لا بأس بما يكون إذا كان ذلك بمنزلة من يردى كما يردون قال نعم بل هو من أهل خيبر
 هذه الأخبار ما جعل الله في أيديهم من الأرضين من أن يكون تحت عتق أو صول أو
 فالحكام مفوضة منده فممن أهل المسلمين فالحكمة لهم أن يبيعوها إذا كانت في أيديهم حتى لا يضر
 ومن أصل الملك ويكون على الشراء ما كان عليهم من الزواج كانت خيبر مع البيعة وإن كانت في أيديهم
 صلوا عليها فممن الجوز بنو زهران ما منهم إذا انتقل ما عليها إذا جازية رجعهم أو جازية رجعهم
 ما عاينوا صلوه من الصلح يكون الأرض ملكا يبيع القرفية على حاله لا بأس بالبيع فيكون ذلك
 فممن ما الذي يجب عليه فيها الحسن بن محمد بن عطاء عن عباد بن عبد الله بن جابر عن أبي بصير
 قال قلت له رجل من أهل خيبر يكون له أرض ثم يبيعها لغيره فممن أهل خيبر عليه البيع صلى الله عليه وآله وما
 على المسلمين ولا عليه على المسلمين نعم لو أسلموا لم يبيعنا لهم النبي صلى الله عليه وآله فممن ما رجعهم
 محمد بن عطاء عن محمد بن عطاء عن عباد بن محمد بن عباد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عما إذا رجعهم
 فيه ابن أبي ليلى ابن شبرمة في السواد فقلت له ابن أبي ليلى قال إنهم إذا أسلموا فممن أهل خيبر
 في أيديهم من أرضهم لهم وأما ابن شبرمة فممن أيديهم مبيدة أن أرضهم التي يبيعونهم لغيرهم
 في الأرض ما قال ابن شبرمة قال في الرجل ما قال ابن أبي ليلى إنهم إذا أسلموا فممن أهل خيبر
 لو أخذت ما أوجب في هذه الرواية أنه إنافة في قول ابن شبرمة بأن الأرضين ليست لهم من حيث
 كانت مفوضة منه بالسيف كانت للمسلمين فلا أسلموا لغيرهم لك ملكا لهم ولكن لا يردون
 يجوز على من يبيع على ما كان عليه من غير أن يكون تحت بالسيف ففي ملكهم على ما كان فلا أسلموا صار
 ملكهم مثل ما سألت أبا عبد الله المسلمين التي ليست بأرض الخراج بل حسب بيع الذرع لا خيبر قبل أن يبيع
 سبيل الحسن بن محمد بن عطاء عن محمد بن زياد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي بصير
 قال لا بأس أن تشترى زكوة خيبر فممن زكوة خيبر حتى يفسد وإن شئت فبيع خيبر أو تشترى زكوة خيبر
 أبي بصير عن أبي بصير عن حماد عن أبي بصير قال لا بأس ببيع خيبر على من يشاء من أهل خيبر
 فممن حتى يفسد أن شئت فممن من قبل أن يفسد وهو خيبر قال لا بأس ببيع خيبر فممن
 قد سئل بلغ خطبة محمد بن عيسى عن عيسى بن عطاء قال سألت عن شراء القليل
 يشتري الرجل فلا يفسد ويبيع في تركه حتى يفسد سبيل صغير أو خبطة وقفا شراء من أصله
 على أن يبيع الخراج أو هو على الخراج فلا بأس أن يشتريه حين اشترا ما شاء فانه وإن شاء تركه كما ينبغي
 يكون سبيل لا بأس ببيع خيبر حتى يكون سبيل عيسى بن محبوب عن أبي بصير عن

بے روزگار نہ ہوتے دیگر محکموں
آن محکمہ ملحوظ ہے کہ ان
پیشہ نگاروں

على أن يحكم على كماله وقد روي أن الخطبة من ذلك هو أنه إذا لم يكن في الطعام من ذلك شيء
 الحكة يكون ما حاداً فانه يلزمه إخراجها وبيعها بما يدره الله تعالى كائن البحر واليابس والكل
 ويشق أن يحل هذه الاختيار المطلقة على هذه المفيدة لما بيناه في مواضع كثيرة وروى ما قلناه
 على إبراهيم بن أبيه عن أبيه عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال الحكة أن يشتر
 طناً مألوفاً في المصير في حكمه ما كان في الطعام أو يباع فيه فلا بأس بأن يلقى بالهبة أو
 تلو من الله من الرينة فقال إذا كان عندك فلا بأس بما سأك . أبو الحسن عن محمد بن عبد
 الجبار عن صفوان عن أبي الفضل سالم قال قال أبو عبد الله عليه السلام ما علمك قلت خلطوا
 قدوت على فاق وروى ما قدمت على كما قدوت قال فاق يقول من قبلك فذلك يقولون محرمة
 يبعدا حديثك قلت قال لا يبيع من غير جواز قال لا بأس بما كان ذلك جاز من غير جواز له حكم
 حوام كان في الطعام المدنية اشتراطه فمروا عليه النبي صلى الله عليه وآله فقال يا سليم بن
 أبان لا تحك . علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال ما نعلم الرجل يحك الطعام ويبيع به من غير ذلك فقال له كان الطعام كذا يبيع التنا
 فطامس به وإن كان الطعام قبل لا يبيع الناس فانه يكره أن يحك الطعام ويبيع به لأن الناس يبيعون
 طعاماً باسم الله الذي ثبت بينهم الشفعة . علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن عبيد بن
 يونس عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تكونوا تشفعوا لا تشركوا
 ما لم يتقاسموا فادعوا ما راكم فليس لواحد منهم شفعة . يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله
 قال سألته عن الشفعة لمن هو في أي شيء من لم يصلح وهل تكون في الحيوان شفعة وكيف هي
 الشفعة جائزة في كل شيء من حيوان أو أرض أو متاع إذا كان الشيء بين شركاء لا يوزنها فباع
 أحدهما نصيبه فاشركوا فيه من غير إذن زاده على الاثنين فلا شفعة لأحد منهما . الحسن بن محمد
 بن سنان عن محمد بن زياد ومفضل عن عبد الله بن سنان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام المولى
 يكون بين شركاء فباع أحدهم نصيبه فقال أحدهم إذا احتب إليه ذلك قال نعم إذا كان واحداً
 أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال في المولى بين شريكين فباع
 أحدهم نصيبه فيقول ما جازنا الحق به ذلك قال نعم إذا كان واحداً فبعت المولى في الحيوان
 فقال لا بأس ما رواه محمد بن عيسى عن حماد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن جعفر
 عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال في المولى بين شريكين فباع
 أحدهم نصيبه فيقول ما جازنا الحق به ذلك قال نعم إذا كان واحداً فبعت المولى في الحيوان
 فقال لا بأس ما رواه محمد بن عيسى عن حماد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن جعفر
 عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال في المولى بين شريكين فباع

وهذا ما جاء في الطريق فذلك فلا شغف لهم ولا نافع الطريق مع الدار فلم الشفعة. أحمد بن محمد
 عن الحكم بن مالك عن أبيه عن منصور بن حازم قال قال لابي عبد الله عليه السلام واريه قوما غفروا لها
 كل واحد منهم قطعة فبناها وتركوا بينهم ساحة فيها مريم فأراد رجل فاشتري نصيب بعضهم الا ذلك
 قد تم ولكن يسدنا به ويخرج بابا الى الطريق او ينزل من فوق البيت ويسدنا به وان اراد صاحب
 البيت ان يبيعها فلا يبيعها على طريق حتى يجلس على ذلك الباب قال فجاء في هذين الحديثين وان كان
 فيها منصرف من حازم وهو واحد شديدا أحدهما ان يكون المراد بالوقوف شيئا واحدا وانما
 يكون شفعة في القطعة ان يرضى القوم ما تفرق الثمان على رجلين على ما حلنا عليه الخبر الاول من الشفعة
 عليه السلام من راجع الخبر وانما رواه الحسن بن محمد بن عمار عن محمد بن زياد عن هشام بن سالم
 عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس في الحيوان شفعة. فاما في ما قدمناه من
 لان الاخبار التي تقدمناها على ضربين من حيثها فامة في كل شئ وذلك يدخل في الحيوان وغيره فلا
 تخصص بها بخلاف واحد والضرب الآخر خاصة بان الحيوان فيه شفعة وهو خير من عبد الله بن سنان
 والحلفاء في حقه هذا الخبر انما لا يكون في الحيوان شفعة اما كان بين اكنة من شركيين كما
 قاله في غيرهم الا شيئا. انما مراد. عليه السلام ابراهيم بن ابي عن انوفلي عن الكوفي عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا شفعة في سبيته ولا في نهر ولا في طريق ولا في شاة خبر منصور
 بن حازم الذي رواه عنه انه سكت الشفعة بالمر والطريق اذا اراد صاحب بعه لان الوجه فيه ان
 على من يرضى من الشفعة لان ذلك مذهب بعض العامة لا يثبت الزهن فيلك عند المهرن. على بن
 ابراهيم بن ابي عن ابي ابي عبد الله عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يرهق عند الزحل
 رهقا فيصيبه شئ او يضيعه قال يرجع بما له عليه الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد وفضالة عن ابي
 عن عبد بن زياد قال قال لابي عبد الله عليه السلام رجل رهق سوارين فهلك احدهما فقال يرجع عليه
 فيما بقي وقال في رجل رهق عند دار فاحترقت او انهدمت قال يكون ماله في نوبة الارض من بين
 ابي محمد بن ابيان عن رجل من ابي عبد الله عليه السلام في رجل رهق عند رجل دار فاحترقت او انهدمت
 قال يكون ماله في نوبة الارض وقال في رجل رهق عند مملوك فخدم او رهق عند ماله فلم ينشأ
 المتاع ولم يتعاهد ولم يجره فسا كل هل ينقص من ماله بعد ذلك قال لا. محمد بن علي بن محبوب عن
 ابي بصير عن داود بن الحصين عن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل رهق
 اخر عبد بن فهلك احدهما يكون حصة في الاخرة قال نعم قلت او دار فاحترقت او يكون حصة في الاخرة
 قال نعم او اباين يكون حصة في احدهما او متاع فيفسد من طوله او تركه او طعام فيفسد او غلام
 فاه ابراهيم بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام مطوية لم يتعاهد بها ولم ينشأ حق هلك قال هذا يجوز اخذ
 يكون حصة عليه فاما ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن ابن بكير قال سالت ابا عبد

على
 من الزحل
 ١٢٨

[illegible]

[illegible]

وایمان

لا بأس بالقبول من أي شخص فاما ما جاء في الخبرين من وجوب الكفاية في
 دفعه فليس كذلك بل وقع في الجبل المأثور به بطلان شيئا من البيع سمي فاتباع المصارف ما في
 ذلك من الجواز من الرخصة بقدر ما يحصل من البيع فلا ينافي الاختيار إلا أن هذا الخبر
 لا يدل على أن المال بينهما شركة فإنه يكون البيع والتفصيل بينهما وإنما الحق عليه لفظ المصارف
 لا أن كان المال كله من جهة واحدة جعله دينا على البيع الشركة والله يكشف عما ذكرناه ما
 رواه أحمد بن محمد بن يحيى عن الحسن بن الحسن بن أبي بصير عن عبد الملك بن عتبة قال سألت بعض هؤلاء
 عن رجل يبيع دابة أو حقة أو غيرها من الأموال أو في الجبل فيقول قد صاع أو قد
 كان وقع الحبة أو غيرها أو في مزارعة فقال أبو عبد الله عليه السلام من ذلك فقال لا يجوز عنه
 في البيع الحكم من عبد الملك بن عتبة قال سألت أبا الحسن عن رجل يبيع دابة أو حقة أو غيرها
 فقال لا بأس به ولا بأس بالقبول من أي شخص فاما ما جاء في الخبرين من وجوب الكفاية في
 دفعه فليس كذلك بل وقع في الجبل المأثور به بطلان شيئا من البيع سمي فاتباع المصارف ما في
 ذلك من الجواز من الرخصة بقدر ما يحصل من البيع فلا ينافي الاختيار إلا أن هذا الخبر
 لا يدل على أن المال بينهما شركة فإنه يكون البيع والتفصيل بينهما وإنما الحق عليه لفظ المصارف
 لا أن كان المال كله من جهة واحدة جعله دينا على البيع الشركة والله يكشف عما ذكرناه ما
 رواه أحمد بن محمد بن يحيى عن الحسن بن الحسن بن أبي بصير عن عبد الملك بن عتبة قال سألت بعض هؤلاء
 عن رجل يبيع دابة أو حقة أو غيرها من الأموال أو في الجبل فيقول قد صاع أو قد
 كان وقع الحبة أو غيرها أو في مزارعة فقال أبو عبد الله عليه السلام من ذلك فقال لا يجوز عنه
 في البيع الحكم من عبد الملك بن عتبة قال سألت أبا الحسن عن رجل يبيع دابة أو حقة أو غيرها
 فقال لا بأس به ولا بأس بالقبول من أي شخص فاما ما جاء في الخبرين من وجوب الكفاية في
 دفعه فليس كذلك بل وقع في الجبل المأثور به بطلان شيئا من البيع سمي فاتباع المصارف ما في
 ذلك من الجواز من الرخصة بقدر ما يحصل من البيع فلا ينافي الاختيار إلا أن هذا الخبر
 لا يدل على أن المال بينهما شركة فإنه يكون البيع والتفصيل بينهما وإنما الحق عليه لفظ المصارف
 لا أن كان المال كله من جهة واحدة جعله دينا على البيع الشركة والله يكشف عما ذكرناه ما

الامكانات
ممكن

بأنه ما يقبلها ويقوم فيها بظن السلطان كالأب من الأرض ليس مثل الأجر ولا مثل البيت
 من فضل الأجر والبيت حرام على إبراهيم من أبيه عن أبي عبد الله عن أبي القاسم عليه السلام
 قال الرجل يستاجر الأرض ثم يوجرها بأكثر مما استاجرها فقال أبو إسحاق هذا ليس كما نزلت
 الآية من فضل المأثورة الأجر حرام قال الشيخ قدس سره رحمه الله هذه الأخبار مطلقة في جوازها
 والأرض بأكثر مما استاجرها ويقضى فيه بقدرها بأحدا شيئا أما أن يقول يجوز لأجارها
 استاجرها بدراهم أو دنانير معلومة أن يوجرها بالنصف والثالث أو الربع وأن علم ذلك
 يدرك على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن إمام عليه السلام
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت من رجل استاجر من السلطان من أرض المزاج بدراهم
 ببطام مسمى في أجزائها وسط لم يبرهنها أن يتأخذ النصف وأقل من ذلك وأكثر وله في الأرض
 ذلك فضل لا يصلح له ذلك قال نعم إذا حفرها أو عمل لهم فلا يقسم بذلك فله ذلك وأما في
 مثلا إذا استاجرها بالثلث أو الربع أن يوجرها بالنصف لأن الفضل إنما يحرم إذا كان استاجر
 بدراهم فأجر أكثر منها وأما على هذا الوجه فلا بأس بذلك على ذلك ما رواه أحمد بن محمد عن علي بن
 الحكم عن عبد الكريم عن الحلبي قال قلت لأبي جهم ما أشاء في الأرض التي استأجرها
 بالنصف قال لا بأس برقت فاقبلها بالقدرة وما قبلها بالقيمة ولا يجوز ذلك جاز ولا
 ولم يزلنا في ذلك لأن هذا مضمون ذلك غير مضمون محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن
 الحسن بن علي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قبلت أرضا بذهب أو فضة فلا قبلها أكثر مما قبلتها
 برهان قبلتها بالنصف والثلث فذلك أن قبلتها بأكثر مما قبلتها به لأن الذهب والفضة مضمونان
 ومنها أنه إذا جاز ذلك إذا أحدث فيها حدثا فاما إذا أحدث فيها حدثا فاما قبل ذلك فلا يفتقر ذلك
 وهو لا يخطئ ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن أبيان عن سفيان
 بن الفضل الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت من رجل استاجر أرضا من أرض المزاج بدراهم
 أو بطام معلوم فوجرها قطعة قطعة أو جريتا جريتا أو معلوما فيكون له فضل ما استاجر من
 السلطان ولا يفتقر شيئا أو يوجر تلك الأرض قطعاً على أن يعطيهم البذر والنفقة فيه
 فضل على الجار ثم وله ثمن الأرض وليس له فقال إذا استأجرت أرضاً فافقت فيها شيئاً أو ربت
 فلا بأس بما ذكرت ومنها أنه يجوز أن يوجر بعضها بأكثر مما استأجرها من الأرض ويتصرف هو في ذلك
 من ذلك يجوز من ذلك وإن قل يدرك على ذلك ما رواه الحسن بن سعيد عن صفوان عن
 عن محمد بن مسلم عن أحمد بن علي بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت من رجل استأجر أرضاً بدينار ففقد نصفها
 فبيع بدينار وهو يفتقر أن لا بأس بأسبب الصانع حتى يتأصل فيفسد هل يفسد أم لا
 على إبراهيم من أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت من رجل استأجر أرضاً بدينار ففقد نصفها ففقد

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script, which appears to be a continuation of a historical or administrative document from the same period as the preceding pages. The ink is dark and the handwriting is cursive.]

[illegible]

قال مات ابا عبد الله عليه السلام فقال له لولا ان تزوج الاعمى ان الله تعالى يقول
 ثم لم يفرحهم ولم يفرحوا ولا تضع وجهك حيث لا تأمن على ذلك عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى
 بن سنان عن محمد بن الفضل قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن المرأة الحائض اذا جازعها رجل ان يمنع منها
 بين ما واكد فقال اذا كانت مشغورة بالزنا فلا يمنع منها ولا تكلمها من عنده من اصحابنا من احب
 محمد بن جعفر عن داود بن اسحق الحماني عن محمد بن الفضل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة اذا
 عارضة فلان قال لو تكن غائبة قال فاعرض عنها وقل لها فان قبلت فزوجها وان انت ان ترعى
 بقولك فدعها وانك لم ولكواشف الدواعي والبغايا وما ذاك الا زواج قلت ما لكواشف الدواعي
 يكاشف ويؤمن معلومة ويؤمن قلت قال لا داعي قال اللواتي يدعون الى الفسق وقصر عن
 قلت والبغايا قال المعروفات بالزنا قلت فزواج قال المطلقات على نية السنة فانما ما يراه
 احمد بن محمد بن ابي الحسن عن بعض اصحابنا يرفض الى عبد الله عليه السلام قال لا تمنع بالمعونة فتزني
 هذا الخبر مقطوع الاسناد مرسل ولا يبرهن بما هذا سبيله على الاخبار المسموعة التي قد مضت امامها
 ويجعل مع تسليمه ان يكون المراد بزيادة كانت المرأة من اهل بيت الشرف فانه لا ينبغي المنع بها لما فيها
 اهلها في ذلك من العار ويصحبها من النساء اية اية يكونه الا انها لا تراه محمد بن ابي
 يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن حماد عن جميل عن زرارة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج لها
 منعة لا باس وان كان الزوج الاخر فليخص بابره عن سعدان عن علي بن يقطين قال قلت
 لابي الحسن عليه السلام اهل المدينة قالوا اسق قلت فأتزوج منهن قال نعم قال وجه في هذه الخبرين وما
 جرى مجرى هذا ان يخلع على الجواز والاخبار الاولى على الفضل ولا استحباب وكذلك ما رواه احمد
 بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باس ان يمنع الرجل
 باليهودية والنصرانية وعنه حماد بن محمد بن سنان عن ابيان بن عوف عن زرارة قال سمعت يقول
 لا باس ان يتزوج اليهودية والنصرانية منعة وعنه امرأة عن اسمعيل بن سعد الاشعري
 سألته عن الرجل يمنع من اليهودية والنصرانية قال لا ارى بذلك بأسا قال قلت فالجوسية قال وما
 الجوسية فلا قال عليكم اما الجوسية فلا يجوز ضرب من الكراهية وعند المتك من غيرها راحة
 عدم غيرها فلا باس بزيدي على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام
 قال سألته عن نكاح اليهودية والنصرانية قال لا باس فقلت الجوسية فقال لا باس به يقول منعه
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابن سنان عن منصور الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باس
 يمنع بالجوسية عنه عن اليهود عن فضل بن عبد الله عن حماد بن عيسى عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
 مثله قال وجه في هذه الاخبار الجواز ومنع الخطر وان كان الاصل المنع بالمؤمنات العفريات
 حسب ما قد تناه ويؤيد ذلك بياننا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن مغيرة بن حكيم عن ابراهيم بن

عن عبد الرحمن بن عيسى قال سألت الرضا عليه السلام عن اليهودية والنصرانية فقال يمنع من
الموتة أحب إلي عظم حرمة منها **سب الصنع بالانبار** محمد بن ابراهيم بن محمد بن موسى
عن يزيد بن محمد بن عثمان عن أبي سعيد القمط قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن منع من الانبار قال
يؤمر بالانبارين فقال لا بأس ولا فرق كما يقول هؤلاء الا قاتل أبو سعيد عن الحلبي قال سألته عن الصنع
ليكره اذا كانت بين ابيها بلا اذن ابيها قال لا بأس ما لم يقتضها هناك لتعبدك العاراة
احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن ابي الحسن طريف عن ابيه عن ابي ميم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
للعنراء القمط او لا تزوج سنة الا باذن ابيها قال لا بأس هذا الحديث احدا شيا احدا ان يكون
سنة صبيته لم يبلغ فانه لا يجوز الصنع بها الا باذن ابيها لئلا يدعى على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن محمد
عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابراهيم بن محمد الاسدي عن ابراهيم بن محمد الحنفي عن محمد بن
قال سألته عن الجارية يمنع منها الرجل قال نعم الا ان يكون صبيته خلع قال قلت امطقت الله لكم
الذي اذا بلغت لم تخلع قال نعم عشرين ومنها ان يكون الخلع خرج مخرج النقيصة لا على ذلك
رواه محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن الفضل بن كثير المدايني عن ابي الهيثم الملالاني قال كتب الى ابي الحسن
ادارة كانت معي في الدار ثم اتها زوجة نفساء اشدها ملائكة على ذلك ثم ان اباهما
اجما من رجل اخر فلما يقولت ان زوج الدائم لا يكون الا بولي وشاهدين ولا يكون تزويج
بكر استوطى نفسك واكرم رجلك الله ومنها ان يكون اليهودي مودود الكراهية دون الخطيئة
على فلما رواه محمد بن احمد بن محمد بن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن حفص بن الحنفية عن ابي عبد الله
قال الرجل يتزوج البكر متعة قال بكرة للعبد على اهلها **سب الصنع بالانبار** محمد بن احمد بن محمد بن
عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت الرضا عليه السلام عن بلامة باذن اهلها قال نعم ان الله تعالى
يقول فانكوهن باذن اهلن عنه عن احمد بن محمد قال سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يمنع بامة رجل
بأذنه قال نعم عن محمد بن اسمعيل بن يزيد قال سألت الرضا عليه السلام هل يجوز للرجل ان يمنع من المملوكة
باذن اهلها ولا امرأة حرة قال نعم اذا كان باذن اهلها اذا رضيت الحرمة قلت فان اذنت له الحرة
يمنع منها قال نعم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن يعقوب بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن الرجل يتزوج الامه على الحرمة متعة قال لا قال جففيه ان لم يخلع على امرته لا يجوز له ان يتزوجها الا باذن
الحرمة ما بينته في محمد بن اسمعيل بن يزيد دون ان يكون ذلك مخطوطة على كل حال يا اسدي
بن ابي عمير في المتعة محمد بن يعقوب بن الحسين بن محمد بن احمد بن ابي الاسود عن
بكر بن محمد الازدي قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المتعة اهي من الامه قال لا منعه عن محمد بن يحيى عن احمد
بن محمد بن محبوب عن ابن رباب عن زرارة بن اعين قال سألت ما يخل من المتعة قال كرهت منه عن الحسين
بن محمد بن علي بن محمد بن الحسن بن علي بن حماد بن عمن عن ابي بصير قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن المتعة

[illegible]

ابن أبي عمير قال لا من اتبعني عن الحسن بن محمد عن حماد بن يحيى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 بن زرارة عن أبيه عن علي بن عبد الله عليه السلام قال لا كراهة للمنفعة احدى من الاربع قال تزوج منهن ما عاقت
 ستاجرات محبة لغيرهن يجرى عن القياس بغيره وروى عن القاسم بن مزينة عن عبد الحميد الطائي عن
 حماد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المنفعة قال ليس من الاربع الا نطق ولا تزوج ولا توفرت
 ما عاقت مستاجرة وقال من عاقت واحدة واسرجون ليلة ما عاقت واحدة محمد بن الحسن الصفار عن
 معوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن بباط عن عبد الله بن مسكان عن قمار الشاذلي عن ابي عبد الله
 عليه السلام عن المنفعة قال هي احد الاربع واداروا ما حماد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن عليه السلام قال لا
 عن الرجل يكون عند المرأة الحمل ان يتزوج باختها منفعة قال لا قلت حكى زرارة عن ابي جعفر
 انما هو يسئل الامناء يتزوج ما شاءة ولا هي من الاربع قال وجبة في قوله هذين الخبرين ان الحمل طلق
 منه ومن الاحتياط والفضل والاختيار الاول على الجواز ورفع الخطر يدل على ذلك ما رواه
 بن محمد بن نضر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام اجعلوهن من الاربع
 صفوان بن يحيى عن الاحتياط قال نعم باب جواز العقد على المرأة منفعة بغير شهوة
 بن سعيد عن القاسم بن عرفة عن ابي عمير ما رواه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج من
 بغير شهوة فيما بينه وبين الله عز وجل انما جعل الشهود في تزويج البتة من اجل الولد ولو لا ذلك
 لم يكن به باس ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن عيسى عن ابن مسكان عن المعلى بن خنيس قال
 قلت لابي عبد الله عليه السلام ما جرى في المنفعة من الشهود فقال رجل وامرأتان يتداهما قلت اريت
 ان لم يجدوا احدا قال انما يقولونهم قلت اريت ان اشفقوا ان يعلم بهم احدا بغيرهم رجل
 واحدة لا نعم قلت جعلت فداك كان المسلم على عهد النبي صلى الله عليه وآله يتزوجون
 بغير بينة قال لا فلا ياتي في الخبر الاول انه ليس في الخبر المنع من جواز نكاح المنفعة بغير بينة و
 انما يتفق ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله انهم ما تزوجوا الا ببينة وذلك هو
 الافضل وليس اذا كان ذلك خبر واقع في ذلك العصر ولا على انه مخطو كما انما تعلم ان هنا اشياء
 كثيرة من المباحات وغيرها لم تكن تستعمل في ذلك الوقت ولم يدلك على خطوه على مكانه
 ان يكون الخبر ورد مود الاحتياط واما الجواب فلا يقتضي المرأة ان ذلك يجوز اذا لم يكن
 من اهل المعرفة والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن محمد
 بن الفضل عن الحارث بن مغيرة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ما يجوز في المنفعة من الشهود
 وامرأتان قلت فان كره الشهود في بغيره رجل واما ذلك لمكان المرأة فلا نقول في نفسها هذا
 يجوز ما سأل انه اذا شرط ثبوت الميراث في شقة كان ذلك جائزا واجبا محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير عن احمد بن محمد بن ابي نضر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال تزوج من المنفعة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا يحسن على عليه السلام في هذه النسخة التي قالها ابن مسعود انه قال بذلك فقال انما قاله
 على عليه السلام من ابن ابي عمير فقال من قول الله تعالى وربايبكم الا في ما جحدكم من ذنوبكم الا في ما جحدكم
 من ذنوبكم فقال على عليه السلام اذ هذه مستثناة وهذه مرسلة وامهات ذنوبكم فقال ابو
 الرجل اما تسمع ما يروى عن علي عليه السلام فلما كنت ندمت وقد اتى شئ صنعت يقول هو قد
 فعله رجل منا فلم يبرأ ساءوا قولنا فقص علي فيها فلقيته بعد ذلك فقلت جعلت فداك فاذ النسخة
 للرجل اما كان الذنوب تفتقر الى ما في قولنا فقال لا يا شيخ فخير وان عليا عليه السلام
 فقص فيها وسالني ما تقول فيها فقال ان الحيدان شاذاه مخالفا لظاهرهما والله تعالى الله
 في ذنوبكم ولم يستطع الدخول اليك كما شرط في الامر بالدخول الخبر بمال الزبية فينفي ان
 يكون الاية على اطلاقها ولا يلتفت الى ما جحد ويضاده ما روى عنهم عليهم السلام ما اناكم
 يا اعرسوه على كتاب الله فما اؤثرت كتاب الله فخذوا به وما خالفه فاطرحوه ويمكن ان يكون
 او هذا على ضرب من النسخة لان ذلك من ذهب بعض العامة واذا ما رواه محمد بن الحسن
 غار عن محمد بن عبد الجبار عن العباس بن معروف عن معوية بن جهم عن محمد بن اسحق بن عمار
 قال قال ابن ابي عمير رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ما اجماعه ان لا تزوج انها قال سبحانه الله كيف
 يحرمها وقد دخل بها قال قلت له رجل تزوج امرأة فذلك قبل ان يدخل بها فاحل له انها قال
 وما الذي يجرم عليه منها لم يدخل بها قال نعم في هذا الخبر ايضا ما قلناه في الخبرين الاولين
 علي بن محمد بن اسحق بن مزار الراوي لهذا الخبر قال قلت له ولم ينكر من هو ويحفل ان يكون الذي
 سألته غير الامام الذي جعل البصير الى قوله فاذا احتمل ذلك سقطت المعارضة به بالاسناد حكم
 المملوكة في هذا الباب حكم الحر - الحسين بن سعيد عن ابي عبد الله عن علي بن عبد الله بن جميل بن دراج
 عن بعض اصحابنا عن احمد بن علي بن التلام في رجل كانت له جارية فوطئها ثم اشترى منها وابنتها
 قال لا يحل له ان يوطئها الا ان يوطئها فوطئها ثم اشترى منها وابنتها فوطئها فوطئها ثم اشترى منها وابنتها
 بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل تكون عنده المملوكة وابنتها فوطئها فوطئها ثم اشترى منها وابنتها
 روى الاخر في صحيحه ان بطاها قال لا - الحسين بن سعيد قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام رجل كان
 له امرأة واطاها وابنتها ثم اصاب بعد ذلك منها هل له ان ينكحها فكتبت له لا فاما ما رواه احمد
 بن محمد بن عيسى عن محمد بن عثمان عن حماد بن عتيق وخلف بن حماد عن الفضل بن يسار وروى عن ابي عبد الله
 عليه السلام ما رواه عن رجل كانت له مملوكة واطاها فوطئها ثم اصاب بعد ذلك منها هل له ان ينكحها
 ما روى عنه في نسخة الحق فلا ينافي في الاختيار الاول لانه ليس في ظاهر الخبر ان الامانة بعد ما يجوز له
 وطأ المملوكة ان لا ينكحها منها ونحن نقول انما ان يصيبها بالملك والاستخدام دون ذلك
 ويمكن قوله ما رواه في نسخة الحق معنى ان هذه ليست بمملوكة الحق لان المملوكة يجوز منها الاوطاء

[illegible]

[illegible]

الذين من جيعين بشار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل فبرأه امرأة يتزوج ابنتها فقال نعم يا سعيد
إنه الحرام لا يفسد الحلال أحمد بن محمد عن معوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن زيات عن مروان عن زرارة
قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل فبرأه امرأة هل يجوز له أن يتزوج ابنتها قال ما حرمها أحد فلا يفتقر
في هذين الخبرين وما جرى مجراها مما يفتقر لفظ التزوج في المستقبل والحلال هو إذا كان يجوز
للزوجة دون الوطء ولا قضاء إليها فاما مع القضاء إليها فلا يجوز على ما قلناه يدل على هذا
ما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان
جميعاً عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل فبرأه امرأة وقيل
بيده ثم بعض ابنتها فترتزوج ابنتها فقال لا الركن أقصى إلى الام فلا يأمرون أن يفتقروا إليها فلا يفتقروا
إليها من أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن منصور عن حاتم عن أبي عبد الله
عليه السلام كان يبرأه رجل فبرأه امرأة هل يجوز له أن يتزوج ابنتها قال لا أو شبهها فليترفع ابنتها وأما
جماعة لا يترتجون ابنتها وليتزوجها حتى والذبي يدل على أن الوطء بعد الغسل لا يحرّم زائداً على ما قد
ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن زياد عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه
السلام في رجل تزوج خاتمة خواتم ثم ابتلى ابنته أفقر أم أمه أمه فله أن يهرم الحلال الحرام
عن علي بن أبي حمزة عن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في رجل تزوج بأم
أمرأة أو بابنتها أو باختها فقال لا يهرم ذلك عليه امرأة ثم قال ما حرم حرام قط خلا لا والذي يدل
على ما قلناه من أن ذلك يهرم ابتداء التزوج أن قدم حرم ذلك من جهة الرضا فإذا كان
من النصف أو من النصف روى ذلك محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم
عن ابن زريق عن محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد عليه السلام قال سألت عن رجل فبرأه امرأة يتزوج ابنتها من
الرضا أو ابنتها قال لا ثم محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن العلاء بن رزق عن
محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل فبرأه امرأة يتزوج ابنتها أو ابنتها قال لا
كرهية العتق على الفأجرة أحمد بن محمد بن يحيى عن أبي الغزا عن الحلبي قال قال أبو عبد الله
عليه السلام لا يزوج المرأة المعلقة بالزنا ولا يزوج الرجل المعلن بالزنا إلا أن يعرف منهما التوبة وبالله
عن أبي الغزا عن أبي بصير قال سألت عن رجل فبرأه امرأة ثم أراد بعد ذلك أن يتزوجها فقال له أفتأبى
حلها كما قلت كيف تعرفونها قال يدعوها إلى ما كانا فاعليه من الحرام فإن امتنعت واستغفر
بأنها ثم محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي عن
سعيد عن مصدق بن عمار عن موسى بن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل حل له
أن يتزوج امرأة كان يفجر بها فقال إن أنس منها كنت أقسم ولا فليدأوها على الحرام فإن تأبى
فهي حرام وإن ابتليتزوجها فإنا ما رواه علي بن الحسن بن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة

عن أبي جعفر عليه السلام قال سألني رجل عجة امرأة قال عنها ماذا التنا عليه بنو من الجور طاعة يا علي بن
 نضر جمل ويحسبها فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما ان يكون ذلك اختاراً من جهة العقد
 ان كان قد فعل عطلاً والثاني ان يكون المراد بقوله لا بأس بان يتزوجها ويحسبها اذا ثبت وليس في
 الخبر لا بأس بذلك مع اصرارها على الفسخ **باب الرجل يفتدي امرأة ثم يعقد على اختها**
 لا يعلم محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن ابن رباب عن
 بن ابي عمير قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة بالعراق ثم خرج الى الشام فتزوج امرأة
 اخرا فاذا هي اخت المرأة التي تزوج بالعراق قال يفرق بينهما وبين التي تزوجها بالشام ولا يفتدي المرأة
 ينقض عنه الثانية قلت فان تزوج امرأة ثم تزوج امها وهو لا يعلم انها امها قال قد وضع
 جهالة لذلك ثم قال اذا علم انها امها فلا يقربها ولا يقرب بنت حق يعقود من الام منه فاذا انقضت
 الام حل له نكاح البنت قلت فان جاءت الام بولد قال هو ولد ويكون ابنه واخا امرأته فالتجاروا بها
 يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي بكر الحضرمي قال قلت لابي
 جعفر عليه السلام رجل نكح امرأة ثم افرقها ففك اختها وهو لا يعلم قال ليسك ابنتا شأرا وخطي سبيلك ففرق
 فلا ياتي ما تقدم من الاخبار لان فسخك ابنتا شأرا بما عدا ذلك اذا اداك الاول فليسك كما بالعقد
 الاول الثاني المستفاد ان اداك سال الثانية فليطلق الاولى وليسك الثانية بغير منة فثابت
 بينهما على هذا الوجه **باب انه اذا طلق الرجل امرأته تطليقة باينة جازلة العقد على اختها على ما**
 محمد بن يعقوب عن ابي البراء ابيهم عن ابي بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق
 امرأته او اختها او بارت الى ان يتزوج باختها قال نعم اذا برأ عنها ولم يكن لها عليها رجعة
 فله ان يخطب اختها عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يعقوب بن يزيد عن محمد بن الفضل
 عن ابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل اختلف منه امرأته لعل له ان يخطب
 اختها قبل ان تنقض عدتها قال اذا برأت عنها ولم يكن عليها رجعة فله ان يخطب اختها
 ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي بن عثمان عن ابان عن زرارة عن
 ابي جعفر عليه السلام في رجل طلق امرأته وهي حلي يتزوج اختها قبل ان تنقض قال لا يزوجها حتى تنقض
 فالوجه في هذا الخبر ان يملك طلاقا فملك فيه رجعتها بدلالة ما تقدمناه من الاخبار
 انما انقضت اذا طلقها طلاقا باينا جازلة العقد على اختها وان لم يخرج من العقد وتلك الاخبار
 مفصلة فالعلل بما اطل من العمل بهذا الخبر المحمل ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي
 عن ابي عن اسمعيل بن مراد عن يونس قال سألت في كتاب رجل الى الحسن الرضا عليه السلام وروى الحسين
 بن سعيد ايضا قال سألت في كتاب رجل الى الحسن الرضا عليه السلام جعلت فداك الرجل يتزوج المرأة
 الى اجل من ينقض اجل بينهما هل له ان ينكح اختها قبل ان تنقض عدتها فكتب لا يحل له ان يتزوجها حتى

عن علي بن الحسين هذا الخبر أحد شئني أحدهما أبو الحسن والحسين بن سعيد لم يروا في إمام
عن محمد بن الحسين رواه عن إمام وأما قالوا وجدنا في كتاب رجل وليس كل ما يروى في الكتب
صحيحاً ولا علم بالزمانان فخصه بالثقة وروى عنه إماماً ثانياً رواه الحسين بن سعيد عن
القاسم عن علي بن إبراهيم عليه السلام قال قالته من رجل طلق امرأته أيدزوج اختها قال لا حتى تنقضي
عنتها قالوا جسد هذا الخبر أيضاً فقلت ما قد عتينا . فقلت المقدم من حمله على طلاق رجعي وروى بالكتاب
أما جسدنا ذلك في إطلاق الثاني لا غير . فجمع الجمع بين الاثنين في الثقة ظاهر في ذلك
وأنه جمعوا بين الاثنين فأم لم يخرج الجمع بينهما على كل حال سواء كان عقده دام أو عقد نفقة
أو ملك بين والاختار القوادرواها في النقص الجمع بين الاثنين في كتابنا الكبير أيضاً ينال
وكتاب الثقة على حد سواء فأمثله رواه محمد بن علي بن محبوب عن أبي عبد الله العتيبي عن محمد بن سنان
عن محمد بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس أن تجتمع باختين فلا ينافي ذلك لأن علي بن
ظاهر الخبر أنه لا يمتنع جماع الجمع وعلى التقاد وأذا لم يكن ذلك في ظاهر حملنا . على جواز ذلك
في أحده بعد آخره وجماع بينهما بأمر من النبي من الجمع بين الاثنين في الوطئ ملك البين .
الحسين بن سعيد . حدثنا بن سعيد بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
إذا كانت عند الرجل الإختاء الملوكة ففك أحدهما ثم بدله في الثانية فكأنها طليق ينبغي أن يسلم
الأخرى فخرج الأولى من ملكها حينئذ ويبيعها وإن وهبها لولد يخرجه أبو عبد الله البرزقي
عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن زياد عن معوية بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
رجل كان عند عمار بنه اختان فوطئ أحدهما ثم بدله في الأخرى قال يعتد به هذا ويطأ الأخرى
قال قلت فأنزعت نفسه إلى الأولى لا يقعها حتى يخرج تلك عن ملكه فأمثله رواه أحمد بن محمد بن
علي بن الحسين بن علي بن علي بن يقطين قال سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن اختين مملوكتين وجماع
قال يستقيم ولا أجده لك قال سألته عن إمام واليت المملوكتين قال هو أشدها ولا أجده لك فلا ينافي
فأنفتم من الاختاء لا ينافي ظاهره . يستقيم الجمع بينهما في الوطئ إذا لم يكن ذلك في ظاهر
حملنا . على أنه يستقيم الجمع بينهما في الملك ويكون قوله عليه السلام ولا أجده لك كراهية الجمع بينهما
في الملك لأن من ملكهما معاً باق نفسه وعنته تنهض إلى وطئها فيفعل ذلك فيصير ما بينهما
وأنما رآه البرزقي عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن عمار قال حدثني الحسين بن همام
عن أبيه عن الحسن بن الحسين بن أبي عبد الله عليه السلام قال قال محمد بن علي عليه السلام في اختين مملوكتين
يكونان عند رجل جميعاً قال لا على عليه السلام أحدهما أمة وخر منهما أمة أخرى وأما أخرى عنهما
فلا يوطئ فلا ينافي ما ذكرناه لأن قوله عليه السلام أحدهما أمة يعني به الملك دون الوطئ وقوله
خر منهما أمة أخرى يعني في الوطئ دون الملك فلا ينافي بين الاثنين ولا بين القولين وقوله إنما

انتم هنا ضيق ودم وجرزان يكون اراد به الولي على جهة الخطر ويجوز ان يكون اراد به الخطر
 لضيق من الكراهية التي قد منهاها ويمكن قوله على السلام احلها اية وعموم لا يبرطها ما يقتضي
 ذلك وكذلك في غيرها من غيرها وعموم لا يبرطها ذلك الا انه اذا قابل الوفاي من هذا
 بينهم ان يصرح احدهما بالآخر فربما يقول انا اني عنهما متفق وولدي ما يقتضي تخصيص احدي
 الايتين وبقية الاخرى على غير ما قد روي هذا الوجه عن ابي جعفر عليه السلام يروي ذلك
 على وجه من فضائل من عهد واحد بن الحسن بن ابيهم عن فضيلة بن ميمون عن محمد بن يحيى بن تمام
 قال سالت ابا جعفر عليه السلام ما يروي الناس من امير المؤمنين عليه السلام عن ابيهم من الفرج لم يكن
 بارها ولا يفرقها الا نفسه وولد ذلك كيف يكون ذلك قال احلها اية وحرمتها اية لغيره
 هذا لان يكون احديهما ضيق الاخرى ام هما محكمان يفرق بينهما فله قد يعني لم يفرق
 وولد فلما ما منه ان يبين ذلك للناس قال خففان لا يطاع ولو ان امير المؤمنين عليه السلام ثبت
 قدماه اقام كتاب الله كله والحق كله فاسبب للرجل يتزوج امرأة هل يجوز ان يتزوج ابنه بنتها
 من ميمون لا محمد بن يعقوب بن ابي على الاسدي عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن
 بن ابيهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يملك المرأة ثم يملكها بعد ثم ولد
 للآخر هل يملك ولدها من الآخر ولد الاول من غيرها قال نعم قال و سالت عن رجل اعقب بنته ثم
 خلف عليها بعد رجل ثم ولدت للآخر هل يملك ولدها ولدى الذي اعقبها قال نعم عن محمد بن
 يحيى عن محمد بن الحسن عن صفوان واحمد بن محمد العامري عن علي بن الحسن بن فضال عن ابيهم بن
 عن صفوان بن يحيى عن شعيب بن عمرو قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يملك
 يقع عليها بطله ولدها ثم يزوج منها ولدا فلهها الاخيه او باعها فولدت له اولادا ايزوج
 من غيرها ولداخيه منها قال اعدل على ما عدت عليه لا باس الصفا عن احمد بن محمد عن ابيهم بن محمد
 بن ادراس قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يملك ثوبا ثم يملكه من ثوبه ثوبا ثم يملكه ثوبا
 يملك لا يفرق ان يزوجها له نعم لا باس قبل الرجل يبيعها لوطي او احداهما ثوبا رواه الحسين بن خالد
 الصيغة قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن هذه المسئلة فقال ذكرها على ثوبه كانت في جارية فلم
 تفرق مني لدا فبعثها فباعته من غيري في لدا من غيرها فزوج ولدي من غيرها ولدها ف
 تزوج ما كان لها من ولد قبلك فهو لبيك تكون لك وما رواه زيد بن جهم الحلاء
 ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزوج المرأة فيزوج ابنه ابنتها فله ان كان له ثوبا
 يتزوج بها فلا باس فان وجه في هذا الخبر ان يملكها على ضرب من الكراهية دون الخطر
 لان اسباب الخطر معروفة ليس من جهتها فانما هو في جوارحه الذي يدرك ان المراد بالخاصة من
 الكراهية خبايا تلك ما رواه محمد بن الحسن القصار عن يعقوب بن يزيد عن ابيها

وهذا الجاهل على اليقين انه محمد بن علي عليها السلام فالعجل يتزوج المرأة ويزوج بنتها ابنه صفار فها
ويزوجها اخر فقلته من بنتا فكلوا ان يتزوجا احدهما ولدا لانها كانت امرأة فالحقها فضا وبنت
الا بكان في ذلك ابنا لها اخر فقلته فها صريحا بالكرهية التي ذكرناها اما ما رواه محمد
بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن الثبت البختام ولد عيسى بن علي بن يقطين في سنة ثمان
وما بين قتال عن ترويح بنتها من الحسين بن عبيد اخبرك يا سيدي مولا علي ابنة مولا علي
علي بن يقطين امكها من ابن عبيد بن يقطين فبعدها امكها ذكره وان جدتها ام عيسى
علي بن يقطين كانت لعبيد بن يقطين ثمر صارت الى علي بن يقطين فاولدها عيسى بن علي
ان ابن عبيد قد صار امها من قبل جدتها ام ابها انها كانت لعبيد بن يقطين فزادك يا سيدي
ومولا علي بن علي مولاك بقدر منك وتخير في هل تحمله فان مولاك يا سيدي في نعم الله به
عليه فوقع في هذا الموضع بين السطرين اما ما رواه علي بن ابي حمزة عن محمد بن الحسن
عن ابي جعفر هذا الخبر فيقول شين احدهما ما تقصده حديث من بين الجهم والحسين بن خالد القمي
انه كانت للرجل سبعة فوطها ثم صارت الى غيره فزنت من الاخوة اولادهم فزاد
الاخوة من فيها بالولادة امين فها كان عليه في الوقت بيتا ان ذلك محرو على من بين
الكرهية وانه لا فرق بين ان يكون الولد قبل الرجل او بعده في ان ذلك ليس بمحذور وهو آو
الاخوان يكون اما ما رواه عن الان جدينا لما كانت لعبيد بن يقطين ولدت منه الحسين بن
بن يقطين وليسوا للحسين كان من فيها ثم لما ادخلت علي بن يقطين ولدت منه
عيسى صفار اخوين من جهة الام وابني عيسى من جهة الاب فادار عيسى بنتا كان اخوه هذا
الحسين بن عبيد بن علي ابنا لها فلم يجر ان يتزوجا ولو كان الحسين بن عبيد مولودا من
غيرها لم يحرم بنت عيسى عليه وجه لانه كان يكون ابن عم له لا غير ذلك فغير محرم على حالها
تزوج القابلة محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن ابي بصير قال قلت للرضا عليه السلام في رجل
المرأة التي قبلته فقال سبحان الله ما حرم الله عليه من ذلك فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى
عن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يتزوج المرأة التي قبلته
ولا ابنتها وما رواه الصفار عن محمد بن عيسى بن عبيد عن ابي محمد الا فضاوي عن عمرو بن شعور
عن جابر قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن القابلة التي تلد للواحد من بناتها فان كان اولادها ابنتها
فان كان من بناتها من بناتها فها في هذين الخبرين انهما على صواب من الكراهية
اذا كانت القابلة قد قبلت من الولد فاما اذا لم تزل في ذلك فكل من كان له ابنة على حالها
يكتف اذكرناه ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
ابا الحسن عليه السلام عن القابلة التي تلد للرجل ان يتزوجا فها ان كانت قد قبلت من الرجل والمرأة

قالوا لا بأس وان كانت قبله ودرية وكلته فاني انفق نفسي فيها وعلماي في خير آخر وصديقي
 لما حبست نكاح المرأة على عتباتها وقالها الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي بن بكير عن
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا تزوج على الحالة والعمة ابنة الاخ وابنة الاخت غير ان
 منه من خالة عن ابن بكير عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام لا تزوج بنته الاخت على حالها
 الاباء وانما تزوج على الحالة على ابنة الاخت غير ان لها ما ارادوا الحسين بن سعيد عن محمد بن
 الفضل عن ابي بصير عن الحسن بن علي بن جعفر عليه السلام قال لا يحل للرجل ان يجمع بين المرأة
 وعمتها ولا بين المرأة وخالتها وما رواه محمد بن احمد بن يحيى بن بنان بن محمد عن ابي عبد الله
 بن المغيرة عن الشافعي عن جعفر بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر بن ابان
 عليا عليه السلام اني رجل تزوج امرأة على خالتها فجلده ورفق بينهما فليس في هذين الحديثين
 ما ينافي في الخبرين الاولين لانه ليس في الخبر انه لا يحل الا ان يجمع بينهما برضى منهما او مع عدم
 الرضا وكذلك في الخبر الاخير الذي تضمن ان امير المؤمنين عليه السلام ضرب من تزوج
 امرأة على خالتها واذالم يكن ذلك فظاهرهما والخبران لا ولا مفضلان كما لا يخفى
 اولى العمل بما اخرج الذي يشهد على كراهة ما رواه محمد بن احمد بن يحيى بن بنان بن محمد
 عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سالت عن امرأة تزوجت
 على عتباتها وخالتها قال لا بأس وقال تزوج العمة والحالة على ابنة الاخ وبنت الاخت ولا تزوج
 بنت الاخ ولا اخت على العمة والحالة الا برضى منها في فعل نكاحه باطل طاعة الخبرين بخلاف
 وجه آخر وهو ان يحملهما على ضربين من التقية لان جميع القامة مخالفا في ذلك وقد عرفت ان
 هذه مسألة اجماع وما هذا حكمه من جهة التقية فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن
 محبوب عن علي بن رباب عن جعفر بن العلاء قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا تنكح المرأة على
 عتباتها ولا على خالتها ولا على اخاتها من الرضا فاما ما تضمنه هذا الخبر كما لمعنا فيما تقدم من العدة
 من الغيب وان ذلك لا يجوز مع عدم الرضا فاما ما مع الرضا فلا بأس به مثله ذلك في النسب فاما
 تزوجها على اخاتها من الرضا فمعلوم على كل حال الا انه يفارق الاخت بوقت او طلاق باين
 ما في نكاح الكوفيين من ما يراعى من الكفار محمد بن يعقوب بن محمد بن يحيى بن احمد
 بن محمد بن ابي فضال عن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسن الرضا عليه السلام قال يا ابا محمد ما تقول
 في رجل تزوج بغير ابنة على مسلمة قلت جعلت فداك وما قولك في رجل يبيعك قال لا نقول فان ذلك
 يعلم به قوله لا يجوز تزوج البغية ابنة على مسلمة ولا غير المسلمة والردقة لعن الله نكاحها
 ولا نكاح المشرك حتى يؤمن قال فما تقول في هذه الآية والحصنات من المؤمنات في حلال
 من الدين ما في الكتاب من قبلك قلت قوله ولا نكاح المشركات حتى يؤمن نفي الآية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

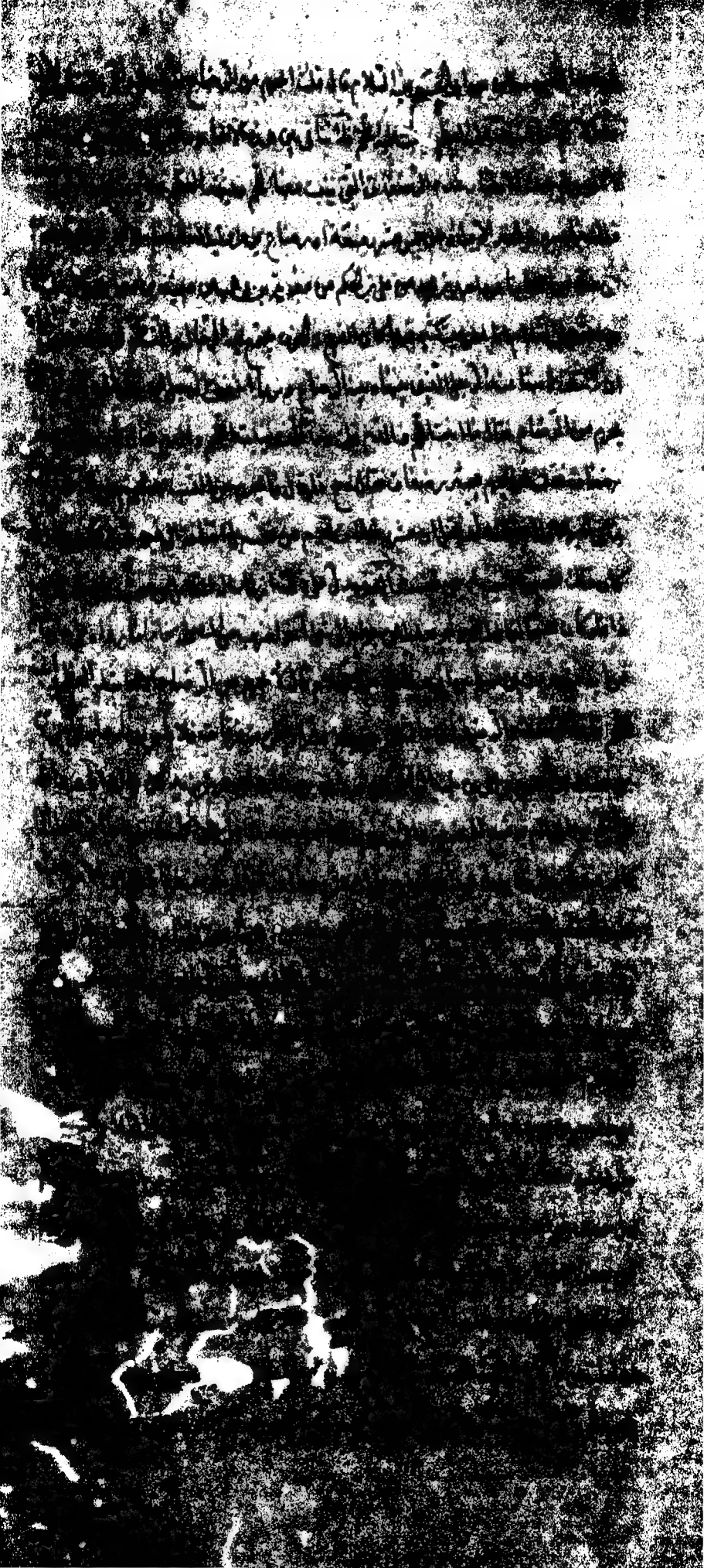
فوالله فقالوا من قولك ألا المضعفين والولد لا يستطيعون حمل ولا ينجدهم سبي
من أجله من أجل من جيل من ذرية فانه راجع في السلام عليك باليه من القضاة والفقهاء
المستضعفات الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة قال قلت لأبي بصير عليه السلام
اصطك الله اذا خرجت لا يحل لم ان تزوج بعوض من لم يكن طاهرًا ما هو عليه قال ما صنعتك من الله
من النساء المستضعفات الا في لا ينقض ولا يفسد ما اتم عليه راسك من عقد على امرأة في هذا
مع العلم بذلك محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد
عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن المتوفى عن زرارة بن اعين وداود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام
وعبد الله بن بكير عن اديم بن باع الهروي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال الملاءمة اذا كانتا زوجًا لم يخل
له ابدان الله في تزوج المرأة في عدتها هو لا يحل ابدًا والذي يطلق الطلاق الله لا يحل حتى يخرج
غير تلك مرات وتزوج تلك مرات لا يحل له ابدًا والحكم اذا تزوج وهو يعلم انه حرام عليه فعله ابدًا
ثالثًا ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله
قال سالت عن المرأة يموت زوجها فتتبع وتزوج قبل ان تمضيها اربعة اشهر وعشرا قال اذا كان ذلك
بما فرقت بينهما ثم لم تحل له ابدًا واعتدت بما بقي عليها من الاول واستقبلت منه اخرى من الاثر ثلثة
فروا وان لم يكن دخلها فرقت بينهما واعتدت بما بقي عليها من الاول وهو خاطب من الخطاب محمد بن
الحسن رحمه الله فله عليكم وهو خاطب من الخطاب محمد بن علي عن عدة عليها وهو لا يعلم الغلظ في
يوزله العقد عليها بعدا ففصل مدتها بدلًا على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام
محمد بن علي بن ابراهيم عن الفضل بن شاذان جميعًا عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج
عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالت عن الرجل تزوج المرأة في عدتها جهالة اهي من لا يحل له ابدًا
لا اذا كان جهالة فليزوجها بعد ما تنقضي عدتها فتعذر الناس في جهالة بما هو اعلم
من ذلك قلت يا ابا عبد الله اني اعذر جهالة ان يعلم ذلك يحرم عليهم جهالة انما في عدة فقال احذر
الجهالة من جهالة من الاخرى جهالة بان الله حرم ذلك عليه ذلك لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
قلت فهو في الاخرى عدة وروا فيم اذا انقضت عدتها فهو معدة مرة ان يتزوجها قلت
ان كان احدهما معدًا والاخر جهالة فقال الذي تعد لا يحل له ان يرجع الى صاحبه بدلًا عن
علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير وصفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام بلغنا
عن ابيك ان الرجل اذا تزوج المرأة في عدتها لم يحل له ابدًا فقال هذا اذا كان علمًا فاما اذا
بما هو لا فارقا وعدة ثم يتزوجها كما تجد ذلك فاعلموا ان المحسن بن محمد عن علي بن رافع
عن ابن عباس قال سالت ابا بصير عليه السلام عن امرأة تزوجت في عدتها جهالة جهالة بذلك قال فلا اثم
عليها شيئا وزوجها بينهما وبين الذي تزوجها لا يحل له ابدًا ما رواه في هذا الخبر ان علي بن محمد

[illegible]

يقتضي ان يصير من الجعفر عليه السلام ان لا يكون له زوج فانها مقتضية خروجها
منه فان كان وقت النكاح لم يسهل عليها شهودان لها زوجا فاما ما ذكره من زوجها
منه وانما تزوجت زوجها لكونه على الاثم او جهدها وزوج بينهما وبين النبي صلى الله عليه وآله
الله فحدثت عن كيف يصنع به قال انما يصنع شيئا طيبا وان لم يصيب منه شيئا فانه لا يضر
عنه حرام عليها مثل اجر الفاحرة على الحسن بن فضال عن ابي عبد الله نوح وسندي عن محمد بن
عن جعفر بن شعيب العفريقي قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج ولم
يعلم ان تزوج المرأة وليس على الرجل شيء اذا لم يعلم قال فذكرت ذلك لابي بصير قال فاحذر الله
حرم تزوج المرأة ويجوز الرجل الحد ولا يصير على صدم يحكم ما اطلق صاحبنا كما عمل على
في عهد بن الحسن بن علي بن مائة شعيب بن الحسن بن علي بن مائة شعيب بن علي بن مائة
لان الذي معه ابو بصير يكون في تزوجها وهو يعلم ان لها زوجا وجب عليه هو ايضا لا تزوج
ولا تنافي بين الخبرين ولا بين الغتيايين فانما استنبه الامر على ابي بصير فلم يميز احد من المسلمين من
الاخر فظن ان بينهما تنافيا وانما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن علي بن الحكم عن موسى بن
عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا نكح رجل الى اهله او اخبرها ان قد طلقها فاعتدت ثم
تزوجت لغيرها فان الاول اصح بها من هذه الاخر دخل بها او لم يدخل بها وليس للاخر ان
يتزوجها ابدا ولها المهر بما استحل من فرجها عنه من محمد بن خالد الا مع من عبده الله بن بكير عن
ابي جعفر عليه السلام قال اذا نكح رجل الى اهله او اخبرها ان قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت لغيرها
زوجها بعد فان الاول اصح بها من هذه الاخر دخل بها الاول او لم يدخل بها وليس للاخر
ان يتزوجها ابدا ولها المهر من الاخر بما استحل من فرجها فلا تنافي بين هذين الخبرين ولا بين
التوفيقاها من ان لا يتزوجها بعد انقضاء العدة اذا طلقها زوجها الاول لان الوجه في
هذين الخبرين ان محملها على من علم ان لها زوجا باقيا قائم مع ذلك على التزوج فانها لم تزل
ابدا وهو الذي قلناه فينا تقدم من ان من زنا بذات رجل لم يزل له ابدا ومن هذا حكمه فورا
والحكم فيه ما قلناه بانفس تزوج المرأة في نفسها . محمد بن احمد بن يحيى عن القبايعي
عن النوفلي عن العفريقي عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن جده قال قال علي عليه السلام لا بد
ان يتزوجها في نفسها ولكن لا يجامعها حتى تظهر من ودها الا قاسا فاما ما رواه محمد بن احمد بن
يحيى عن احمد بن محمد عن بعض اصحابنا عن عبد الله بن الحسن عن عبد الله بن نسيان عن ابي عبد
ان امير المؤمنين عليه السلام ضرب بها ترويح امير المؤمنين عليه السلام فلا ياتي في الحرة الاولى
يحصل ان يكون انما اقام عليه الحد لانه لو اصابها قبل جوارحها من امره وان لم يكن انما اقام
عليه الحد لانه تزوج بها والذي يدل على ذلك ان راوى هذا الحديث وهو عبد الله بن نسيان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

The first of these is the fact that the
 government has been unable to
 maintain a stable currency.
 The second is the fact that the
 government has been unable to
 maintain a stable economy.
 The third is the fact that the
 government has been unable to
 maintain a stable political system.
 The fourth is the fact that the
 government has been unable to
 maintain a stable social system.
 The fifth is the fact that the
 government has been unable to
 maintain a stable cultural system.
 The sixth is the fact that the
 government has been unable to
 maintain a stable religious system.
 The seventh is the fact that the
 government has been unable to
 maintain a stable legal system.
 The eighth is the fact that the
 government has been unable to
 maintain a stable educational system.
 The ninth is the fact that the
 government has been unable to
 maintain a stable health system.
 The tenth is the fact that the
 government has been unable to
 maintain a stable environment.



[illegible]

[illegible]

2

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقوته
ويعلم ان كل شيء لا يخلو
من قدرته وقوته
ويعلم ان كل شيء لا يخلو
من قدرته وقوته
ويعلم ان كل شيء لا يخلو
من قدرته وقوته

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقوته
ويعلم ان كل شيء لا يخلو
من قدرته وقوته
ويعلم ان كل شيء لا يخلو
من قدرته وقوته
ويعلم ان كل شيء لا يخلو
من قدرته وقوته

[illegible]

24

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

100

100

100

Figure 1

100

1990

[illegible]

[illegible]

مدراية من ابن ابي عمير عن عمر بن ابي القيس عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المدة قد ملكت نفسها غير التقيية ولا المولى عليها ان تزوجها بغيره الى جانب
 عن محمد بن ابراهيم عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن فضالة بن ابي عبد الله عن عمر بن ابي القيس عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني انا امرأة بالعداء التي ليس بها احد فاقول انك تخرج حقوقك فاقول
 قال نعم على المصدة على نفسها عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن ابي
 ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المرأة التي تخطب الى نفسها قال
 هو املك بنفسها او الى غيرها من شاء اذا كان كفوا بعد ان تكون قد نكحت رجلا قبله سمعوا ابي
 الاشعث عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابي مسكان عن الحسن بن زياد قال قال ابي عبد الله
 عليه السلام المرأة التي تخطب الى نفسها اهل املك بنفسها او الى غيرها من شاءت اذا كان كفوا من
 بعد ان تكون نكحت رجلا قبل ذلك واما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن بن عمرو بن محمد
 عن مصدق بن صدقة عن حماد بن ابي طي قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن المرأة تكون في اهل بيت فتكره
 ان يعلم بها اهل بيتها هل لها ان توكل رجلا يريد ان يزوجهما تقول مد وكلت انا فاشهد على زوجي
 قال لا قلت له جعلت فداك وان كانت آيما قال وان كانت اياك قلت فان وكلت غيره يزوجهما ايزوجهما
 قال نعم قال وجه في هذا الخبر انه انما لم يرد لك الا انها وكلت بان يزوجهما من نفسه وذلك لا يصح لان
 التوكيل يقوم مقام موكله فيحتاج الى من يصدق به ولا يصلح ان يكون الاثنان ما قد اخطأ في ان الله
 ايجابا وقبولا وذلك لا يصح بين الانسان ونفسه ولو اخطأ زوجة نفسها من غير ان توكل كان ذلك جازيا
 حبا ففقتة الاخبار الاولى ولاجل ما قلناه لما قاله السائل ان توكل غيره بان يزوجهما منه فقال الله
 ذلك يصح تقديره غيره في الاول لا يصح وينبغي ما قلناه وضوحا ما رواه علي بن اسحق الميموني
 عن فضالة بن ابي جعفر عن موسي بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا كانت امرأة مائة امرأة
 تباع وتشتري حق وتشهد وعقل من مالها ما شاءت فاني ارجو جازي تزوج ان شاء فتعبر اني
 والله لو تكن كذلك ولا يجوز تزوجهما الا باذن وليها ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن ابي
 اسحق عن ابيه قال سالت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج بكرة وثيب لا يعلم ابوها و احد من
 ولكن جعل المرأة وكيدا فزوجهما من غير علمها لا يكون ذاقه عليه السلام لا يكون ذاقه على ان لا
 يكون ذاقه في البكر خاصة ودون ان يكون متنا ولا للثيب لا يمنع ان يسئل عن شيبين
 لضرب من العلة ويجوز في الجواب عن الاخر على بان ما قلناه من ان من آباء عليم الكلام ومن
 ان يكون خرج ذلك خروج النوبة لانه موافق لذهب اكثر العامة والذي يكادما يتقناه ما رواه
 احمد بن محمد بن يحيى عن البرقي عن ابي فضال عن ابي بكر عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 ان تزوج المرأة نفسها اذا كانت غيبا غير ان ايسا اذا كان لا بأس ما صنعت بائنا لا تزوج البكر

وهذان ايضا متعقبان يعقوب بن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن ابي
من ربه الله عليكم قال لا تزوج ذوات الاناث من الاثنا عشر الى اربعين سنة ^{في} الحسن بن محمد بن محمد
والحسن بن محمد بن علي بن رباح عن زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول لا يقصر النكاح الا لاثني
عشرين الحسن بن ابيه عن علي بن الحسن بن رباح عن شعبان بن محمد عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
قال لا يقصر النكاح الا لاثني عشرين عن ابي بصير عن ابي فضال عن صفوان عن ابي العباس عن ابي بصير
بن ميمون عن ابي بصير ^{عن} عليه السلام قال اذا كانت المرأة بين ابوها فليس لها مع ابوها اموات كانت
قد تزوجت من غيرها الا برضاها ^{عن} محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم
علاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عليه السلام قال لا تنكح المرأة ابنتها اذا كانت بين ابوها ليس لها
مع الاب صرفا قال قال يستأمرها كل احد فاما الاب فاعلم ان محبة علي بن محبوب عن العباس بن
احمد بن محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بتزويج البكر اذا رضيت من غير ان ابوها
هذا الخبر يحفل بشيئين احدهما ان يكون مخصوصا بتأجيل النكاح على ما تقدمناه من الرخصة في
ذلك الشرط الآخر وقتها وان كان يكون محمولا على انها اذا كانت بالغاً ولا يندرجها ابوها من كونهما
ويعمل بها بذلك فيجوز لها العقد على نفسها ^{بأن} لا يملك ان يعقد على ابنته الصغيرة قبل ان تبلغ
لا يمكن لها عند البلوغ خيار ^{لأن} بين محمد بن عبد الله بن الصلت قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المرأة
التي تزوجها ابوها ثم اثمها ابلغت قال لا وسأله عن البكر اذا بلغت مبلغ النكاح ^{لها} مع ابوها
امها وليس لها مع ابوها امرها ^{المرتب} احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يعقوب بن يزيد قال سألت
ابا الحسن عليه السلام عن ابنته التي تزوجها ابوها ثم تزوجها بغيرها ^{فما} الجوز عليها
الترقيح امرها ^{لأنها} قال يجوز عليها تزويج ابوها عنه من الحسن بن علي بن يقطين عن ابي الحسن
عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام انه فوج الحارثية وهي بنت ثلث سنين او تزوج الغلام هو
ابن ثلث سنين وما اذ في ذلك الا ^ي يزوجان فيه فاذا ابلغت الحارثية فلم ترض برضاها قال لا بأس
ذلك اذا رضوا ابوها او ليها ^{فان} ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد
مسلم بن عبد الله بن ابي جعفر عليه السلام عن الصبي يزوج الصبية قال ان كان ابوها اللذان تزوجاها نفع
جائز وكان لهما الخيار اذا اذ كانا رضيا بعد فان المرء على الاب قلت لا يصلح جواز علي الا على
ابنه قصبة ^{لأنه} فلا يأتى في هذا الخبر الخيار الا لاوله لان قوله عليه السلام لكن لها الخيار اذا اذ كانا جوازا
يكون المراد به ان لما ذلك بنسخ العقد اما بالاطلاق من جهة الزوج وما جرى مجراه ^و وبطالة المرأة
لما يوجب الطلاق ويقضي فسخه فلم يرد بالخيار ههنا امضا ^{العقد} والعقد وابطاله والى العقد موقوف
على خياره ولو التمس كيف عن ذلك قوله في الخبر ان كان ابوها اللذان تزوجاها نفع جائز فلو كان العقد
مزمعا على رضاءها لم يكن بين الابوين وغيرهما فروع وكان ذلك جائزا لغير الابوين وقد ثبت انه فرق

من الموضوعين نعم ان المراد ما ذكرناه وانما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن ابي ابي
 النخعي عن زرارة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في قوله لا يجوز للابن تزوج ابنته فلا ينسأ لها قال
 جازعتك سبع سنين فلتفان زوجهما اوها ولم تبلغ سبع سنين قبلها ذلك فتكنت لم تأب ذلك
 يجوز عدل ان لا ينسأ عليها حتى في نفسها ولا يجوز له ان لا يحيط في نفسها حتى تسكن
 سنين واذا بلغت سبع سنين جازتها القول في نفسها بالرضا والتأني جاز عليها بعد ان لا ينسأ لها
 تكفي او ذكرت مدرك النساء قلت اقيام عليها الحد وتوخذ برؤوس في ذلك حال دما لها تسع سنين
 ثم مدرك مدرك الدنيا في الموضوع نعم اذا دخل على زوجها ولها تسع سنين ذهب عنها
 البيم ووقع اليها ما لها واقيت الحدود التامة وعليها ولها قلت قال الغلام يجرى الجارية في
 عليها بالنسأ ان الغلام اذا تزوجه اربع ولم يدرك كان له الخيار اذا ادرك وبلغ خمس عشرة
 اربعين ووجهه او ينفق عانة قبل ذلك قلت قال دخلت عليه مراة قبل ان يدرك فتكنت معها
 ما شاء الله ثم ادرك بعد فكرها وتابا لها قال اذا كان ابوه الذي وجهه ودخل بها ولذمها واقام
 معها سنة فلا جناح له اذا ادرك ولا ينبغي له ان يرد على ابية ما صنع ولا يحل له ذلك قلت له فان تزوجه
 ابوه ودخل بها وهو غير مدرك اقيام عليه الحدود وهو في تلك الحال قال اما الحدود الكاملة التي
 بها الدجل فلا ولكن يحل في الحدود كلها على قدر يبلغ سنة ويؤخذ بذلك ما بينه وبين خمس عشرة سنة
 ولا يبطل حده الله في خلقه ولا يبطل حقوق المسلمين بينهم قلت له جعلت فداك فان طلقها في ذلك
 الحال ولم يكن ادرك يجوز طلاقه قال ان كان معها في الفرج فان طلاقه جاز عليها وعليه وان لم ينسأ
 في الفرج ولم يلد منها ولم تلد منه فالحق في نفسه وتصبر الى اهلها فلا يراها ولا يفترقه حتى يدرك فساد
 ويقال له انك تطلق امرأتك فلا ترة فان هو او قبلك واجاز الطلاق كانت تطلقه باينة وكان
 من الخطأ فلا ينافي ما مضى من هذا الخبر ما تقدمه من الاخبار لانه قال اذا جازت لها تسع سنين
 يجوز للابن تزوجها ولا ينسأ لها وهذا ما نفى في الحديث على انه قبل ذلك ليس له من جهة دليل
 وقد مضى عن دليل الخطأ يدل وقد تقدم ما يدل على انه لا يصح عليها قبل ان تبلغ تسع سنين
 وفي حال الكفائية فاما قوله اذا جاز لها تسع سنين كان لها الرضا من نفسها والتأني جواز ان يكون
 هذا اجاز من حكمها مع غيرها لا يغير في الخبر ان لها ذلك مع الاب مع غيره وتكون الغاية في ذلك
 ان رضاه وخطبها قبل ان تبلغ تسع سنين لا يحكم لهما وبين ما قلناه انه ليس
 قوله في الخبر بعد ذكر حكم الابن ان الغلام اذا تزوجه ابوه ولم يدرك كان له الخيار اذا ادرك فذلك
 ان حكم الجارية بخلافه وان لم يسأها الخيار وانما ذلك يخص الغلام ويحصل ان يكون المراد بهذا
 الخبر والذي قبله من ذكر الاب فيها الجواز اذا كان اب الجارية ميتا فانه يمكن ان يراد على ذلك جواز
 فيه في لا يقع عليها الا برضاها وموقعه عليها وهي صغيرة كان العقد موقفا على رضاها واعدا للزوج

[illegible]

من على هذا الحد المستطاع بين الزوج - الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن صفوان بن
 مهزيار عن الحسن بن محبوب عن امرأة فتزوج عليها هل يجل له ان يفضل واحدة على الاخرى فقال
 يفضل المحدث فان عمرها ثلثة ايام اذ كانت بكرًا ثم يسوي بينهما بطبيعة قضاء دينهما لا فرق
 بينهما في ذلك الحسين بن سعيد عن الصادق بن محمد عن محمد بن حمزة عن الحسن بن محمد بن مسلم
 عن ابي بصير عن ابي الحكم عن رجل تزوج امرأة وعنده امرأة فقال اذا كانت بكرًا فليدعه
 سبعة ايام ان كانت ثيبًا فلا تأكل اياها في الشهر الاول لان الزوج فيه ان يخلع على البكر او على الاولى على
 لان يفضل البكر ما اكثر من ثلثة ايام اذ كانت بكرًا وتفضلها بسبع ايام واذا كانت بكرًا فلا
 يفضل ما اكثر من ثلثة ايام ثم يرجع الى التسوية ويؤكد ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي عبد الله
 عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يكون عنده امرأتان احدهما احب اليه
 من الاخرى لان يفضل احداهما على الاخرى قال نعم يفضل بعضهن على بعض ما لم يكن ارجع وقال اذا
 تزوج الرجل بكرًا وعنده ثيب فله ان يفضل البكر ثلثة ايام في الشئ ففرض الله روحه فانه
 صدر هذا الخبر من ان لا يفضل بعضهن على بعض ما لم يكن ارجع المعوفية انه اذا كان للرجل
 ان يتزوج ارجعًا فيصيب لكل واحدة منهن ليلة جاز اذا كان عنده امرأتان ان يجعل واحدة منهما ثلثة
 ايام والاخرى ليلة واحدة لا يبرأ منهما الاكثر من ليلة في كل اربع ايام والى الذي يدل على ذلك ما رواه
 الحسين بن سعيد عن صفوان بن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن زياد قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 الحرة على الامة ولا يتزوج الامة على الحرة ولا الصرانية ولا اليهودية على المسلمة في غير ذلك افترقا
 بطه قال وسالته عن الرجل يكون له امرأتان واحدهما احب اليه من الاخرى قال ان يفضلها فبقي قال نعم
 له باثنتي ثلثة ايام والاخرى ليلة لان له ان يتزوج ارجع نسوة فليلية يجعلها حيث شاء فليخبر
 عنه المرأة فيتزوج جاز وبكرًا قال فليفضلها حين يدخل بها ثلثة ايام وللرجل ان يفضل
 نسائه بعضهن عن بعض ما لم يكن ارجعًا في ثلثة ايام فياخذون الفرج واحدهما بمحمد بن
 عن محمد بن اسباط عن محمد بن حماد عن ابي عبد الله بن ابي يعقوب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
 ياتي المرأة فيبرها قال لا بأس اذا رزقت فاني قد اذن الله تعالى فانوهن من حيث امر الله
 فقال هذا في طلب الولد والمطلب الولد من حيث امركم الله ان الله تعالى يقول فساوكم حروفكم فانوا
 حرككم اني شتم الحسين بن سعيد عن ابي ابي بصير عن صفوان بن عيسى عن حماد بن عثمان قال سالت ابا عبد الله
 عن الرجل ياتي أهله من خلفها قال هو احد المأتين في العسل احمد بن محمد بن عيسى عن موسى
 بن عبد الملك والحسين بن علي بن يقطين عن موسى بن عبد الملك عن رجل قال سالت ابا الحسن الرضا
 عن اتيان الرجل المرأة من خلفها فقال احلها اية من كتاب الله تعالى قول لوط عليه السلام هو لا يفتلن من
 اظهر لكم وقد علم انهم لا يريدون الفرج عن ابن فضال عن الحسن بن الجهم عن حماد بن عثمان قال سالت

الایضاح

عن

ابا عبد الله عليه السلام او اخبرني عن سأل عن الرجل يا والمرأة في ذلك الموضع وفي البيت جماعة فقال
ومرغ متونة لمرسلة صلى الله عليه وآله من كل مملوك ولا يطبق عليه ثم ينظر ويصحب اهل البيت
ثم اصغى فقال لا بأس من معاوية بن حكيم عن احمد بن محمد بن حماد بن عيسى عن عبد الله بن
ابى جعفر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يا والمرأة في ذلك الموضع فقال لا بأس من
قال سمعت صفوان يقول قلت لفرصنا عليه السلام ان رجلا من مواليك لم يزل يمشي في ذلك الموضع فقال
يا شيخنا منك ان يراك قال ما هي اذ قلت للرجل ان يا في امراته في ذلك الموضع فقال نعم ذلك له قال
وانت تفعل ذلك فقال لا انا تفعل ذلك محمد بن احمد بن يحيى عن ابى اسحق عن عمرو بن عيسى عن
يونس بن مارية قال قلت لابي عبد الله عليه السلام او لا يحسن عليكم ان يراها ابنت الجارية من خلفها
دورها ونفعتها فتفعل على نفسها ان عرفت على امرأة هكذا فعل صدقهم وقد فعل ذلك على قول
ليس عليك شيء وذلك لك انما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن موسى عن يونس
غيره عن هاشم بن المشي عن سدير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله
عليه وآله محاشي النساء على متوجرام من هذا الاسناد عن هاشم وابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ما شئكم لا تفعلوا ابى بكير قال لا تفعلوا ابى لمان من غير هذا الموضع قال لوجه في هذين
الخبرين شرب ماء الكراهية لان الافضل في ذلك وان لم يكن مخطوفا يدل على ذلك ما رواه احمد بن
محمد بن عيسى عن البرقي بن نفعة عن ابن ابي عمير قال سألته عن اتيان النساء في اعجازهن فقال
باسم ما احبكم تفعله والخبر الذي قد قلناه ايضا عن الرضا عليه السلام وقوله انما لا يفضل ذلك في
على كراهية ذلك حاشا قلبنا ولا يحتمل ايضا ان يكون الخبران مراداً من النقية لان احداً من الغاية
لا يميز ذلك الا ما يحكى عن مالك ويختلف عنه فيه اصحابه انما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن
بن خلاد قال قال ابو الحسن عليه السلام اي شئ يقولون في اتيان النساء في اعجازهن فقلت لم يلقن
اهل المدينة لا يرون برأياً فقال ان اليهود كانت تقول اذا الى الرجل المرأة من خلفها خرج
ولده اخبرنا الله تعالى انكم حرثنا فاقوا حرثكم اني شئتم من خلفها وقد خالفوا القول اليهود
ولم يقرن في ادبارهن فلا ينافي ما قد قلناه من الاخبار لان الذي قصته هذا الخبر تفسير لا يرد
نحوها والمراد بها وليس في الم يكن ما قلناه مراداً بالآية يجب ان يكون حراماً لا لا يمنع ان يدل
دليل آخر على جواز ذلك وقد قلنا من الاخبار ما يدل على ذلك انما رواه احمد بن محمد بن عيسى
عن الحكم المحدث عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد
بن عمار عن وسيل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرود والمحرودة هل يرد من النكاح
الا قال فاعز وسألته عن البرص فقال نعم من المؤمنين عليه السلام امرأة زوجها ولها وهي
ان لها المهر بما استحل من فرجها وان المهر على الذي زوجها وانما صاد المهر عليه لانه ولها ولو انتم

فما علم به لم كان شاء طلق فان شاء اسك ولا صداق لها واذا دخل بها فهو امرته ولا ينال في الفهر الآتي منه
من ان من هذه صفة لها مرد من عوطا ولا فقهه عليه السلام ان شاء طلق يجوز على ان شاء طلقها من ذلك
مستقاة في اصل اللغة عن لفظ الطلاق ولا يجوز على الطلاق ان يشرى بكالاته لا قبل فاما قوله اذا دخل
فانها امرته فوجهه ان يجوز على ان اذا دخلها مع العلم بها فان يكون ذلك من غير ان يعلم
ذلك فلا يلزم ان لم يرها وكان لها الصداق بما - فلهن فيها حسب مقتضى الاخبار لا فقهه ويكره
ذلك ايضا لما روي عن عبيد بن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرجل اذا تزوج المرأة ووجد لها قنارا وهو الغفل ان
يما ارجعها ان يريد ما لم يدخل بها من ابي على اشعري عن محمد بن عبد الله بن صفوان
بن يحيى عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال المرأة ترد سورا بعد انشائها من الزوج
والجذام والجنون والفسح وهو الغفل ما لم يقع عليها فاذا وقع عليها فلا فوجه في هذا
ايضا ما قلناه من انه موقوف على جامع العلم بها لما لم يكن لردّها لان ذلك مضمونه يدل على ذلك
ما رواه محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن ابي محبوب عن ابي ابيوب عن ابي الصباح قال سالت ابا عبد الله
عن رجل تزوج امرأة فوجد لها قنارا قال هذه لا تحل ولا يرد من زوجها على ما معناها يردّها على
اهلها صافرة ولا يترقب ان كان دخل بها قال لا كان علم بذلك قبل ان ينكحها يعني اجماعة
معها فقد فني بها وان لم يعلم الا بعد ما جامعها فان شاء بعد اسك وان شاء طلق
العنين واحكامه الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
العنين يرد من ستة فدان شاء وامرأة تزوجت وان شاء قامت منه عن محمد بن الفضل
عن ابي الصباح الكوفي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة ابتلى زوجها فلا يقدر على الجماع
انقاره قال نعم ان شاءت عن محمد بن الفضل عن ابي الصباح قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا
الرجل المرأة وهو لا يقدر على النساء اجل سنة حتى يملك نفسه - احمد بن محمد بن صالح عن علي بن الحكم عن
ابي الجهم عن حمزة عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يقول يوشى العنين سنة من يوم تزوجه امراته فان
خلص اليها فلا فرق بينهما فان رخصت ان تقيم معه ثم طلب الخيلاء بعد ذلك فقد سقط الخيلاء
ولا خيار لها قال الشيخ في هذه الاخبار وان كانت فامرت في ان العنين يوجب سنة فهو محمول على ان
لا يكون حل لها اصلا فاما اذا دخل بها ولو مرة واحدة فحدثت به العنة لم يكن لها خيار ردة
على ذلك المراد على ابي ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا امرأة
عليه السلام من امرأة مة واحدة ثم اخذ منها فلا خيار لها - ابي على اشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان
بن يحيى عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال في العنين اذا علم انه عني لا ياتي
فرق بينهما واذا وقع عليها فمرة واحدة لم يفرق بينهما والرجل لا يرد من عيب - محمد بن احمد بن يحيى

ابن عمر بن الخطاب عن حماد بن الحنفية قال قال ابا عبد الله عليه السلام لا رجل الا بطلاق ولا
 بين سنتين يفر بها شيئا قال لياتي اهلها وقال لا يارجل الا امراته ولا يلاون يقول لا والله لا اجامعك
 كذا وكذا ويقول الله لا غيبك فاعضبها فان يترقبها اربعة اشهر ثم يؤخذ بعد اربعة اشهر ويؤخذ
 قال فان قالوا لا يفاء ان يصلح اهلها فان الله غفور رحيم وان لم يغفر على الفراق ولا يقع بها طلاق حتى
 يوفى ما كان اربعه اشهر يجرى على ان يفي او يطلق عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي
 بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان الرجل من امة وهو
 يقول والله لا اجامعك كذا وكذا ويقول الله لا غيبك ثم يعاضبها اربعة اشهر ثم يفر بها اربعة اشهر
 ما ولا يفاء ان يصلح اهلها او يطلق عنه ذلك ولا يقع بينهما طلاق حتى يوفى ما كان بعد اربعة اشهر
 اشهر حتى يفي او يطلق عنه عن ابي ابي الاسود عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان عن
 ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الايلاء ما هو فقال هو ان يقول الرجل لامراته والله
 لا غيبك فيدبر بها اربعة اشهر ثم يؤخذ فيوقف بعد اربعة اشهر فان قال هو ان يصلح اهلها
 فان الله غفور رحيم وان لم يغفر على ان يطلق فلا يطلق فيما بينهما ولو كان بعد اربعة اشهر فالم
 ترفعه الى الامام محمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن القسم بن عروة عن زرارة عن ابي حمزة
 قال قلت لارجل الى ان لا يفر بها اربعة اشهر قال فقال لا يكون ايلاء حتى ينفك اكثر من اربعة اشهر
 لك من سبعة اشهر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الايلاء
 فقال اذا مضت اربعة اشهر ووقف فاما ان يطلق واما ان يفي قلت فان طلق فقد عده المطلقة
 قال نعم الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن
 رجل الى من امرته حتى مضت اربعة اشهر قال يوقف فان غرم الطلاق اعمدت امراته كما تفتد المطلقة
 فان قالوا فامسك فلا بأس منه من القسم بن ابان عن منصور قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 من امرته فتمت اربعة اشهر قال يوقف فان غرم الطلاق بائنه وعليها عدة المطلقة والاكثر
 واسكنها عشرة من غنى بن عيسى عن سماعة قال سالت عن رجل الى من امرته فقال الايلاء ان يقول الله
 والله لا اجامعك كذا وكذا فانه يترقبها اربعة اشهر فان قال ولا يفاء ان يصلح اهلها فالى الله
 غفور رحيم وان لم يغفر بعد اربعة اشهر حتى يصلح اهلها او يطلق اجبر على ذلك ولا يقع طلاق فيما بينهما
 حتى يوقف اذا كان بعد اربعة اشهر فان افرق بينهما الامام فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن
 سنان عن ابي الجارود انه سمع ابا جعفر يقول في الايلاء يوقف بعد سنة فقلت بعد سنة قال نعم
 يوقفه بعد سنة فلا ينفى في الاختيار الاولى لا تترك ان يوقف بعد سنة وليس فيه انه اذا كان دون
 ذلك لا يوقف ما نأيت في ذلك بدليل الخطاب وقد يترك ذلك لدليل وقد قد مناهما
 لا تضار عنه واما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد بن الحسن بن احمد بن يوسف بن يعقوب

عن أبي بصير عن عبد الله بن علي عن رجل من آل أبي بصير قال قال أبو بصير عن رجل من آل أبي بصير
يقول قال لا أربعة أشهر على أن يوفى الزام الحكم عليه للمنفقة المصروفة للملك على أربعة أشهر وروى
أن علي بن أبي طالب قال لا أربعة أشهر على أن يوفى الزام الحكم عليه للمنفقة المصروفة للملك على أربعة أشهر وروى
أنه سئل عن المرأة إذا طلقها زوجها فأنكر أن يكون له ذلك كانت مدية ثلثة أشهر يملكها
ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن أبي بصير قال قال النبي
عبد الله بن علي عن رجل من آل أبي بصير قال قال أبو بصير عن رجل من آل أبي بصير قال قال النبي
أو طعام سبتين مسكناً ولا تملك ثلثة أشهر إن طلقها فأنكر أن يكون له ذلك كانت مدية ثلثة أشهر يملكها
أن قال علي بن أبي طالب وهي امرأة وإن طلقها واحدة فهو ملك يرجعها إن طلقها واحدة
ثم إن الطلاق كانت طليقة رجعية محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبي بصير عن محمد بن
عن محمد بن يعقوب قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الإيلاء إذا طلق الرجل المرأة فأنكر أن يكون له ذلك
ولا يملكها ولا يجمع راسه ورأسها فهو في سعة ماله ثلثة أشهر على أن يوفى الزام الحكم عليه للمنفقة المصروفة للملك على أربعة أشهر وروى
فإنما انبغي فيها وأما أن يعزم على الطلاق فيعملها حتى إذا طلقها وطهرت من حيضها
طليقتها فليطلقها قبل أن يجامعها بثلاثة عدلين ثم هو الحق يرجعها ماله ثلثة أشهر وروى
عن الحسين بن محمد عن محمد بن الحسين عن علي بن أبي بصير عن أبي بصير عن محمد بن الحسين عن علي بن أبي بصير
يقول بعد أربعة أشهر غارنا أمك بعزف أو تبرع بإحسان فإن عزم الطلاق فهو واحدة وأما
يرجعها ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن إبراهيم عن أبي بصير عن محمد بن الحسين عن علي بن أبي بصير
عن أبي بصير عن علي بن أبي بصير قال قال المولى إذا وقف فلم ينف طليقة بآية محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم
عن أبي بصير عن علي بن أبي بصير عن محمد بن الحسين عن علي بن إبراهيم عن أبي بصير عن محمد بن الحسين عن علي بن أبي بصير
بآية قال وجه في هذين الخبرين وإن كان الأصل فيها واحداً وهو منصور بن خازم أن يملكها
من يرد الإمام الزامه طليقة بآية بشاهد الحال لضيق المصلحة وإن كان يكون ذلك وأما
في كماله يملكها ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن أبي بصير عن محمد بن الحسين عن علي بن أبي بصير
أبو بصير عن أبي بصير عن علي بن أبي بصير عن محمد بن الحسين عن علي بن أبي بصير عن محمد بن الحسين عن علي بن أبي بصير
ثم يوقف فإنها فهو عند علي طليقتين وإن عزم فهو بآية منه فله الزيادة أن حملها على
ظاهرها أدى إلى خلاف الروايات التي قد تناهت في الباب الأول من أنه إنما يلزم الحكم بالطلاق
والإيلاء بعد الأربعة أشهر والخبر يقتضي أن هذه المدّة طليقة وذلك غير صحيح والوجه في الخبرين
حمله على أنه إذا طلقها بآية رجعية أشهر فهو طليقة رجعية فإنها يعوز إجماعاً كانت عند علي طليقتين
وإن عزم حتى خرجت من العقد صارت بآية لا يملكها يرجعها إلا بعقد جديد وهو صحيح
ما يلزم المولى إذا أذن الطلاق فابن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين عن علي بن أبي بصير

عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال في المولى اذا اطلق قال كان اميرا لم يمتنع عليه
جعل المولى من عصبه فلهما ومنه من الطعام والشراب حتى يطلق عن الحسين بن محمد بن حماد
الاعلان عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين
عليه السلام اذا اطلق المولى جعله حرة من عصبه واعطاه ربع ثوبه حتى يطلق ما رواه حماد
بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن خلف بن حماد في حديثه يرفعه اليه عبد الله عليه السلام
المولى قال اني اطلق فان فعل ولا امرت بشفقة هذا خير من ان لا يفر من عصبه على الاحكام
والمع لكان محولا على من يمنع من قبول احكام الاسلام اما الطلاق او لا يفر اخلافا ما رواه حماد بن محمد
الاسلام فان من هذه صفة يكون كافرا ويجعل عليه القتل فاما من لم يكن كذلك لم يكن عليه كذا
من الحبس والضييق على ان يطلق او يفر حسب ما تقتضيه العادة لا لان ابا عبد الله عليه السلام
انه لا يفر من عصبه اربيعين محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن محبوب عن ابي حمزة عن حمزة بن
حمران عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
على امر غيره قال ان اطلق المولى فلهما ومنه من الطعام والشراب حتى يطلق عن الحسين بن محمد بن حماد
مولى الطاهر فقال لا يكون الطاهر في عيب قل فكيف هو قل يقول الرجل لامرأة وهي طاهرة من غير حرام
انت على كذا وكذا واخفى وهو يريد بذلك الطاهر احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال
ان عطية بن رستم قال سالت الرضا عليه السلام عن رجل طاهر من امرأة فان كان في بين فلا تنفي عليه
عن الحسين بن صفوان وابن ابي عمير عن ابن المغيرة عن ابن بكير قال تزوج حمزة بن حمران بنت
فلان اذ كان يدخل بها قالوا السنا نكحها عليك او تخلف لنا ولستنا نؤمن منك ان تخلف لنا بالحق لا
لا تراه شيئا وكنا خلفنا بها رامها في اولك وجواربك فظاهره منتهى ثم ذكر ذلك لا يفي عليه السلام
فقال ليس عليك شئ ارجع اليه فان قيل كيف يقولون ان الطاهر يمين لا يقع وقد روي في كذا
مراد الكفارة لا يجب الا بعد الحنث فلا ان الطاهر يمين واقع ما وجبت الكفارة لامع الحنث و
لامع عداية من ذلك الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن محمد بن يحيى عن حمزة عن حمزة عن محمد بن مسلم بن
جعفر عليه السلام قال ان طاهر لا يقع الا على الحنث فاذا حنث فليس له ان يواقعها حتى يكفر فان جهل وفعل كما
عليه كفارة واحدة روي احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن احمد عن عبد الله بن محمد قال قلت لابي عبد الله
مولى لك فخرج من الرجل اذا تكلم بالطاهر وجبت عليه الكفارة حنث ولم يحنث ويقول حنثه كلامه
بالطاهر انا جعلت الكفارة فغير كلامه وبعضهم يزعم ان الكفارة لا تكونه حتى يحنث في
الشيء الذي حلف عليه حنث وجبت عليه الكفارة ولا فلا كفارة عليه فكذلك لا يجب الكفارة
حتى يحنث قبل المغيرة هذين الخبرين ليس هو ان يفعل خلافا ما عقده عليه بينه بل للغم
فيما انه اذا كان الطاهر معلقا بالشرط فانه لا يجب الكفارة حتى يحصل الشرط ومما يحصل الشرط

لا ينجى من الكفارة والذى يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى بن عبد الرحمن بن ابي نجران عن حماد
 عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الظهار رطبها لان فاحدها ان يقول انت على ظهري ثم يمسك ذلك
 التمسك بكفارة وان لم يمسك فاما قال انت على ظهري او فاحدها فذلك فاحدها ففعل وحفت فذلك الكفارة
 حينئذ الحسن بن سعيد عن صفوان عن ابي ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال الظهار على ضربين احدهما الكفارة فيه قبل الواقعة والاخره ما لا
 يكفر به ان يواقع فيه الذي يغير له على ظهري ولا يفي لان ذلك كناية كذا رواه احمد بن محمد بن عيسى
 هو الذي يقول انت على ظهري ان قربك الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج
 الظهار على ضربين في احدهما الكفارة اذا قلت انت على ظهري او لا يقول انت على ظهري ان قربك
 واما في هذه الروايات ما رواه محمد بن احمد بن محبوب عن موسى بن عمر عن عبد الله بن الحسن بن ابي نجران عن
 سالم صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج وانا حاضر عن الظهارة سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 اذا قال الرجل لامرأته انت على ظهري لم يفسد الظهار قالوا دخلوا في البيت فخرجوا فخرجوا فخرجوا
 ما شيا ففسد الظهار لان هذه الرواية انما تضمنت ان التلف بالظهار موجب للكفارة فان لم يلف
 بشرط ذلك صحيح وهو احد اقسام الظهور على ما دل عليه اخبار لا والله ولم يقل ان الظهار لا يقع
 بشرط فيكون ذلك اعتراضا عليه فان قيل كيف تقولون ان الظهار رطبها واقع وقد رويت اخبار
 انه اذا كان مشروطا لا يقع روى ذلك محمد بن احمد بن محبوب عن ابي سعيد الادي عن القاسم بن محمد الزيات
 قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام اني ظهري من امرأتي قال كيف قلت قال انت على ظهري او ففعلت
 كذا وكذا فقال لا شئ عليك ولا نقد وروى محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن
 عن رجل من اصحابنا عن رجل قال قلت لابي الحسن عليه السلام اني ظهري من امرأتي فخرجت من
 باب الحجر فخرجت فقال ليس عليك شئ فقلت اني فعلت على ان كثرها ليس عليك شئ فقلت اني فعلت
 اها كثر فبته وربيتي فقال ليس عليك شئ فقلت او لم تفعل وروى ابن فضال عن اخيه عن ابي عبد الله
 قال لا يكون الظهار الا على مثل موضع الطلاق قبله او لما في هذه الاخبار ان الحد بين منها والآخر ان
 مرسلان والمراسل لا يعرض بها على الاخبار المسند لما بيناه في غير موضع واما الحد الاول فموقوف
 الادي هو ضعيف جدا عند نقاد الاخبار وقد استثناء ابو جعفر من باب في رجال الفراء والحكمة
 مع ان الخبر لا خير عام ويجوز لنا ان نخصه بتلك الاخبار فنقول ان الظهار يراعى فيه جميع ما يراعى
 في الطلاق من اثنائهم وكون المرأة طاهرا وان يكون مريدا للظهار وغير ذلك من الشروط لان
 يكون معلقا بشرط فان هذا الحكم يخص الظهار وكون الطلاق على ان يترك في الحكم والخبر الاول لا
 شئ عليك لخصلان يكون المراد بتركها عليك من العقاب شرعا من ذلك فيما بعد لان التلفظ
 بالظهار مخطو لا يجوز ذكره لان الله تعالى قال وانهم يقولون منكم من القول فيرونك ويحلفون انهم

11

قال الحق ولا تمت في هذا سؤالا على رجل من النبي من فضالة في الجاهلية بعد ما علم عليه السلام
 من رجل ما هو من جارية قال هو من طيها الحق محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم
 عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الطاهر بن عبد الله عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 بن الحسين بن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن حمزة بن حمران قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
 جعل جارية عليه كفاة الله فقال يا هذا ليس ولي شيء قال وجه في هذه الرواية ان يجعلها على انه اذا دخل
 بيتا من بيوت طيها الطاهر لا وجه حمزة بن ربيعة عن هذه الرواية في كتاب الموقوفات في قوله ذلك
 الجاهل بن ربيعة عن حمزة بن ربيعة وهذا يدل على انه لم يقصد الطاهر الحقيقي او الذي يقصد ذلك الموضع
 طاهران صحيحا ولا يصح على وجهه يقولون بكفارة من علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام كان عليه كفاة
 ليس من جارية من ابي المغيرة عن الحسن بن احمد ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يطاهر من امرأته ثم يريد ان
 على طاهر كفاة ليس بكفارة قلت ان اراد ان يسها قال لا يستها حتى يكفر قلت فانه فعل فطهره ثم قال
 والله انه لا تم طاهر قلت عليه كفاة غير لا والله نعم يقولون رتبة احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن
 سعيد عن صفوان بن ابي مسكان عن الحسن الصيقلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال فان لم ير طاهر من امرأته
 فلم يقبل عليه كفاة من قبل ان يتما ساحت فانه انا ما قبل ان يكفر فله بها ما صنع قلت عليه كفاة النساء
 وطهره قلت فيلزمه شيء قال رتبة ليس محمد بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ذرارة وغيره احده عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا واقع المرأة الثانية قبل ان يكفر
 فله كفاة اخرى ليس في هذا خلاص فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن نبيه عن ابن
 ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاهر من امرأته فله كفاة قال يكفر
 فله كفاة فان واقع قبل ان يكفر قال يستغفر الله ويمسك حتى يكفر فله كفاة واحدة او فثما
 وانما لم يكن ذلك في ظاهره جاز ان يكون المراد به حق يكفر الكفار بنى طاهر ما رواه محمد بن علي
 محبوب عن محمد بن احمد العلوي عن عبد الله بن الحسن عن جده عن علي بن جعفر عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 ٣ السلام قال اني رجل من الاغنياء من بني النجار رسول الله صلى الله عليه وآله فقال اني طاهر من امرأته
 فما فعلتها قبل ان اكفر قال وما حملك على ذلك قال رايت مريضا خطاها وبياعها فها في القبر فوافقتها
 فقال النبي صلى الله عليه وآله لا تقربها حتى تكفر امس بكفارة الطاهر فليس فيه شيء طاهر ما فعلتها
 من وجوب الكفار بنى هذا الواقعة لان الله في الخبر انه امر بكفارة الطاهر وليس فيه شيء طاهر ما فعلتها
 واحدة او كفارة بنين فاذا احتلوا لك فلا تبا في الاخطاء ولا في الزواني صريحا بان عليه كفاة واحدة
 لكنا نعلمه على من فعل ذلك جازا لان من ذلك حكمه كان عليه كفاة واحدة يدل على ذلك ما رواه محمد
 بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن ابي ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن حمزة بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه
 السلام قال لا يقع لكفل العنت فانه احب طهره ان يواقعها حتى يكفر فان جمدا فعل فاما عليه كفاة واحدة

فلا تبا في الاخطاء ولا في الزواني
 فليس بك حتى يكفر

[illegible]

ثم يظن بها الطهر فان احضت وطهرت اشهد الشاهدان على الطليقة الثالثة ثم لا تخلو حتى تنكح زوجها
غيره ومثلها ان مكثت ثلثة قروء من يوم طلقها الطليقة فان طلقها واحدة على طهر يشهد ثم ينظر
بالحسن ويؤمر بغير طهرها قبل ان يراجعها لم يكن طلاقا لثانية طلاقا فالأول طلاقا فالأول اذا
كانت المرأة مطلقة من زوجها كانت حرة من ملكه حتى يراجعها فاذا راجعها صار في ملكه ما لم
يطلق الطليقة الثالثة فاذا طلقها الطليقة الثالثة فقد خرج ملك الرجعة من يده فان طلقها
على طهر يشهد ثم راجعها وانفردت عن غيرها فحلفت وطهرت ثم طلقها قبل ان يبعثها بموافقة
بعد الرجعة وكذلك لا بد من الطليقة الثالثة الا بالرجعة وموافقة بعد الرجعة ثم حيض وطهر
بعد الحيض ثم طهرت ونشهود حتى يكون لكل طليقة طهر من تدبى الموافقة بشهود الشاهدان من الله
رحم الذي يفتن هذا الخبر من ان زاد اطلقها ثلث تطليقات للثالثة لا تخلو حتى تنكح زوجها غير
المعتد عند المولى بل انه موافق لظاهر الكتاب لا الله تعالى الطلاق مرتان فاما ما لم يعرف او
تسبح باحسان الى قوله فان طلقها يعني الثالثة فلا تخلو من بعد حتى تنكح زوجها ولم يفصل بين
طلاق السنة وطلاق العدة فيبقى ان تكون الآية على عمومها ويكون الخبر مؤكدا لها وبدل قوله ايضا طهر
الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن زمرارة وبكر بن ابي عيينة وعجلان بن عبد الله
عن عروة بن الجهم عن الفضيل بن يسار واسماعيل بن ابراهيم عن معمر بن يحيى عن سالم بن كهم سمعه من ابي جعفر عليه السلام
ومن ابنه يعقوب بصفته ما قالوا وان لم يلاحظه وفتر غيرة لم يسقط جمل معناه ان الطلاق الذي مر
به في كتابه وسنة نبية صلى الله عليه وآله ان اذا احضت المرأة وطهرت خمس حيضها اشهد رجلين على
قبل ان يراجعها على طليقة ثم هو احرى برجعها ما لم يعرف ثلث قروء فان راجعها كانت عتده على
وانقضت ثلث قروء قبل ان يراجعها فهو ملك بنفسها فان اراد ان يخطبها مع الخطأ بخطبة فان
تزوجها كانت عتده على تطليقتين وما خلا هذا فليس بطلاق عن الزوجين سوى من عبد الله
سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا خير للمؤمنين عليكم اذ اما الرجل الطلاق وطلقها فيقبلها
من غير جماع فان زاد اطلقها واحدة ثم تركها حتى يجلوا جملها او بعده فهو عتده على طليقة فان طلقها
الثانية فشا ان يخطبها مع الخطأ بكل تركها على خلا جملها وان شاء راجعها قبل ان ينقض
اجلها فان فعل فهو عتده على تطليقتين فان طلقها ثلثا فلا حل له حتى تنكح زوجها غيره وهي حرة
وتعرف ما كانت في الطليقتين فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي ابراهيم عن ابي عبد الله
عن عبد الله بن المغيرة عن شعيب بن خالد عن معلى بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام قال انك
طلق امرأتك ثم لم يراجعها حتى حاضت ثلث حيض تزوجها ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلث حيض
ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلث حيض من غير ان يراجعها يبقى بينهما لان تزوجها ابدا ما لم يلج
ويسقط لا ينافي في الانكاح الاولة لان في ان تزوجها ابدا ما لم يراجع ويسقط ويجعل ان يكون المراجعة

اذا كان في وقت نكاح الزوج فدخل بها ثم فارقتها بوقت اطلاقه لان من كان كذلك جازا له ان يتزوج
بذلك لان الزوج بعد الطلاق الاول وليس له الرجوع اليه بحوزة ان يتزوجها وان تزوج رجعا غيره واد
لم يكن ذلك ظاهرا حلتا على ما قلناه والنفوذ على ان دخول الزوج معتبرا فانه ما رواه
محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن سماعه عن محمد بن زياد ومحمد بن منقذ عن صفوان بن رافع عن ابي عبد الله
قال سالت عن رجل طلق امرأته حتى بات منه وانقضت عدتها ثم تزوجت رجعا آخر فطلقها
ثم تزوجت رجعا الاول اعيد ذلك الطلاق الاول قال لا ارجع سماعه وكان ابن بكير يقول
الطهارة اذا طلقها زوجها ثم تزوجها حتى باتت منه على طلاقه وانقضت عدتها
سماعة وذكر الحسين بن هاشم انه سأل ابي بكر عنها فاجابه بهذا الجواب فقال له سمعت في هذا شيئا
فقال رواه رفاعه فقال اي رفاعه روى انه اذا دخل بينهما زوج فقال زوج وغير زوج عند
سواء فقلت سمعت في هذا شيئا فقال لا هذا ما نزل الله من الرأى قال ابن سماعه وليس تأخذ
بقول ابن بكير فان الرواية اذا كان بينهما زوج وهو روى محمد بن ابي عبد الله عن مغيرة بن حكيم
عبد الله بن المغيرة قال سالت عبد الله بن بكير عن رجل طلق امرأته واحدة ثم تزوجها حتى باتت ثم تزوج
قال هو معه كما كانت في التزوج قال قلت فان رواه رفاعه اذا كان بينهما زوج فقال لعبد الله هذا
زوج ثم رافقه من الرأى ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن عبد الله
بن سنان قال اذا طلق الرجل امرأته فليطلق على امره بغير جماع يسهو فان تزوجها بعد ذلك فهو عند
على تلك بطلان الطليقة الاولى وان طلقها اثنتين ثم ركف عنها حتى قضى الحيضة الثالثة باتت منه
بثنتين وهو خا طيب من الخطاب فان تزوجها بعد ذلك فهو عند على تلك بطلان الطليقات وبطلان الاثنتين
ان طلقها تلك بطلان الطليقات على العدة لم يخل له حتى تنكح زوجا غيره وهو روى هذا الخبر محمد بن الحسن
عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي الحسن عن سيف بن عميرة عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال وجه في هذه الرواية ان طلقها على ذلك ثلثا من الرواية المقيدة وهو انها اذا تزوجت بعد رجوعها
من العدة تزوج عقد وام ودخل بها ثم فارقتها بوقت اطلاقه جاز لها ان ترجع الى الاول بعقد مساق
ويكون دخول الزوج في ذلك مبطلا للطلاق واحدا كان او اثنتين او ثلثا والذي يدل على ان الزوج
يعدم الطليقة الواحدة كما يعدم الثلث ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن القسم بن محمد
عن رفاعه بن موسى قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل طلق امرأته بطلقة واحدة فبين منه ثم تزوجها اخر
فطلقها على اثنتين فبين منه ثم تزوجها اولا لم يخل له على ما قلنا قال على غير شئ ثم قال يا رفاعه كيف اذا
طلقها ثلثا ثم تزوجها ثانيا استقبل الطلاق اذا طلقها واحدة كانت على ثنتين فانها ما رواه احمد
بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن حماد بن عمار عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته بطلقة
واحدة ثم تزوجها حتى مضت عدتها ثم تزوجها مرة مات الرجل او طلقها فاحبها رجعا الاول

قال في هذه على طليقتين - وروى الحسن بن سعيد عن صفوان عن منصور بن ابي عبد الله عليه السلام في
 امرأة طلقها زوجها واحدة او اثنتين تركها حتى تصوم عدتها فتزوجها فيه فيؤت او يعاها فبترها
 الاول في هذه على ما يوافق الطلاق من غير ان يكون من طلاقها فيكون طلاقها من غير
 عن غيره بل من زواج غير الزوج عليه السلام ان عليا عليه السلام قال يقول في الرجل يطلق امرأته طليقة ثم
 يتزوجها بعد ذلك زوجها على ما في قوله طلاقا - احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن احمد عن عبد الله بن
 محمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته على الكتاب السنة فبين منه واحدة و
 تزوج زوجها فيه فيؤت منها او يطلقها فتزوج الى زوجها الاول انما يكون على طليقتين واحدة وقد
 كتب صدقها قال وجه في هذه الرواية واحد شين لهما ان يكون الزوج الثاني لم يدخل بها او يكون
 تزوج منه او يكون غير بالغ وان كان الزوج الاول لا يكون الزوج الثاني في جميع ذلك ومتى أخذ
 شوهر هذه الشروط لم يحل لها ان ترجع الى الاول اذا كانت الطليقة تامة وان رجعت الى الاول بعد
 الثانية والاولى لم يكن ذلك هاد ما لم تقدم والذي يدل على اعتبار هذه الشروط اني ذكرنا هاهنا
 رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن زياد عن ابن سنان عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام المرأة التي لا تحل له زوجها حتى تنكح زوجها غيره قال هي التي تطلق ثم ترجع فترى طلاقها
 فهي التي لا تحل له زوجها حتى تنكح زوجها غيره يذوق عسلها - صفوان عن ابن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
 في الرجل يطلق امرأته طليقة ثم يرجعها بعد انقضائها عدتها فاذا طلقها ثلث لم يحل له حتى تنكح زوجها
 فاذا انكحها فيه ولم يدخل بها وطلقها او مات عنها لم يحل له زوجها الاول حتى يذوق الاخر عسلها
 والذي يدل على انه يرى ان يكون الزوج بالقاء والتزوج دائما ما رواه محمد بن يعقوب عن صفوان
 اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن علي بن الفضل الواسطي قال كتب الى ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق
 امرأته بالطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجها غيره فتزوجها غلام لم يهمل قال لا حتى يبلغ وكتب اليه
 ما حدثه المبلوغ فقال لما اوجب على المؤمن الحدود وروى محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن عن عروبة
 سعيد عن مصدق بن حمزة عن عمار بن ابي طالب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته طليقة
 للعدّة ثم تزوجت منه هل يحل له زوجها الاول بعد ذلك قال لا حتى تزوج ثان - علي بن الحسن بن فضال
 محمد بن عبد الله بن زياد عن ابن ابي عمير عن حماد بن ابي اسحاق عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته
 طلقها فبات ثم تزوجها رجل آخر من بعد ذلك هل يحل له زوجها الاول قال لا حتى يدخل فيها فخرجت منه
 عن ابي بصير عن نوح عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحسن الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت لرجل طلق امرأته طلاقا لا يحل له حتى تنكح زوجها غيره فتزوجها رجل من بعد ذلك هل يحل له
 لان الله تعالى يقول فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها والمقعة ليس فيها طلاق
 محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسن بن صفوان عن محمد بن رضا بن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن فضال

نكاح الجلالة الحسين بن سعيد بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثلثا فبانت منه واراد
مراجعتها قال لها ان اريد ان ارجعك فتزوجي زوجا غيري فقلت له قد تزوجت زوجا غيري وحلت لك
نفسا بصدق فاولعها ويراجعها وكيف يصنع قال اذا كانت المرأة ثقة صدقت في قولها وارجع اليها
في الاختيار التي عقدتها فان تكون محمولة على ضرب من النكاح لا تدمر مدعيه من غير ان يكون الحال
ان ينفق فيها ما يوفى مذهبه يد على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابي عبد الله بن
عمر بن ثابت عن ابي عبد الله بن محمد بن ابي طالب لا اختلاف بيننا وبينهم على غير ما اطلقها
زوجها بطلاق او اثنتين فزوجها اخر فطلقها او مات عنها فلما انفقت يدتها تزوجها الا ولا يطلقها
هي عليها بقي من الطلاق وقال امير المؤمنين عليه السلام سبحانه الله اهدم ثلثا وليهدم واحدة ما في
مهد طهر من محبوب عن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله بن بكير عن زرارة بن ابي بصير قال سمعت
ابا جعفر عليه السلام يقول الطلاق الذي يحجه الله الذي يطلق الفقيه وهو العدل بين المرام والرجل ان يطلقها
في استحبال الطهر بشهادة شاهدين او اربعة من القدر ثم يتركها ثم ينفق ثلثه قودا فاذا رأت الدم في اول
قطرة من اثلاثه هم آخر القود لان الاطلاق بعد ثلاث سنة وعلى ذلك بغيرها فان شئت
تزوجته وحلت له فان فعل هذا بغير ما نكح هدم ما قبله وحلت بلا زوج فان راجعها قبل ان تترك
نفسها ثم طلقها ثلث مرات يراجعها ويطلقها لم تحل له الا بزوج هذه الرواية كدشبهه من جميع ما تقدم
من الروايات في هذا الباب لا يحل الا تحفل شيئا مما قلناه لكونها خالية من وجه الاحتمال مصرحة بعدم
الزوج الا ان طهرها عبد الله بن بكير وقد تقدمنا من الاخبار ما نفق اثرا وحين سئل عن هذه المسئلة
فما رواه الله من الراي لو كان سمع ذلك من زرارة لكان يقول حينئذ له الحسين بن هاشم وغيره من
الاهل بيته في ذلك شوكان يقول نعم رواية رفاعه حقة لا التايل ان رواية رفاعه تتفق انه
اذا كان بينهما زوج فقال هو عند ذلك هذا مما روي عن الله من الراي فعدل عن قوله في رواية رفاعه الى ان
فلا الزوج وغير الزوج سواء عندنا لما علم على التايل قال هذا مما روي عن الله من الراي من هذه
يخوزان يكون اسند ذلك الى زهران نضره لمذهب الذي في بر وانما رواه ان اصابعه لا يصلون ما يقول
برايه اسند اني من رواه عن ابي جعفر عليه السلام وليس عبد الله بن بكير معصوما لا يجوز هذا طريقا وقع منه
من التردد من اعتقاد مذهب الحق الى اعتقاد مذهب الفطرية ما هو معروف من مذهب والخلط في
ذلك اعظم من الغلط في اسنادا فباعتقاده حصة تشبه دخل عليه بعض اصحابنا بتمه عليهم السلام و
اذا كان الامر طما قلناه لم يفرق من هذه الرواية ايضا ما تقدمناه فان قيل لا يحتمل الاخبار
روى عن هاشم في الكتاب الكبير في كحل له حتى نكح زوجا غيره يد على خلاف ذلك ما ذكره من ان طلق
امرأته ثلث تطلقها طلاق السنة لا يحل له حتى نكح زوجا غيره لاها انما صنعت تفتيل طلاق العدة
وليس في طلاق السنة على وجهه قبله ليس في تلك الاخبار ما في ما تقدمناه لان الذي فيها ذكر حكم طلاق

وان من طلق امرأته ثلث طلاقات طلاق العدة لا خلاف حتى تنكح زوجا غيره وليس فيها صريح بان من طلق امرأته
ثلاث طلاقات للثمة مأكدة لان جهة دليل الخطاب دليل وهو ما قدمناه من الاخبار بانها مأكدة
المرأة من كمالها الطلاق عهد بن يعقوب بن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن عمار عن علي بن داود عن
ابراهيم بن ابي عمير عن ابي جعفر عن ابي اذينة عن محمد بن مسلم انه سأل ابا جعفر عليه السلام عن رجل قال لا
اشهدوا من طلقها باينة او بينة او بغير اولى قال هذا كله ليس بشي انما الطلاق ان يقول لها اطلق
بعد ما ظهر من محض ما قبل ان قال انت طالق او اعدي يريد بذلك الطلاق وينهد على ذلك الرجل
عليه السلام عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال الطلاق
ان يقول لها انت طالق من حميد بن زياد عن ابن سنان عن علي بن الحسن الطاطري عن الذي اجمعوا عليه في
الطلاق ان يقول انت طالق او اعدي ذكر انه قال العهد في حقه كيف يشهد على قوله اعدي قال يقول
اعدي **الحسن** ومحمد بن عمار هذا غلط ليس الطلاق الا كما روي بغير اعين ان يقول لها اطلق
من غير جامع انت طالق ويشهد شاهدان عدلين وكل ما سوى ذلك فهو ملغى قال الشيخ قدس الله روحه ما
نصف الاحاديث التي قد منهاها من قولهم اعدي يمكن حملها على وجه لا ينافي النصح على ما قال ابن سنان لا
قولهم اعدي انما يكون بمرأته اذا تقدمه قول الرجل انت طالق ثم يقول اعدي لان قولها اعدي
ليس بمعنى ان تقول من ايتها اعدي فلا بد من ان يقول لها اعدي في طلقك فلا مقابلا اذا ما اطلاق
لا يشهد القول الا ان يشهد هذا القول كالكتاب لها عن نزلها حكم الطلاق والواجب عليها ذلك ولو
ذلك من غير ان يتقدمه لفظ الطلاق لما كان بمرأته على ما قاله ابن سنان **باب** الوكالة في
الطلاق **الحسن** بن محمد بن عمار عن صفوان بن يحيى عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته
عن رجل جعل امرأته الى رجل قال اشهدوا اني قد جعلت امرأته نزلتي فلا يجوز لذلك الرجل ان يعظم
الحسين بن حميد عن علي بن النعمان عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل امرأته الى رجل
اشهدوا اني قد جعلت امرأته نزلتي فلا يطلقها الجوزة لك رنم الحسن بن علي بن فضال عن ابن مسكان
عن ابي هلال الرازي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل جعل رجلا طلاق امرأته اذا حاضت وطهرت وخرج
في الدواشنة انما بطل ما كان امره وان قد بذله في ذلك قال عليه السلام اهل البيت يعلمون الوكيل محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابي عبد الله عليه السلام في رجل
جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلق احدهما او الاخر فابى على ما عليكم ان يجيز ذلك حتى يجمعوا جميعا على الطلاق
منه من عدل من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شاذان عن ابي عبد الله بن عبد الرحمن عن محمد بن
عبد الله عليه السلام في رجل جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلق احدهما او الاخر فابى على ما عليكم ان يجيز ذلك حتى يجمعوا
على الطلاق جميعا ما قاما رواه محمد بن يعقوب بن الحسين بن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن حميد بن زياد
عن ابن سنان عن جميعا عن حماد بن عثمان عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز الوكالة في الطلاق فلا يثبت

لا جبر الاولة لان هذا الخبر محمول على ان زاد المان الرجل حاضرا في الياء لم يرجع تركه في الطلاق ولا خلاف
 الاولة فيها طلاق حاز ذلك في حال الغيبة للامتنان فتنافس الاخبار وقال ابو حنيفة ان العمل على الغيبة كرفه
 ان لا يجوز الكمال في الطلاق ولم يفضل وينبغي ان يكون العمل على الاخبار كالحاسب ما ذمناه والذي كشف
 عن ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى القطيعي قال بعث الى ابي الحسن الرضا عليه السلام وضم
 وعلما وادنا يدعي في حجة لابي موسى بن عبيد وحجة ليوث بن عبد الرحمن وامرهم ان يخرج عنه سكا
 يخافان ويترار فلا يوافقنا فلما ان اردت ان اخرج عن الباب بيدها فالتفتا بلباس عليا عليهما السلام
 هذا فقال ليس يوجب منع الا جبر فيه طبنا من قبل المصير عليه السلام قالوا ان الرضا عليه السلام
 هو اما ان يادر الله تعالى وامر بالمال بما مورثه صله اهل بيته وقهر محاربه وامر بدفع ثمنه لادبار الحرام
 ارجه بما سئله وامر ان يطلقها عنه وامر بهذا المال وامر ان يشهد على اهلها فها صفران بن يحيى
 اخبرني محمد بن عيسى احمد بن محمد بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام ان يطلق طلاق العدة محمد
 يعقوب بن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن ابي جعفر عن الفضل بن شاذان جميعا عن ابي عبد الله عليه السلام
 والحاج قال قال ابو عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته ان يرجع وقال لا يطلقون النطق في الاخرى
 حتى يمتها عنه عن عده من اصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي بصير عن عبد الكريم
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المراجعة في الجماع والا فاما في واحدة وقد استعفتنا من شرط طلاق
 ما يتعلق بذلك في كتابنا الكبير وفيما تقدم ثبوته ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين
 ابن ابي نصر عن جميل عن عبد الحميد الطائي عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجعة بغير جماع تكون رجعة
 قال نعم عن محمد بن الحسين عن ابي ابي نصر عن حماد بن عثمان عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت
 في الرجعة بغير جماع تكون رجعة قال نعم قال وجه في هذا الخبر من ان تركه رجعة بغير جماع يعقبر
 يعود الى ما كان عليه من عليك موافقتها ولو لا الرجعة لم يترك ذلك وليس الخبر ان يجوز له ان يطلقها تطليقة
 اخرى للعدة وان لم يرفع ونحن انما استبرأنا الواقعة فحين اراد ذلك فاما من لا يريد ذلك فليس له
 شرطه وقد تحصل الرجعة بانكار الطلاق والقبلة وان كان ذلك ليس كذلك وان اراد ان يطلقها
 عليها استوفينا في كتابنا الكبير ولا ينافي ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن محمد بن جميل
 وراج عن عبد الحميد بن عمار عن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته واشهد
 الرجعة ولم يجامع ثم طلق في آخر على السنة اثبت الطليقة الثانية بغير جماع قال نعم اذا هو شهد
 على الرجعة ولم يجامع كانت الطليقة ثانية عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سالت الرضا عليه السلام عن رجل
 طلق امرأته بشاهدين ثم راجعها ولم يجامعها بعد الرجعة حتى طهرت من حيضتها ثم طلقها على طهرها
 ارفع عليها الطليقة الثانية وقد راجعها ولم يجامعها قال نعم محمد بن الحسن بن عمار عن محمد بن عيسى
 ابي علي وراشد قال سالت المشافهة عن رجل طلق امرأته بشاهدين على طهر ثم سافر واشهد على رجعتها فلما قدم

طلقها من مبراج ايجرة طلقها لانهم قد جاز طلاقها لا يترتب هذه الاخبار ان له ان يطلقها طلاقا لعدة وهي لها
 تمنع ان يجوز له ان يطلقها طلاقا لعدة ونحن انما تمنع ان يجوز له ان يطلقها طلاقا لعدة فاما الا لعدة
 فلا بأس ان يطلقها بعد ذلك على ما تقدمت روايته محمد بن مسلم وعبد الحميد بن عوفان وغيرهما والذين يروون
 على ائمة ائمة من انه يجوز له ان يطلقها طلاقا لعدة وان لم يوافقها ما رواه علي بن الحسن بن فضال
 عن محمد بن خالد بن سفيان عن عمار بن محمد بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت لرجل طلق امرأته ثم راجعها
 ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها
 قال سفيان من قال طلقها ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها
 المعنى في هذا الخبر ان اذا طلقها ثلاث تطليقات في طهر واحد بينها حقان للعدة فلهما بين من المأثرت
 عليهما قد مضى وان لم يدخل بها لا يترتب راجعها جاز له ان يطلقها بطليقة اخرى السنة على ما بيناه وذلك
 غير موجب للحاصل لان الحاصل اذا راجعها لم يجوز له ان يطلقها بطليقة اخرى السنة على ما بينه حتى يضعها
 في طهرها وانما يجوز له ان يطلقها لعدة اذا وافقها بعد الرجعة على سببين القول فيه انشاء الله ولا ينافي
 ما في هذا الخبر ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن احمد بن الحسن عن ابيها عن عبد الله بن بكير عن ابي
 كهمر اسد هيم بن عبيد بن رجل من اهل واسط من اصحابنا قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني طلق امرأتي
 ثلثا في طهر بطليقة قال مرة فليراجعها لان الوجه في هذا الخبر ان عمل على ان يطلق بطليقة اخرى من غير رجعة
 لانا ما يجوز ذلك التولية لعدة في طهر واحد اذا راجع بين كل تطليقتين وان كان ذلك في طهر واحد
 على ما بيناه فاما ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته
 عن رجل طلق امرأته بطليقة على طهر ثم اسكنها في منزله حتى حاضت حبستين وطهرت ثم طلقها بطليقة على
 طهر قال هذا اذا حاضت حبستين من يوم طلقها الطليقة الاولى فقد حلت للزوج ولكن كيف اضمر
 او اعله هذا وفي كتاب علي عليه السلام ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله افقة
 في نفسي فقال لها فيما افقتك لعدة فزوجي طلقها وانما حاضت ثم اسكنها لا يسفحوا اذا طهرت وطهرت
 طلقن بطليقة اخرى ثم اسكنها لا يسفح الا اني يستخفون ويرى شحوى وشحوى وجسد حتى اذا طهرت
 الثالثة وطهرت طلقن الطليقة الثالثة قال فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله ايها المرأة لا تتردد
 حتى تحيض تلك حبستين مستافات فانك الحيض التي حبستها وانت في جباله فاقضى صدره منا
 الخبر من انرا اذا طلقها عند كل حبسة بطليقة فانها تعد من الطليقة لاوله المعنى في اذا طلقها ثانيا
 من غير رجعة فان لا يقع طلاقه ويكون عليها العدة من حيث الطليقة الاولى وما حكماء في آخر
 الخبر ما وجد في كتاب علي عليه السلام فيمنعت شيئا احدهما ان يكون انما جاز له ان لا يراجع ثم طلق فكان عليها
 العدة من عند الطليقة الاخرى اذا كانت الطليقات لعدة على ما بيناه والوجه ان يكون محو كل
 النية لان في النية من يجوز الطليقات لعدة واحدة بعد اخرى عند كل حبسة وان لم يراجع اصلها

ذلك موافقا لمن ذهب هذا المذهب والذي يدل على التفصيل الذي قدمناه من ان طلاق السنة يجوز
ذلك فيه كونه ذلك في طلاق العدة لا بعد الواقعة ما رواه محمد بن يحيى عن الحسن بن محبوب
عن حماد عن علي بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام قال الذي يطلق ثم يراجع ثم يطلق فلا يكون
فيما بين الطلاق والطلاق جوارح فذلك يقولون ان تروج زوجه فراجعها او لا فراجعها فراجعها
هو الذي خاف من بين الطلاق والطلاق وليس كذلك يقولون هذا التفصيل كيف يمكنكم مع الاختيار
فما على من هذا ويشتق منها تفصيلا ما قلناه من ما رواه اسمعيل بن محمد بن عيسى عن البرقي عن محمد
بن الحنفية عن شعيب الحداد اظنه عن ابي عبد الله عليه السلام وعن الملق بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام
طلاق امرأته تطليقة ثم يطلقها الثانية قبل ان يراجع قال ابي عبد الله عليه السلام لا يقع الطلاق الا بالثلاث
حواجر يراجع ويراجع وغير ذلك من الاخبار المقدمة واكثرها معت في الكمال الكبير لا يجوز لان
نفس هذه الاخبار الخبر الذي وينا مفصلا لاننا لم نفعل ذلك اطلاقا حكم الخبر بمفصل اصلا
اطلاقا ايضا حكم الاخبار المقدمة التي تضمنت جواز الطلاق من غير اتمامات الواقعة وذلك لا يجوز
على الوجه الذي ذكرناه على ان ما تضمن هذا الخبر المنع من جواز ايقاع تطليقة اخرى قبل المراجعة
ومن لا يجوز ذلك وانما يجوز بعد ما يكون فتم الواقعة الى المراجعة ثم ايقاع في صحة ايقاع طلاق العدة
على ما يثبت ما ثبت تقرير النفوذ في الطلاق محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن احمد بن محمد
ابو نصر قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل طلق امرأته على طهر من غير جماع واشهد اليوم رجلا ثم مكث
اياما ثم شهدا حرفا لما امران شهدا جميعا ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد
اسماعيل بن مزيع عن الرضا عليه السلام سالت عن فريقتين شهدتا في الطلاق فقال نعم ونعت من اول
التي اهدى وقال لا يجوز حتى شهدا جميعا فلا ينافي في الخبر الاول والى الوجه فيه ان يخل على جواز التفرق
في حال الاستئناس ولا في حال الحمل والشهادة فلا ينافي في الخبرين ^{انما} من طلق امرأته ثلث تطليقا
مع تمام الشرط في مجلس واحد وقت واحد محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي
عن جميل بن دراج عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الذي يطلق في حال الطهر في مجلس واحد ثلثا لا
واحدة محمد بن ابي عن الاشعثي عن محمد بن عبد الجبار محمد بن جعفر بن ابي العباس عن الرضا عن ابي عبد الله عليه السلام
عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابي بصير الاسدي عن محمد بن علي الحلبي عن محمد بن خنيس عن ابي عبد الله
قال الطلاق ثلثا في غير هذه ان كانت على طهر واحدة وان لم تكن على طهر فليس بشئ عن محمد بن زياد عن الحسن
محمد بن حماد عن جعفر بن ثاقبة عن علي بن حديد عن عبد الكريم بن عمرو عن الحسن بن علي بن البراء قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام اني انا يقولون ان الرجل اذا طلق امرأته مرة او مائة فاما هي واحدة وقد كان
يطلقها عنك ومن قال انكم اذا يقولون اذا طلق مرة او مائة فاما هي واحدة فقال هو كما بلغكم
عليه السلام بن فضال عن علي بن اسباط عن محمد بن جعفر عن زرارة عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في التي تطلق في

واستسنة من ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال من طلق امرأته ثلثا في مجلس
وغيرها مرة فليس بيني وبينه طلاق ولا طلاق مبداء الله بن عمر اطلق امرأته ثلثا في مجلس
فا بطل رسوالة صلى الله عليه وآله ذلك الاطلاق وقال كل شيء يخاف كتاب الله فهو الي كتاب الله وقال
لاطلاق لا فدية ويجعل ايضا ان يكون قوله ليس بيني وبينه طلاقا فالتا لا ذلك فدينها ان يرد الى
الواحدة والذى يكشف عما ذكرنا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سمعت ابا الحسن عليه السلام وهو يقول طلق عبد الله بن عمر امرأته ثلثا فجعلها رسول الله صلى الله
واحدة فردها الى الكتاب السنة الثامنة ما رواه محمد بن احمد بن يحيى بن احمد بن محمد عن معوية بن حكيم عن
منقبط الحنابلة عن الحسن بن زياد الصيقلي قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تشهد لمن طلق ثلثا في مجلس واحد
والجهرية هذه الرواية اربعة ما قدمناه من ان اذا كان الطلاق وقع في حال الحيض او حال السكر او في
الذكر او كان كل واحد من هذه الشرايط يخل بمفعول الطلاق فاما ما رواه علي بن ابي حمزة قال كتب عبد الله
بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام فقال يا ابا عبد الله عليه السلام اني ارجو ان يطلع امرأته ثلثا
سكينة واحدة على امرئ يجمع بينه وبينها طلاقا واحدة فكتب بخطه اخطا على ابي عبد الله عليه السلام
لا يلزمه الطلاق ويرد الى الكتاب السنة اثنا عشرة قال في هذه الرواية انها شاذة مخالفة لاحاديث
كثيرة قد مضت واما هذا حكم لا يبعد من مثله الاخبار الكثيرة ولو سلم لاحتمال ان يكون متناوئا لكان
سكرا او مجرا على الطلاق او غيرهما بذلك لان جميع ذلك يراعى في الطلاق على ما بيناه وعلى هذا
تلا في المختار فنفى ولا يحتاج الى حذف في هذا ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن احمد بن الحسن
ابيه عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسن بن رباط عن موسى بن بكر عن عمر بن حنظلة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اياكم والمطلقات ثلثا في مجلس واحد فانهم ذوات ازواج عن محمد بن الحسين عن محمد بن ابي
عمر عن حفص بن العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال اياكم والمطلقات ثلثا فانهم ذوات ازواج قالوا
في هذه الاخبار اربعة ان يحملها على ان اذا كان الطلاق واقعا في الحيض او على احد الوجوه التي قد مضت
ذكرها من ان اذا كان كذلك لا يقع الطلاق ويجوز ان يكون المراد بذلك من وقع طلاقه بشرط
ذلك اربعة ما يقع بدل على هذا المعنى ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ابي جعفر بن محمد بن فضال
عن ابي جعفر بن محمد بن علي بن الحسن بن رباط عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يبيح الله عليكم ان توطئوا الى اوصه الى الحلف
ان خرجت امرأتكم من الباب فثلثا فخرجت فدخل صاحبها منها ما شاء الله من الشقة فانه يراه
اسالك فاصحوا لولا انهم فليس كما ينبغي من الفت الى الصغرى قال سبحانه الله بامره فاما ان تزوج ولها
زوج فاما ما رواه ابي جعفر عن محمد بن الحسين عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن عليه السلام قال لا يبيح الله
واما ما مضى من رجل طلق امرأته ثلثا في مجلس واحد قال لا يبيح الله لكم من طلق امرأته ثلثا السنة
تعدبات منه فانم الفت الى فقال فلان لا يحسن ان يقول مثل هذا فلا ياتي بما تقدم من الاخبار ولا يات

انما قال ان من طلق امرأته ثلثة لثقة فقد بان منه وذلك لا يكون الا بان يبرقها على ما سئله النبي ^{عليه السلام}
 في ثلثة اوقات على الشرايط الثابتة في ذلك ومن طلق امرأته ثلثة في حالة واحدة لم يبرق الثالث على ما تقرر
 في السنة وثبت في الشهادة ما عالم يصرح عليكم بذلك المأل لضرب من التيقن وقال ما يقدم مقام ذلك
 من التيقن عليه قال ما رواه علي بن الحسن عن محمد واحمد بن الحسن عن ابيهما عن عباد بن بكير عن محمد
 بن ابراهيم عن ابي الحسن عليه السلام قال المطلقة ثلثة مشقة تهرت ما دامت عذتها هذا الخبر يجعل وجوب
 احدى ما لا يكون المراد ان من طلق كمال ثلثة لم يبرق بها واحدة وثبت المأثرة بينهما ما دامت في العدة
 والرجعة الثاني ان يكون محرم ما لم يبرق لان المأثرة موقوفة فانه ثبتت المأثرة بينهما وان كانت المطلقة
 باينة على ما بينه فما بعد ان شاء الله ^{سب} ان المخالف اذا طلق امرأته ثلثة وان لم يستوف ثلثة
 الطلاق كان ذلك واقعا احمد بن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن محمد البجلي قال كتبت الى جعفر ^{عليه السلام}
 مع بعض اصحابنا وانا في الجواب بجملة ثبت ما ذكرت من امر ابتك ونزوحها فاصح الله لك ما تحب صلا
 فاما ما ذكرت من ختمه بطلاقها غير مرة فانظر بربحك الله فانه كان من يتولاها ويقولون ان لا طلاق
 عليه لم يات امر اجمله وان كان من لا يتولاها ولا يقول يقولون فاختلقا منه فانه انما في الفراق بعينه
 عنه من اليمين في ابي مسروق عن بعض اصحابنا قال ذكر عند الرضا عليه السلام بعض العلويين من كان يتنقصه
 فقال اما انهم يقيم على حرام فكيف جعلت فقال وكيف في حرامه قال لا وقد طلقها فكيف طلقها قال
 طلقها وذلك في غير وقت عليه الحسن بن محمد بن جماعة عن جعفر بن طلحة والحسن بن عديس عن ابيان عن
 عبد الرحمن البصري عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة طلفت على غير السنة قال لا تزوج هذه المرأة لا
 تزوج بغير زوج عنه عن محمد بن زياد عن عباد بن عثمان قال سالت عن رجل طلق امرأته لغير مرة ثم امسك
 عنها حتى انقضت عدها هل يصح لى ان تزوجها قال نعم لا تترك المرأة بغير زوج عنه عن عباد بن
 جبلة قال حدثني غيره احد من اصحاب علي بن ابي حمزة انه سأل ابا الحسن م من المطلقة على غير السنة ان تزوج
 الرجل قال لا الزمتم من ذلك ما ارفوه انفسهم وتزوجهم قال يا بن بكير الحسن بن جماعة وجمعت
 جعفر بن جماعة وسئل عن امرأة طلفت على غير السنة الى ان تزوجها فقال نعم فقلت لا اليس علم ان علي بن
 مروي باكم والمطلقات ثلثة على غير السنة فانه ذوات الزواج فقال يا بن مروي علي بن ابي حمزة او سأل
 الناس قلت فابن مروي قال مروي على بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام انه قال الزمتم من ذلك اما الذي
 انفسهم وتزوجهم فان لا بأس علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الوليد والعباس بن زرارة عن يوسف بن يعقوب عن
 عبد الله بن علي عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يطلق امرأته ثلثة قال ان كان مستحقا بالطلاق الزمته
 ذلك عنه عن معاوية بن حكيم عن ابي مالك الحضرمي عن ابي العباس لبقيا قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام
 قال فقال لواء وعوان من طلق امرأته ثلثة في مجلس احد فقدمات منه محمد بن ابراهيم بن يحيى لا شري عن احمد
 محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله العلوي عن ابيه قال سالت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن تزويج المطلقة ثلثة

قال لا طلاق لكم لا يحل لغيركم وطلاقهم حين لم لا نكح لا نكح الثالث شيئا وهم يوجبونها فان قيل كيف
 حكم الله بطلاق الاحبار مع ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الحسين عن محمد بن ابي نعيم عن حماد بن
 الجهم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثلثا فادار رجل ان يزوجها كيف يصنع قال بانه فيقول
 ثلاثه فاذ اتم نعمتها ثلثه اشهر ثم خطبها الى نفسها الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن ابي
 عن شعيب بن حماد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل من مواليك يقول السلام وقد اراد ان يزوج امرأته
 قد وافقته واجبه بعض ثأنها وقد كان لها زوج فطلقها ثلثا على غير السنة فذكره ابي عبد الله عليه السلام
 حتى يستأمر له فتكون اثم قال ابو عبد الله عليه السلام هذا الفرج والمراد به شديده ومنه يكون الولد
 ومن ثأنها فلا يزوجها قاله الكافي في الذكر ثم من ان يقع الطلاق لما احتاج الى الاستبراء ولم يسه
 في خبر الثاني من تزويجها قيل ليس في الخبرين ان الله وطلقها كان معتقدا لوقوع الطلاق فاذا لم يكن ذلك
 واداهم حملها على من اعتقد تحريم الطلاق الثالث وكان معتقدا للحق فان طلاقه لا يقع حسب مقتضى
 الخبرين فان قيل وهذا ايه لا يصح لا نكح قد قلتم ان من طلق امرأته ثلثا فانه يقع منها واحد فينبغي له امر
 ان كان على ما قلتم فيحمل ان يكون المراد من طلق في حال الحيض فان احتاج ان ينقطع بها الطهر ثم يسجد على
 طلاقه بعد ذلك شاهد به حسب مقتضى الخبر ولا يكون قد شهد على الطلاق فيحتاج من يزوجها ان يشهد باللفظ
 بطلاقها ليقع بذلك الفرقة ويقتضيه ذلك والا كان العقد بعد ثأنها مستقرا فاسبب طلاق الغائب
 محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزيق عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن محمد
 قال سألته عن الرجل يطلق امرأته وهو غايب لا يجوز طلاقه على كل حال وقعت امرأته من يزوجها الحسين
 بن سعيد عن ابن ابي عمير عن احمد بن محمد عن جميل بن دراج عن اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال حمى
 ثلثين الرجل على كل حال الحامل والبق لم يدخل بها والغايب منها زوجها والتم لم تحق والتم قد بعث
 من الحيض علي بن الحسن عن ابيه عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسن بن رباط عن هاشم بن
 حيان عن ابي سعيد المكايري عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يطلق امرأته وهو غايب فيقيم
 ان يزوجها كانت طامنا لا يجوز قال الشيخ قد اشترط روجه هذه الاخبار وجاءت ما مر من جواز طلاق الغائب
 في كل حاله ينبغي ان يفيد بان يكون قد اتم غيبته شهر فضا عدا تيد على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن سعد بن ابي حمزة عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن حسين بن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا تغايبه الا ان يطلقها تركها شهرا ولا ياتي هذا الا بها رواه الحسين بن سعيد عن احمد بن محمد
 عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال الرجل اذا خرج من منزله الى السفر فليس ان يطلق حتى
 ثلثة اشهر محمد بن ابي حنبل عن احمد بن محمد بن الحسين عن صفوان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 الغايب يطلق ترك غيبته قال خمسة اشهر او ستة اشهر فذلك قال ثلثة اشهر لان الوجه في الجمع
 بين هذين الخبرين والخبر الاول ان يقول الحكم بخلافه في مادة الغائب في الحيض فيعلم من حال المرأة

انها تحيض في كل شهر خمسة اجزاء لان يطلق بعد افضاء الشهر ومن يعلم انها لا تحيض الا في كل شهر خمسة اجزاء
 ان شهرها خمسة اجزاء لان يطلقها الا بعد مضي هذه المدة فكان المراجع في جواز ذلك مضي خمسة اجزاء لان شهرها
 او يقر بها فيه جماع وذلك يختلف على ما قلناه في باب ان من قدم مائة من مائة يجوز طلاقه في كل شهر
 عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طلق
 من امرأة ستة او سبعة او اكثر ثم قدم ومارا طلاقها وكانت حائضا تركها حتى يظهر من طهر ثم يطلقها اذا
 طهر واهل البيت يقولون احمد بن محمد عن ابن فضال عن حجاج الحنابلة قال سالت ابا عبد الله
 عن رجل كان في غوطا دخل المهرجا معه بشاهدين طار استقبله امرأتان ابنتاهما على طهر فقال
 ينع بها طلاق قال وجب في هذا الخبر ان يحد على ما تقدم في الخبر الاول من ان المهرج يقع طلاقه من حين كان
 حائضا لانها لو كانت طاهرا لوقع الطلاق كما كان يقع لم يكن ما يبا اصلا ويجعل انصران يكون المهرج حائضا
 من ما بين من زوجته في طهر فبها فيه جماع واعد وى بعد في ذلك الطهر المهرجوان يطلقها الا بعد سبعة اشهر
 في طلاق التي لم يدخل بها محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله بن ابي عمير عن جميل عن بعض اصحابنا
 عن احمد بن علي بن محمد قال اذا طلق المرأة التي لم يدخل بها بائنة بطلقة واحدة عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طلق الرجل المرأة قبل ان يدخل بها فليس عليها
 مدة تخرج من ساعتها ان شاءت ويدينها بطلقة واحدة وان كان في مهرها مهر اطلاق نصف ما فرض من
 صبر من ابي علي بن محمد بن الحسن بن علي بن عبد الله بن عيسى بن هشام عن ثابته بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 قال اذا تزوج الرجل المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فليس عليها مدة وتزوج مؤثقات من ساعتها في
 بطلقة واحدة قال ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحسن عن سيف بن عميرة عن عبد الله بن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقها زوجها ثلثا قبل ان يدخل بها قال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فلا يزوجها الا
 الاولى التي تضمنت اثنتين بواحدة لان المعنى في هذا الخبر انه اذا كان في مهرها مهر اطلاق تركت كل مرة طلقها
 قبل ان يدخل بها فانها لو طلقها هذه لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والى ذلك ما قلناه ما رواه علي بن الحسن
 فضال عن يعقوب بن محمد بن ابي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم وحماد بن عمار عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 في طلاق امرأتين ثم تركها حتى انقضت عدتهما ثم تزوجها ثم طلقها من قبل ان يدخل بها فليس عليها الا
 واحدة عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 في طلاق امرأتين ثم تركها حتى انقضت عدتهما ثم تزوجها ثم طلقها من قبل ان يدخل بها فليس عليها الا واحدة
 عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 في طلاق امرأتين ثم تركها حتى انقضت عدتهما ثم تزوجها ثم طلقها من قبل ان يدخل بها فليس عليها الا واحدة
 عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 في طلاق امرأتين ثم تركها حتى انقضت عدتهما ثم تزوجها ثم طلقها من قبل ان يدخل بها فليس عليها الا واحدة

[illegible]

قال محمد بن خالد بن النضر قال بلغ عشرين سنة من عقد من اخطبنا عن ابي عبد الله محمد بن علي بن خالد بن علي بن ابراهيم
عن ابي جهم عن حماد بن عيسى عن سماعة قال سألته عن طلاق العتلم ولم يحل ولم يصدقه قال اذا هو طلق
فستدوم مع القصد فيه وهو ما لا ينافي وهو جائز فانما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن
اسحق بن محمد بن الفضل عن ابي القاسم الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس طلاق الصبي بطلاق
لغيره ولا وليه لان وجه في هذا الخبر ان قوله لا ينفك ولا يحسن الطلاق لان ذلك معتبر
بوضع طلاقه يد على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن عذبة عن ابي عبد الله عن ابن بكير عن ابي عبد الله
قال يجوز طلاق العتلم اذا كان قد عقل ووصيه صدقة وان لم يحل لم يصدقه عن سماعة قال سألته
عن طلاق العتلم ولم يحل ولم يصدقه فقال اذا طلق لانه ووضعت الصدقة في موضعها وحققا
وهو جائز وقد حده ذلك بعشرين فصاعدا على ما رواه في كتابنا الكبير وطلاقه
محمد بن يعقوب عن محمد بن زياد عن ابي سماعة عن ابي عبد الله بن جليل عن ابي عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله
وراه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز طلاق العتلم ويجوز مكاحه عنه من محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
عن ابن محبوب عن عبد الله بن بكير عن محمد بن زياد قال سألته انما عبد الله عليه السلام عن المني
ان يطلق امرأته في تلك الحال قال لا ولكن ان يتزوج ان شاء وان دخل بها ورثته وان لم يدخلها
فكاحه بط من محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابي فضال عن ابن بكير عن محمد بن زياد عن ابي عبد الله
قال ليس للمني ان يطلق ولا ان يتزوج منه من علي بن ابي حمزة عن ابن محبوب عن ابي رباح عن محمد بن زياد عن
عليه السلام قال ليس للمني ان يطلق ولا ان يتزوج فانه يتزوج ودخل بها فهو جائز وان لم يدخل
بها حق ما فيه من فكاكه بط ولا مهر لها ولا ميراث فانما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
عن ابي عبد الله بن محمد بن حماد عن علي بن ابي حمزة عن الرجل يخطب المني فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه
قال نعم وان مات ورثته وان مات لم يرثها ولا ياتي بالاحبار الاول لان الوجه في الجمع بينهما ان المحل
الاحبار الاول طلاقه ليس لان يطلقها طلاقا يقطع الموارث بينهما لان الطلاق على حد بغير حجة
بأن وفي جميع كتب الموارث بينهما اذا وقع في حال المرض فالمرء يخرج من العدة فاذا خرجت من
العدة فان المأة تزني فبما بينهما وبين سنة ما لم يتزوج فاذا تزوجت فقطع ميراثها منه وان
لم يتزوج ورثته الى سنة فاذا مضت السنة كاملة بطل اي ميراثها منه والعقد على ذلك
ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن ابراهيم بن ربيع الاصح عن ابي عبد الله
وقال في بطنه كلام على ما رواه في كتابنا عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا طلق الرجل امرأته ففكها في مرضه
فرضها منه حتى نفقت عدتها فانما تزني ما لم يتزوج فان كانت تزوجت بعدا ففكاك
العدة فانما لا تزني عنه من ابي طاهر الاسدي عن محمد بن عبد الجبار والبراد عن ابي عبد الله بن محمد بن
اسحق بن الفضل بن شاذان عن محمد بن زياد عن ابي سماعة عن ابي عبد الله بن محمد بن الفضل بن الحاج

[illegible]

ابو بصير عن ابي عبد الله قال تقول علي عليه السلام في امه طلقها زوجها تطلقين ثم في غيرها جملته محمد بن جعفر
 عن علي بن ابراهيم عن ابي عزيان عن ابي عبد الله عن حماد عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل حر كات
 تحة امه طلقها باناء ثم اشتراها هل يحل له ان يطلقها قال لا نعم علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عن حاتم قال سالت عن رجل تزوج امرأة مملوكة ثم طلقها خراشتمها بعد حل محله بعد ذلك قال لا
 تنكح زوجها غيره عن ابي الحسن بن محمد عن ابي عبد الله عن الحسن بن محمد عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
 امرأة في رجل تحة امه طلقها تطلقه ثم اشتراها بعد ذلك لا يصح له ان ينكحها حتى تزوج غيرها
 مع حق من حل في مثل ما خرجت منه فانما اراد احمد بن محمد بن عيسى عن ابي الحسن بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله
 عن عبد الله عن ابي بصير قال قال ابي عبد الله عليه السلام رجل كات تحة امه طلقها طلاقا باناء ثم اشتراها
 زوجها هل يحل له ان يطلقها زوجها والمهر والعبد في هذه المدة سواء فلا ياتي في هذا الخبر ما قد قلناه
 من الاخبار لان قوله عليه السلام طلقها تطلقه باناء يحصل ان يكون تطلقه واحدة وتكون قد خرجت من العتق
 فصار باناء ثم وجعل ان يكون طلقها تطلقه واحدة على طريق المباشرة او التلخيص على ما بينا في غير
 تطلقه باناء واذا حصل ذلك حل له وطبها وان لم تزوج زوجها اخر على قول الجمهور فخرجها من الحل ثم
 يفيد ان الذي يبيع الزوج هو الشراء الا غير ولا يفيد ان يبيع ذلك قبل ان تزوج زوجها اخر او بعده واذا
 لم يفد ذلك حملنا على ان اذا اشتراها وخرجها من رجل اخر وحلها فان طلقها او مات عنها حل لها وطبها
 وطبها بالشراء المتقدم ويكون قوله للمهر والعبد سواء معناه ان الحر اذا كات تحة امه او عبد كات تحة
 امه وطلى كل واحد منهما زوجة تطلقين فلا حل له حتى تنكح زوجها اخر وعلى هذا الوجه لا ياتي في تقدم
 من الاخبار بانما اتفق الحكم المملوك حكم الحر فيما ذكرناه - احمد بن محمد بن عيسى عن ابي الحسن بن محمد بن عيسى
 عن ابي عبد الله عن محمد بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال المملوك اذا كات تحة مملوكة تطلقها ثم اعتقها احبها كان بمده
 على واحدة عنه عن ابي عبد الله عن ابي الحسن عليه السلام قال ابو عبد الله عليه السلام في العبد يكون تحة امه طلقها تطلقه
 ثم اعتقا جميعا كات تحة على تطلقه واحدة - احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله الدارقي عن احمد بن محمد بن
 ابي بصير عن احمد بن زناد عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن رجل تزوج عبد امه ثم يبدلها رجل امه
 ثم يبدل الرجل في امه فبطلت عن عبد ثم يبدلها وواقعها ثم يبدلها الى عبد ثم يبدلها عبد فبطلت عن ابي
 عبد يكون غرا السيد الجارية عن زوجها مرتين طلاقا فلا حل له حتى تنكح زوجها اخر ام لا فلا يحل له
 لا ينكح الا الشيخ قد اختلف في ذلك لا يملك الا ما كان يملك من زوج اخر نكحها ثم يطلقها او يموت
 منها فحل له عند ذلك انما اراد احمد بن محمد بن عيسى عن ابي الحسن بن محمد بن عيسى عن ابي الحسن بن محمد بن عيسى
 انا عبد الله عليه السلام عن حماد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل تزوج عبد امه
 فلا ياتي في ما قلناه من الاخبار الا في ما هوها ان كان طلقها تطلقه واحدة او تطلقين واذا لم يكن ذلك
 طاهر حملناه على ان اذا كان طلقها تطلقه واحدة فان رجعت له ان يزوجها قبل ان تزوج غيرها

[illegible]

فقلت يا عبد الله انك لا يجوز للرجل ان ياخذ من الخنثى حتى تكمل هذا الكرم كرفه لا اذا قالت لا
 الطبع فيك من المان ياخذ منها ما وجد الحسين بن سعيد عن محمد بن عبد الله عن جليل بن راج عن محمد بن
 مسلم عن محمد بن عيسى قال اذا قالت المرأة لزوجها اجله لا اطيع لك امر افسد او غير منسج من المان ياخذ
 ويغير عليها حصة على الحسن بن احمد بن الحسن عن محمد بن عبد الله عن علي بن عبد الله عن بعض اصحابنا عن
 عبد الله بن عيسى عن محمد بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال الخلع طليقة باينة ليس فيها حصة كما
 نزل ان لا يكون الا على مثل موضع الطلاق اما طاهر او اما حائل لا يشهد به الشفع قدس سره الله
 اخبرني في هذا الباب الخنثى لا بد منها من ان تنبع بالطلاق وهو مذهب جعفر بن سماعة والحسين بن
 سماعة وعلي بن ابي طالب وابي حنيفة من المتقدمين ومنه عن الحسن بن الحسين عن المتأخرين فاما المتأخرين من
 اصحابنا المتقدمين فليس اعرف لهم شيئا في العمل به ولا يعرفونهم اكثر من الروايات التي ذكرناها وما
 يجوز ان يكونوا رويوها على الوجه الذي ذكرها فيها بعد وان كان متباهاً وعليها ما قلناه والذين
 على حصة ما ذهبنا اليه ما روي عن علي بن الحسن بن فضال عن علي بن الحكم وابراهيم بن ابي بكر عن ابي صالح عن حماد
 بن بكر عن ابي الحسن عليه السلام قال الخنثى يتبعها الطلاق ما اخرج عنها فان قيل ما الوجه في هذا
 التوجه ذكرتها وما تضمنته من الخلع طليقة باينة وانما عقد عليها بعد ذلك كانت مودة طليقة
 وانما لا يحتاج الى ان يتبع بطلاق وما جرى ذلك من الاحكام قيل لا الوجه في هذه الروايات انها
 على ضرب من النية لا كما موافقة لمذهب العامة وقد ذكرنا عليهم السلام ذلك في قوله ولو كان الامر
 بيننا وبينكم لكانت المرأة طلاقاً وقد قلنا في رواية الحلبي ابي بصير ذلك وهذا وجه في تأويل الاحكام
 واستدل من ذهب اصحابنا المتقدمين على حصة ما ذهبنا اليه بقوله عبد الله عليه السلام لو كان الامر
 بيننا وبينكم لكانت المرأة طلاقاً واستدل الحسن بن محمد بن سماعة وغيره بان طلاقاً قد يقع الطلاق بشرط
 والخلع من شرطه ان يقول الرجل ان رجعت فبأهلك يعنيك وهذا شرط فينبغي ان لا يقع
 به فرفقه واستدل بعض اصحابنا بما روي عن الحسن بن ابراهيم بن ابي بكر عن محمد بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 عليه السلام ما سمعته منه يشبه قول الناصر في النقية وما سمعته من لا يشبه قول الناس فلا نقية فيه وانقول
 الخلع يقع به بينونة يشبه قول الناصر فينبغي ان يكون محققاً للنقية فالذي يدل على ذلك انهم ما روي
 احمد بن محمد بن الحسين عن محمد بن ابي بصير عن محمد بن ابراهيم عن ابي بصير عن ابي جعفر
 عليه السلام لا يكون الخلع حقيقاً الا اطيع لك امر او ملك فمما لا يتم لك حد الذي تطلقين فاذا قالت
 فقلت بعد ذلك اني فعلت ما امرتني به من فليل او كبر لا يكون ذلك الا بعد سلطان فاذ افعلك
 من مذهبنا من غير ان يقول الا فاما ما روي عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
 بن ابي الحسن عليه السلام ما روي عن نساء وزوجها او خلع منه بشهادة شاهدين على اظهر من غيرهما على اثنين
 بدلتهم في امره فالمرء يتبعها الطلاق خلافتين منه فان شاء ان يرد اليها ما اخذ منها فيكون امره مثل

قلت انفقوا على ما لا يبين حقيقتهما بالطلاق قال ليس ذلك اذ اخلع قلت نبي منكم ما هم قال وجه في هذا
ايضا ما قد عناه من موطأ النقية ويكون قولك ليس لك اذ اخلع يعقدهم ولا يكون المراد بذلك اخلع
ليخرج منها والدي كسفر ما قد عناه من خروج ذلك المخرج النقية ما رواه احمد بن محمد بن عمار بن
عبد بن سليمان بن خالد قال اريت ان هو طلقها بعد ما خاضها الجور عليها قال ولا امر بطلاقها وقد عناه
الطالع ولو كان الاصل الاصل هو طلاقها قال حسبكم الميارات محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عمار بن محمد
عن احمد بن محمد بن الفضل عن ابى الصباح الكاظمي قال لا يرد الله عليكم ان بارأ المرأة زوجها حتى
وهو خاطب من الخطاب على الحسن بن فضال عن احمد بن محمد بن محمد بن عبد الله عن علي بن زيد عن بعض
بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال الميارات نطقية
بانية ولا يخرج من ذلك الرجعة وقال لا يكون الا على مثل موضع الطلاق اما طاهر او اما حرام
يشهد من غيره من ثلثي من الحسن بن محبوب عن علي بن ثابت عن محمد بن خالد عن ابي جعفر عليه السلام يقول الميارات
بين مناعها من عوطا ولا مية فبينها لان العصة منها فبانت ساعة كان ذلك منها ومن الزوج
عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال الميارات نبي من ان يبينها الطلاق
فان يبين الحق هذه الاخبار وروناها على ما رويت وليس العمل على طاهرها لان الميارات ليس يقع لها فتر
من فوطلا فاني توجب ضرب من الطلاق في ان يقع بان لا يملك معه الرجعة وهو مذهب جميع فقهاء
اصحابنا المتقدمين منهم والمتأخرين لا نعلم خلافا بينهم في ذلك والوجه في هذه الاخبار ان الميارات
التي ما وقع لهذه القامة ولما نقلها بها **باب** الا لا يحق بالولد من الام محمد بن يعقوب بن علي
الاشعري عن الحسن بن علي بن القاسم بن عمار عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال والولد ان يرد
او لا هو كالما دام الولد في الرضاع فهو من الابوين باسوة واذا فطم فلا يحق خبر من الام فاذا ما
الاب في الام احق من العصة فان وجد الاب من يرضع باربعة دراهم وقال الامام ارضعه الا حجة
دراهم فان لم يكن يرضع منها الا ان ذلك جله وارفعه بتركه مع امه فانما رواه محمد بن يعقوب بن علي
ابراهيم عن علي بن محمد القاسمي عن القسم بن محمد بن المغيرة عن ذكره قال سئل ابي عبد الله عليه السلام عن رجل
طلق امرأته وبنتها ولدا بها احق بالولد قال المرأة احق بالولد علم فتزوج قال وجه في ذلك الخبر احد
احدهما انها احق اذ ارضيت بمثل الاجرة التي ياخذها الفخيم رضاء الولد فربينة يدل على ذلك ما
رواه محمد بن يعقوب بن الحسن بن محمد بن محمد بن علي بن الحسن بن فضال عن القاسم بن فضال قال قلت لابي عبد الله
الرجل احق بولد ام المرأة فقال لا بل الرجل فان قالت المرأة فزوجها الفخيم لغيرها انا ارضع ابني فاما
من يرضع فواخبر محمد بن يعقوب بن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن فضال عن محمد بن فضال
عن ابى الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طلق الرجل المرأة وهي حلي الفخيم احق بضعها
واما الرضعة لغيرها احق ايضا **باب** الميارات محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن فضال عن محمد بن فضال

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

انه لا يخلو للزوج عايناً ما يكون ما كذا نفسها ^ب من المسخاضة ^ب من غير
 عهد حكيم عن جميل بن معقل صاحبنا من احد ما عليه السلام انما المسخاضة بالدم اذا كان من الحيض
 بالسنون وان سبقته البهائم اشبه فلم يعرف ايام حيضها فان ذلك يقع لان دم الحيض غليظ خاد
 والاسخاضة دم اصفر رقيق فاما ^ب محمد بن يعقوب عن عدي بن صاحبنا عن سهل بن زياد عن حماد
 محمد بن عبد الكريم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال مرة المسخاضة التي تظهر ثلثة اشهر
 التي تخرج فيقيم حيضها ثلثة قروا والفرج جمع الدم بين الحيضين ^ب عن ابي ابراهيم عن ابي بصير
 عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال مرة المرأة التي لا تحيض والمسخاضة التي لا تظهر ثلثة اشهر
 ومرة التي تحيض فيقيم حيضها ثلثة قروا قال في الجمع بين هذه الاخبار انه اذا امكن المسخاضة
 معرفة ايام حيضها فعليها ان تقبل الاقراء التي لا طهر واولم بمكبتها ذلك لاشتباه الدم عليها
 فيحيها ان فقدت ثلثة اشهر ما تقبضه الحيض الاخير ان ^ب سب ان المطلقة الرجعية لا يجوز
 ان يخرج الا بادي زوجها ولا يجوز ارجاعها ^ب محمد بن يعقوب عن علي بن ابي حمزة عن ابن ابي عمير عن
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينفق المطلقة ان تخرج الا بادي زوجها حتى تنقضي عدتها فلو قد
 او ثلثة اشهر ^ب عن ابراهيم بن ابيه عن حماد بن عيسى عن عمارة قال سالت عن المطلقة ان فقدت في بيتها
 لا تخرج وان ارادت براءة خرجت بعد نصف الليل ولا تخرج لها رول ^ب عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 وسالت عن الموفى منها زوجها اكلان في قولهم خرج ان شئت فاقترعوا ^ب محمد بن يعقوب عن محمد بن ابي
 الفضل بن شاذان ^ب ابي علي الاثرى عن محمد بن عبد الحيا ^ب عن صفوان عن الهادي عن محمد بن مسلم قال سالت
 في قضية الحقوق فقد الخبر بمحمد بن ابي حمزة عن احمد بن محمد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 في ذلك على ما ^ب كتابي ^ب والاثاني ان يجوز لها ان تطوع اذا اذن لها زوجها ان لا يطاع في ذلك ما
 رواه محمد بن يعقوب عن حماد بن زياد عن ابي حمزة عن محمد بن زياد عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله
 قال سمعت يقول المطلقة خرج في عدتها ان طابت فزوجها او فاما ما يقضي الخبر من انه يجوز لها ان
 الحقوق فيبقى ان يحمل على التفصيل الذي يقتضيه خبر طاعة من ان يجوز لها ذلك اذا خرجت بعد
 الليل وتزوج الى بيتها في الليل وذلك هو الاصل ^ب ما سبب ان اطلقها التطليقة الثالثة لم يذكر عليه
 نقضها ولا سكاها ^ب محمد بن يعقوب عن محمد بن ابراهيم عن احمد بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي جعفر عليه السلام قال المطلقة ثلثة اشهر لا تقبض ^ب في الاصل ذلك لقولها زوجها ^ب عن حماد
 عن ابي حمزة عن محمد بن زياد عن عمارة بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن المطلقة ثلثة اشهر
 هل لها سكنة ^ب في ثلثة اشهر ^ب احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابي سنان قال سالت ابي عبد الله
 عن المطلقة ثلثة اشهر هل لها سكنة او نفقة قال نعم ^ب قال في خبر هذا الخبر احد شيان احدهما ان يكون محملاً
 لا سكا ^ب ولا يجاب ^ب الثاني ان يكون المراد به ان كانت حاملاً لا يدعى ذلك ما رواه احمد بن محمد

في غير من سجد من غير عبد الله عليكم انتم ساد من المطلقة قلنا لها الفقه واسكنوا الرجل في قلنا
 قلنا لا يا محمد ان عبد الله فوان وهما طهران محمد بن يعقوب وسكنوا فيهم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
 بن ابي عمير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه من حرة امه او عبد لله حرة كم طلاقا وكم عدتها في الطينة
 في الطينة في الطلاق فان كانت حرة طلاقا قلنا لا ومعدتها طرة او ان كان حرة امه فطلاقا فطلاقا في
 معدتها فوان الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضل عن ابي الحسن الماضى عليه السلام قال طلاقا واثمة فطلاقا في
 حضانة ما كانت قد تعدت عن الحيض فعدتها شهر ونصف ما رهاه احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال
 عن محمد بن فضال عن صالح بن لبث بن الجوزي والبراءة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام فعدت الامة من ما اعيد
 جنة ولا يابا في طهرين الا واما لا فعدتها الا ان الاعتبار بالفر الذي هو الطهر اذا كان كذلك فحصة و
 يحصل فوان الفر الذي طهرها فيه والفر الذي عبد الحرة ويكون قوله في الجواب المقدم فعدتها حصة في الجواب
 به اذا دخلت في الحصة الثانية فكون عدتها حصة قلنا في هذه الحرة في الامة اذا اطلقت
 انكم عدتها الحسين بن سعيد عن ابي ابي عمير عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام كانت تحت رجل
 فطلقها ثم اعقت واعتد عدتها الحرة ما رهاه احمد بن محمد بن سعيد عن محمد بن
 مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا طلق الحرة المملوكة فاعتقت بعض عدتها منه ثم اعقت فالحرة اعتدت عدتها المملوكة
 فلا يابا في هذه الا ان كان في الجمع بينهما هو انما اذا اطلقت الامة المطلقة الامة التي يملك معها اجبتها
 ثم اعقت بعد ذلك فانه يكون عدتها عدتها الحرة واذا اطلقت المطلقة الثانية التي ينقطع معها العصمة
 معور عدتها من الامة يدل على هذا الفصيل ما رهاه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابي ابي
 الخازم عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام في امر تحت حوطها على طهر بغير حياض فطلقها ثم اعقت بعد طهرها
 بشئين يوما ولم تقص عدتها فقال اذا اعقت قبل ان تقص عدتها اعتدت عدتها الحرة من اليوم الذي
 طهرها ولم عليها الرجعة قبل انقصاء العدتين فان طهرها فطلقها فطلقها واحدة بعد واحدة ثم اعقت قبل
 انقصاء عدتها فلا رجعة لزوجها وعدتها من الامة ما سب عن محمد بن يعقوب عن الحسن بن
 محمد عن محمد بن الحسن بن علي بن ابيان عن زرارة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن عدتها المختلعة كم هي
 عدتها المختلعة ولا تسعة في بيتها والمباراة بمنزلة المختلعة عنه عن محمد بن زياد عن الحسن بن محمد بن جعفر
 بن سماعة عن داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام في المختلعة قال عدتها من المطلقة وتعد في بيتها
 المختلعة بمنزلة المباراة سعد بن عبد الله بن داود بن علي بن داود بن ابي مكي عن ابي بصير عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال من المباراة والمختلعة والحرة المطلقة ويعتد في بيعت انزواجهن فاما ما
 رهاه الحسن بن محبوب عن ابي بكر بن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال من المختلعة خمسة واربعون يوما
 فعدتها المختلعة وحدها انما كانت المختلعة امه وهي من لا تحيض مثلها الحيض في عدتها خمسة
 واربعون يوما فاذا طهرها رجعتا والرجعة لغيره ان يكون له من محض ما باراة من فادتها ان تحيض في

هذه العدة ثلث حصص وخمسة وان يكون يوم ثاوي الوجدان لا ينافي الاخبار ولا لا
الحقن والامة منه اذ انما في سن من الحقن لم تكن عليها عدة محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن رجل
عن زياد عن ابن ابي جراح عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو عبد الله عليه السلام يزوج على
كل طلاق اثنى اثنين وستة الا حقن قال قلت وما حدة عدة اذا اطلقها الزوج من نكاح من غير طلاق
والتي هي ستة من الحقن وستة الا حقن قلت وما حدة عدة اذا كان لها حقن ستة من غير طلاق
عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابن محبوب عن حماد بن عثمان عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في حصة اثنى اثنين
مطهرات اثنى اثنين من الحقن ليس عليها عدة وان دخل بها من غير طلاق عن محمد بن ابي الخطاب
المراد جميعا وحده زياد عن ابن سماعة عن صفوان عن محمد بن حكيم عن محمد بن مسلم عن ابي بصير قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام لعدة عليها ما رواه ابن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن ابي حمزة عن رجل
يبيع قال عدة الطهر ثلث الحقن ثلث اشهر والنفقة فعدت من الحقن ثلث اشهر فالرجع في هذا الخبر وما
يرد في معناه المنفقط لطلاق الحقن لم تبلغ الحقن والنفقة فعدت من ان عليها العدة ثلث اشهر فلهذا
على انها اذا كانت مثلها الحقن لان الله تعالى شهد ذلك وفيه بالربية قال الله تعالى الا ننبأكم
عن شئنا ان اوتيم فعدت ثلث اشهر واللا في الحقن فلهذا في الجواب لعدة ثلث اشهر ان تكون منها
وكذلك كان التقدير في قوله واللا في لم يحض اي فعدت ثلث اشهر وانما حدة الكفارة بالطلاق في طهر
وجازت الاخبار الاول اربع مبنية لذلك ومؤكد وهذا اول ما قاله الحسن بن سماعة في حصة اثنى اثنين
على هؤلاء كلهم وانما سقط عن الامة العدة لان هذا تخصيص منه في الاما من مبرور دليل والآية في
منه محمد بن حكيم عن صفوان عن ابي عبد الله عليه السلام في حصة اثنى اثنين وهو مطابق
القران وقد استوفينا ما رواه ابا جراح في حصة اثنى اثنين من الاخبار كتابنا الكبير وحله ما اوردناه وفي حصة
ان شاء الله تعالى ما رواه ابي بصير عن ابي بصير عن ابي جراح عن ابي عبد الله عليه السلام محمد بن يعقوب عن
محمد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال في حصة اثنى اثنين
عليكم في الحصة منها زوجا ولم يمسها قال لا تنكح حتى تنقضي شهر وعشرة النكح هذا هو الخبر
سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يزوج امرأة لم ينكحها
قال لها نصف مهرها المباحات كما لا عليها العدة كما قلنا عن صفوان عن محمد بن بكر عن ابي عبد الله
بن زرارة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فعدت له عدة ان يملك او لا
او طلقها فلما نصف المهر وعليها العدة كما قلنا ولها المهر خمسة عن ابي عبد الله عليه السلام عن حماد عن ابي عبد الله
عبد الله عليه السلام قال لا يملك ويحلها فعدت من طهرها نصف طهرها ولها المهر نصف
العدة قال ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن محمد بن عيسى الطاطبي قال قال
الرضا عليه السلام في رجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها قال لا عدة عليها وان كان من المهر

[illegible]

تزوج امرأة ثم ماتت وعرض على العدة فملاها فمضى الصداق وتزوج من أخرى فماتت في ذلك
من فمضاهيها من أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام في هذه الأخبار والعدة واليهام الأول
الأول لأن الأخبار الأولى مطابقة لظاهر القرآن فلا والله تعالى وأما النساء صنفان فلهذا يخص من ذلك
عبر الدخول بها على الزوجة والمطلقة وبين الحدين من جهة هذه الأحكام في قدرها عتقا مطابقة لظاهر
الأول في وجوب المهر كما لا وقد قدنا الدواير عنهما بذلك ويجعل أن يكون عليهما في ذلك في المطلق إلى
لم يدخل بها لها نصف المهر فقل الراوي في المتوفى عنها زوجها وقدره في ذلك من حيث سألنا الشافعي
لأنه في الأخبار التي ذكرناها عن بعض أصحابنا أنها غلط على ما نك ذلك في المطلقة التي لم يدخل بها
تزوج في ذلك على الحسن بن فضال عن القاسم بن عامر عن داود بن الحصين عن منصور بن طهم قال كنت أرى
رجل تزوج امرأة وسعى فامدا قائم مات عنها ولم يدخل بها قال لها المهر كما ملأ لها الديار قلت فانهم
عندنا لها نصف المهر لا يحفظون معنى ما ذلك في المطلقة على أن يمكن مع تسليم ذلك كله من جميع
ما قلناه أن يحملها على أن تزوج المرأة إذا تزوجها أو لا وليا لها إذا توفيت في قبل أن يدخل بها
أن يتركوا نصف المهر احتياطا دون أن يكون ذلك واجبا وليكن جازا يقول هؤلاء إنما ذلك بان يكون
أن يترك الرجل أو على ورثة أن يعطوها نصف المهر ويخلفهم أن يعطوها النصف لولا أن أخبارنا قد
عصدها ظاهر القرآن فلا يجوز لنا أن نقصر عن ظاهرها إلا بدليل وهذا الخبر ليس كذلك بل هو بحجة
من القرآن وإذا كان كذلك جاز لنا أن نقصر فيها عن الوجه في الاحتياط أو النسبة أن وافق هو
أول إذا مات الرجل من زوجة قبل الدخول بها كان لها المهر كله وإن ماتت في كان لا وليا لها فمضى مهرها
فصلت هذه التفصيل لأن جميع الأخبار التي قد معناها في وجوب جميع المهر تنقضي إذا مات الرجل وليس
منها أن إذا ماتت في كان لا وليا لها المهر كما ملأ فاما لا تعدى أخبارنا فاما ما مر منها من الأخبار التي
هي موقوفة على واحد منها في وجوب نصف المهر فحول على الاحتياط بالتي قد معناها وما تضمنت من الأخبار أنه إذا
ماتت كان لا وليا لها نصف المهر فحول على ظاهرها وليست احتج إلى تأويلها وهذا المذهب لم يتأويل أخبارنا
فالموقف للصواب بسبب الرجل يطلق المرأة ثم يموت قبل أن يخرج من العدة كم يلزمها من العدة
يعقوب بن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن أبي عبد الله عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام
في رجل كان تحت امرأة فطلقها ثم ماتت قبل أن تنقض عتها قال فماتت بعد أربعين سنة المتوفى عنها
زوجها عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن أبي عمران عن أبي عبد الله بن محمد بن طه عن فاطمة عن محمد بن فضال
أبي جعفر عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في رجل تزوج امرأة فطلقها ثم ماتت قبل أن تنقض عتها ولم ينقض عليه
فإنها تزوجت من غيره فماتت وهو في عتها لم ينقض عليه فإنه يرد
زياد عن الحسن بن محمد بن فضال عن عبد الله بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال تقول أمير المؤمنين عليه السلام
في رجل طلق امرأة تزوجت وهو في عتها فماتت قبل أن تنقض عتها فإنه يرد بها ولو كان أحدنا قد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

نقنت استبراء الحجة فادعين ليلته لا اله الا الله في هذا المبدأ فخله على من يحض في هذه المدة حجة
لان المدة استبراء الحجة وانما يدعى حجة وادعون يومها فليس لا يحضر اذا كانت من من يحض
في اول تلك الحجة الاول الذي قد شاء في اول الباء عن الحذف انما استبراءها وهي حايض فاذا انما
حائض وطها وتريده لك يا مارةوا الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سنان عن مهران قال
سأله عن رجل اشترى جارية وهي طامث يستبرئ رجبها بحصة اخرى ام تكفي هذه الحصة فقال لا
ولا تكفي هذه الحصة فان استبراءها بالحرى فلا بأس به بقوله افضل واما مارةوا احمد بن محمد بن زيد
البرقي عن سعد بن سعد الاشجري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سأله عن رجل يبيع جارية كان يملكها
منها اهل عليه منها استبراء قال نعم عن ابي والمجوزي عن الاستبراء للمثري والمستأجر قال اهل المدينة يقولون
حصة واحجر منكم من اجبتان وسأله عن ابي استبراء الكرقان هذا المدة يقولون حصة
ان ابي حنيفة لم يقل حصة في هذا المبدأ في هذا المبدأ على ضرب من الاستبراء فذهب
ذلك في المبدأ انه تم بقوله فادع استبراءها بحصة اخرى فلا بأس به بقوله افضل وانما استبراء
جارية وثمنها من استبراءها لم يكن عليه استبراء الحسين بن سعيد عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
حكيم عن العبد النعماني عليه السلام قال اذا اشترى جارية ففصل لك مولاها انها على طه فلا بأس بان يقع عليها
على بن سعيد عن ابي حنيفة عن منصور بن الحجة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشترى امرأة من رجل
في انما اطاهها الا وثمنها فلا بأس بان ياتها في الرجل يبيع الامه من رجل فان عليه ان يستبرئ
من قبل ان يبيع الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
الرجل يشترى ابنة جارية وهي طاهرة ويضعها جارية لم يمسها منذ خاضت فقال ان امنته فليست بها استبراء
الحسين بن سعيد عن محمد بن اسمعيل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الجارية تشترى من رجل مسلم يدعى انه قد
استبراء الجوزي ذلك ام لا بد من استبراءها قال استبراءها بحصتين فافلت هل للمثري ولا مستبراء
فهم ولا يقرب فوجها فالوجه في هذه الرواية ان غلبها على ضرب من الاستبراء وان الفرض والاحتياط
ان من اشترى من امرأة جارية ذكرت ان لم يطاها احد لم يجب استبراءها الحسين بن محبوب
عن خاتمة قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن امرأة تكون لامرأة فبينما فقال لا بأس بان يطاها من غير
استبراء الحسين بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسين عن ابن ابي عمير عن حفص عن ابي عبد الله عليه السلام
في امه تكون لامرأة فبينما فقال لا بأس بان يطاها من غير ان يستبراءها الحسين بن محبوب
في ان من ورد اطلقين ولا فضل استبراءها بعد ان طافك مارةوا عبد الله بن بكير عن زرارة
عن سريته جارية بالبصرة من امرأة فخيرتني ان لم يطاها احد فوكت عليها ولم يستبراءها او ان
ذلك بالاجرة عليكم قال هوذا انما فعلت ذلك وما اردت ان اعود يا ابا عبد الله عن جارية فاعتقها

في الحال على حوزة وطها قبل ان يستأها انما الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن العلاء عن محمد بن
 مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يشترى الجارية فيقتنها ثم يزوجها هل يقع عليها قبل ان يراها
 يستبرأ بحضرة قلت فان وقع عليها فلا بأس عليه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عمار بن ذريح عن
 الحسن بن علي بن عبد الله بن بكير عن عبيد بن رزين عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشترى الجارية ثم يفتقها و
 يزوجها هل يقع عليها قبل ان يستبرأ رحمها قال يستبرأ رحمها الحصة وان وقع عليها فلا بأس وروي
 ابو ابي بصير في الباقية قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية فافقهها ثم تزوجها ولم يستبرأ رحمها
 قال كان نوله ان يفعل فان لم يفعل فلا بأس ^{عن محمد بن الحسن} هذه الاحكام كلها تدل على انه ينبغي ان يستبرأ
 وتكف متوكل الاستبراء فان ترك الاحتياط والافضل ولم يكن عليه شيء ^{انما} ان الرجل اذا اشترى جارية
 حملها فحملها وطها في الفرج ويجوز له فساد ذلك ^{عن محمد بن يعقوب} عن علي بن ابراهيم عن ابيه وعن محمد بن
 عن الفضل بن شاذان جميعا عن صفوان عن مرقاة بن موسى النخاس عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى
 الجارية ثم يراها الرجل قال سئل عن ذلك ابي فقال احملها ابرأ وحرمتها ابرأ فانما ^{في} المقتضى ولد
 فقال الرجل فانما اراد ان يفتقها انتهي نفسود ولدك عنه عن عرفة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى
 ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن عبد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في رجل
 يشترى الجارية ويحملها ولا يفر بها حتى تنقع ولدها ^{عن الحسن بن محبوب} عن ابي بصير قال قلت
 لابي جعفر عليه السلام في الرجل يشترى الجارية ويحملها ولا يفر بها حتى تنقع ولدها ^{عن الحسن بن محبوب} عن ابي بصير قال قلت
 الصيغة اليوم قلت وليت بعدنا ^{عن الحسن بن محبوب} انما استبرأها لا مهرها شديد اذا كان مثلها فعلق فليس استبرأها
 علي بن اسفيل عن فضالة عن ابان عن علي بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الجارية يشترى الرجل
 حملها يقع عليها فلا بأس ^{عن محمد بن عمار} ما رواه الصفار عن محمد بن عمار عن ابراهيم عن عبد الحميد قال سالت ابا ابي
 عن الرجل يشترى الجارية ويحملها فلا بأس ^{عن الحسن بن محبوب} عن ابي بصير قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 قوله لا يفر بها فيادون الفرج محمول على ضرب من الكراهية من الخط ببلالة ما تقدم من الاخبار
 وبذلك على ذلك ايضا ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق
 بن صدقة عن عمار الشافعي قال قال ابو عبد الله عليه السلام الاستبراء على الذي يريد ان يبع الجارية
 والجارية كان يطهاها على الذي يشترىها الاستبراء ايضا قلت فيحمل له ان ياتها دون ^{عن الحسن بن محبوب} انما
 ان يستبرأها والذي يدل على ان التبرع من ذلك ^{عن محمد بن الحسن} الصفار عن يعقوب بن يزيد
 عن محمد بن اسفيل بن بزيغ عن صلح بن فضال عن عبيد الله بن محمد قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت
 ان اساله عن مسألة قال فقلت اهاير قال نعم يا عبد الله سألته فقلت فقال استبرأ
 هيبة له فقال له اهلك اودت ان تصيب منها فم تذكر في تلك قال قلت اجعلت فذلك قال

[illegible]

... من الغنم بن عبد بن الحسين ...
... انما جعلت ...
... لا بد لا يجعه ...
... فانه ...
... مثل ذلك ...
... فانه ...
... اولاده ...
... عوف ...
... كل ...
... من ...
... عنها ...
... فقلت ...
... في ...
... ليس ...
... فانه ...
... من ...
... يوم ...
... فكتب ...
... مشاهة ...
... الحار ...
... من ...
... محمد ...
... شرا ...
... فلم ...
... من ...
... قبل ...
... الثاني ...

[illegible]

水

[illegible]

لا يقبلونهم منكم ولا يزوجوا بناتهم منكم ولا يلقونكم في بيوتهم
 احد شيئين احدهما ان يكونوا من النقية لانه من هذا مذهب من الناطقة على ما قطعنا من النطق
 والاخر ان يكون من النطق لا تثبت اللعان بين اليهودية والمسلم ولا بينة وبين الامنة وانما ثبت بين
 اللعان في الموضع الذي لم يلاعن وجب عليه حد الفرية وذلك غير موجود في المسلم مع اليهود بيزول مع
 الامنة لا يضر بحد الفرية اذا اذنتها ولكن يزوجها عليه في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى
 ثبت بين هؤلاء على هذا ما ثبت ان اللعان ثبت على كل من يزوج من ابويهم من ابويهم
 لصلواتنا انا عبد الله عليه السلام عن رجل لا من امرته في جلي فاستبان حملها وانكر ما في بطنها من الجنين
 وعاه واقربوه ونجم امرته فقال يرو عليه له ويدبر ولا يجلد لان اللعان قد مضى فاستبان امرته
 عن ابويها عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يلاعن من كل حال الا ان يكون حاملا فلو جاز في قوله
 الا ان يكون حاملا ان يخلع امرته ما كان يقيم عليها الحد ان نكحت عن اللعان وليس له ان يبرأ منه
 بعض اللعان بينهما بل لا تجوز الاول ويدل على ما قلناه ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن يحيى
 عن سماعة بن مهران عن ابوي عبد الله عليه السلام قال اذا كانت المرأة حلي لم تخرج من البيت الا بعد
 ما يلد بعد مضى اللعان الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضل عن الحسين عليه السلام قال سالت عن رجل
 امرته وانفق من ولدها ثم اكد نفسه هل يرو عليه له فقال اذا اكد نفسه حلي لم يرد عليه له
 ترجع اليها ثم يلد انما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضل عن ابوي الصباح انما في من ابويها
 قال سالت عن رجل لا من امرته وانفق من ولدها ثم اكد نفسه بعد الملاءمة وزعم ان الولد
 عليه السلام قال لا يكره امرته لا يرد عليه له الى بعد الفرية فلا ينافي في الحد الاول لان معنى قوله عليه السلام
 لا يرد عليه له لا يلحقه كحوا كما ثبت بينهما الوارثة وانما يلحقه على ان يبرأ من الابن ولا يبرأ من الاب
 والذي يدل على ذلك الحد الذي قد مضى في الباب الاول في اللعان عن زياره ويبرأ من ذلك بانما
 رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابني عمه عن حماد عن الحسين عن ابوي عبد الله عليه السلام
 قال سالت عن الملاءمة التي يرميها زوجها وينفق من ولدها ولا يبرأ منها يقول بعد ذلك
 الولد لبيك يكره نفسه فقال اما المرأة فلا ترجع اليه ابدا واما الولد فانه اليه او فاه
 ولا ادع ولده وليس ميراث ويرث الابن لا ينفك عن الاب لان يكون ميراثا لغيره فان لم يلد
 اربع فان اخو له ميراث ولا يرثهم وان وعاه احدا من الرخصة جلد الحد بانما ينفك عن الامنة
 لم اجدك عندنا يونس عن زرارة عن ابوي عبد الله عليه السلام في رجل لا من امرته فاستبان حملها
 بشق لان العذرة مذهب غير سماع وانما رواه الحسين بن سعيد عن ابويهم عن حماد عن الحسين عن
 ابوي عبد الله عليه السلام قال اذا قال الرجل لامرته لم اجدك عندنا عليه بينة قال يجلد الحد ويحلى بينة
 بين امرته فلا ينافي في الحد الاول لان الوجه فيه ان يخلع امرته يضره بغيره لا احدا كاملا لان روى

[illegible]

بعضهم يقولون يقوم فبعضهم يقول على الذي اعطاه فبعضهم يقولون انما جعل ذلك لئلا يفسد
عنا من مكانه عن حوز من محمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل ورث غلاما له فيه شركاء فاعتق
لوجه الله تعالى فضيبه فقال اذا اعتق فضيبه مضارة وسوء... يعني للورثة واذا اعتق اوجه الله تعالى
كان الغلام قد اعتق من خصته من اعتق ويسهلونه على قدماها اعتق منه له ولهم فان كان فضيبه
عمل لهم يوما وله يوم وان اعتق الشريك مضارا وهو مضرة فلا اعتق لانه اراد ان يفسد على
ويرجع القوم على حصتهم والوجه الاخر ان عمل الاخبار لا يخبر على ضرب من الاحتياط لئلا يتمكن
من ذلك فاذا لم يتمكن استوفى العبد على ما قدنا... ويتبين يا انا ما رواه الحسين بن سعيد عن
عن مامق عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام قال من كان شركا في عبدا وامته قليلا كان او كثيرا فاعطى
حصته وله سنة فليشتر من صاحبه فيقعه كله وان لم يكن له سنة من مال نظره فيقعه يوم اعتق منه
والاعتق ثم يبقى العبد في حساب ما يقع حتى يعتق باب ان لا يعتق قبل الملك... محمد بن يعقوب عن علي بن
ابراهيم عن ابيه عن ابي ابي عمير عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
لا تطلق قبل كراح ولا تعتق قبل ملك... يعني عن من احتبنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن
شعوب عن ابي عبد الله بن عبد الرحمن عن عاصم بن ابي سيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله
لا تعتق الا بعد ملك فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيان عن عبد الله بن سليمان قال
عن رجل قال اول غم لك املكه فهو حرة فبعضهم يقولون بغيرهم ويعني الذوق نعم بن احمد بن
محبوب عن محمد بن الحسين عن اسمعيل بن زياد الهاشمي عن ابي عبد الله بن ابي القيس عن الحسن بن ابي اسحاق
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قال اول ملك املكه فهو حرة فابن سنة قال ان ما كان بينه على واحد
فليخرجه اتم شاء فليقعه فلا تاتي في هذه الاخبار ولا في خبر الامة من وجهين احدهما ان يكون له
هذه الاخبار ان الله تعالى فانه اذا كان كذلك وجب عليه الوفا به ومن لم يكن كذلك لم يكن عليه شيء
والوجه الثاني ان يكون المراد به اذا ادا الرجل ان يعطى ما قال وان لم يكن ذلك واجبا عليه كيف الحكم
فيه تأمنا فبعضهم يقولون لا ولا من استعمال الفرقة هو المفعول عليه الا حوط ولو ان انا فاعل في الذر
الاخير واختار واحد من المال لك فاعطاه لم يكن عليه شيء باسبغ اعتق بعض ملوك... محمد بن
بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم الديلمي عن جعفر بن ابيه عليه السلام ان
رجلا اعتق بعض غلامه فقال على عليك هو حرة ليس الله شريك... محمد بن احمد بن يحيى...
بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر بن ابيه عليه السلام ان رجلا آصق بعض غلامه فقال هو حرة ليس الله
شريك فاما ما رواه الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن حمزة بن محمد عن احمد بن عليهما السلام قال
سالت عن الرجل آصق نصف طهره ثم قد فبا بالزنا قال فقال اري ان علي بن جعفر... ويستغفر...
قلت اري ان جلسته في محل وعف عنه قال لا عليه اذا عف من قبل ان توفقه قلت فاعطى اسما منه

قال ثم وتصل الى حمزة الدار فتخرج حقها وما عليها اوتيق النصف الا حوزا
لغيره من الاولين لانه ليحق ظاهره ان الامه كانت باجمعه له وان يمنع ان يكون المراد به انما يمكن ملك
منها الا نصفها ولو ملك جميعها كانت وما عتق حصة فاقطع حصة الاولين ما راد به محمد بن
يحيى عن محمد بن الحسين عن الثوري عن شبيب عن طارق بن عبيد الله عليه السلام في رجل يرضى وتزلجارية
لراعتي فلها فزوجهما الوصي قبل ان يقسم من الميراث انما تقوم ونسختي في زوجهما في بقية
نهبها بعد ما تقوم فما اصابا من الميراث من عتق او غيره على ولدها فلا ينفذ في هذا الخبر ايضا الثوري
لان الوجه فيه ان قوله على انه اذا لم يملك الرجل غيرها فله ان يقصر في اكثر من ثلثها في غيرها اذا
كانت بين ثلثة مفرقة او موافق ما يملكه لا ينفق باق على ما يتناه فاما موقوف الذي يملكه على ذلك
ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن النوفلي عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي
عتق عبدالله عن موهبة لم يكن له ان يملك من ماله ما عتق رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يستغنى في ثلثها
في الميراث احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن زرارة عن العلقمي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عنه انما عتقت عند الموت ثلثا منها هل طاهها ان يكاتبوها في الميراث قال لا ولكن لها
ثلثها فقدم بها باق عتق منه لرجل يعق عبد عند الموت وعليه دين او اثنين من ماله
عن ابن ابي عمير عن حماد بن عمار عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل عتق مملوكه عند موته
دين قال ان كان قيمة العبد مثل الذي عليه ومثل جاز عتقه والا لم يجز احمد بن محمد عن ابي فضال
الحسين بن محمد قال سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول في رجل عتق مملوكا وقد حضر الموت واستبدل بذلك
وقيته سقاة درهم وعليه دين ثلثا درهم ولم يترك شيئا غيره لا يبق منه سبعة لان اقاله منه
ثلثا ثم ولا السدس من الجميع الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حفص بن الحجة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا ملك المملوك سبعة استغنى واجرة عن ابن ابي عمير صفوان عن عبد الرحمن قال سئل
ابن ابي ليلى وابن شبرمة فقلت بلغته انما ماتت ابني الحسين بن محمد وتزوج عليه نكاحا فلما اخطب
دونه اثنان منهم وعتقهم عند الموت فسا لها من ذلك فقال ابن شبرمة اري ان يستعيتهم في قيمته فيها
الى النساء فانه قد استعيتهم عنه الموت وقال ابن ابي ليلى اري ان يبيعهم ويدفع اثمانهم الى النساء فانه
ليحل لهن بيعتهم عند موته وليدعي بحيط بهم وهذا اهل الحجاز اليوم يعق الرجل عبدا وعليه دين
فلا يجوزون سبعة اذ كان عليه دين كثر فدفع ابن شبرمة يده الى السماء قال سبحان الله يا ابن ابي
موقلت بهذا القول والله ان قلنا لا طلاق خلا في هذا الى من راي انها صدرت بلعق انه اخذ برأي
ابن ابي ليلى كان في ذلك هو في باعهم وقضوا بينه قال دفع اثمانهم قبلكم قلنا مع ابن شبرمة وقد مرجع
ابن ابي ليلى الى ابن شبرمة بعد ذلك فقال اما والله ان لم ينفذ قال ابن ابي ليلى وان كان قد مرجع
فقلت هذا ينكره عندكم في القياس انما تاتي في ثلثها قالوا نيك فقال الميراث بانها دخل

[illegible]

من مأمور به محمد بن يحيى بن جعفر عليه السلام قال انه لما علمتم في جوفه ولهم منكم من سواها
سواها بانه فان ترك سيدها فلا يعل في نصيب لها يسكنها اوليا ولها حق كبير لها
يكون المولد هو الذي يعقها ان يكون الاوليا الذي يرمون ولدها ماء امتا منه صفها
ولها فقد عفت وان ماتت ولدها قبل ان يعقها فوامت فان شاءوا اعتقوا وان شاءوا اسروا
فانما في هذا الخبر انما اذا كان ثمنها وينا على مولاها ولم يعق من ذلك شيئا فانها توفى له ان
يبقى ولها فان اعتقها بان يعق من ابيه من ثمنها تنفق وان مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها
ان شاءوا وان شاءوا ان يعقوها ويعقون الذين كان لهم لك ولهم يكن المراء ما ذكرنا فانها
تنفق حين حصلت في نصيب الولد او تنفق منها بحساب ما يصيب منها وتنفق في الباقي حسب ما
الاخبار فيه والذين يدل على ما قلناه ما رواه محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى عن محمد بن يحيى
عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية فولدت عنه ولد فمات قال ان
يبيعها باعها وان ماتت مملوكا وعليه دين فماتت على ابنها فان كان ابنها صغيرا انتظروا حتى
يكبر ثم يجرد على قيمتها فان مات ابنها قبل امه بيعت في ميراث الوتر ان شاء الوتر والذين
يدل على ذلك ايقم انه قد ثبت بالاخبار انما بقية انه لا يصح بيع الوالدين ومو ملكهما الا انما
عقدا ولا يحتاج في ذلك الى عقود الولد ونحن نذكر ذلك في كتاب هذا الباب ان شاء الله تعالى
من يبيع امرأته من ذوى الارواح من لا يبيع الحرة من نصيب من فضالة ولا قسم عن بان عن عبد
الرحمن بن عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتخذ اباه او امه او اخاه او اخته عبدا
فقال اما الاخت فمعتق حين يملكها واما الاخ فليس منه واما الابوان فمعتقا حين يملكها قال
وسالته عن المرأة ترضع عبدا اتخذ عبدا قال لا يعقون وهم كارهون عن علي بن ابي حمزة عن
مغيرة بن وهب عن عبيد بن رافع قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عما يملك الرجل من ذوى قرابة
لا يملك والديه ولا ولد ولا اخ ولا ابنة اخيه كالا ابنة اخته ولا عتة ولا خالته وهو يملك
سوى ذلك من الرجال من ذوى قرابة ولا يملك احد من الرضاة عن صفوان وفضالة عن
عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يملك الرجل والديه ولا ولد ولا عتة ولا خالته ويملك اخاه
ونعيم من ذوى قرابة من الرجال عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما
قال اذا ملك الرجل والديه او اختا وعتة او خالته اعتقوا ويملك ابن اخيه وعمره وخاله وملك
عمره وخاله من الرضاة وفضالة والقسم عن علي بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
ابويه واخوته فقال ان ملك الابوين فقد عتقا وقد يملك اخوته فيكون مملوكين ولا يعقون عنه
عن محمد بن خالد عن عبيدة بن بكير عن عبيد بن رارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يملك الرجل
اخاه من النسب يملك ابن اخيه ويملك اخاه من الرضاة قال وعنه يقول لا يملك اخاه من

ويملك عمره وخاله

النساء ملكا بوجوه لا ملكة ولا انا ملك والديها واحدة وعمته او خالته او بنت اخيه وذكر
هذه الآية النساء عقروا ويملك ابن اخيه وخاله ولا يملك امه من الرضاة ولا يملك اخيه ولا
خاله منكم صفواة محمد بن الحسن قال في هذا الخبر من قوله لا يملك الرجل اخاه من النسب
في الآية لانه يستحيل ان يملكه ان يعقنه وكذلك الحكم في ايرافرايات وليس المراد
ان ذلك يمنع من استرقاقهم كما يقع في الولد والولد الذي يدل على ذلك ما تقدمناه من الاخبار
ويذكر في ذلك بياننا ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيان عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام
قال الرجل يملك اخاه اذا كان ملكا ولا يملك اخيه الحسين بن سعيد عن ابي محمد عن ابي اسحق
العلائي عن ابي حمزة الثمالي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة ما يملك من ذواتها قال لا احد الا اخيه
اباها وابنها وابنها وزوجها محمد بن علي بن محبوب عن ايوب بن مروح عن ابي عبد الله عليه السلام
بشرى ابي عبد الله عليه السلام قال لا رجل اعلى رجلا الا في درهم مضارب فاشترى ابا جهم وهو اعمى
ذلك قال يقوم فان زاد درهم واحد عتق واستحق الرجل والذي يدل على ما قلناه من كراهية
ملك على الارحام ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي الكوفي عن غزيرة بن عمار عن حماد
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يملك دار سم رجل الى ان يبيعه او يستعبده قال لا يصح له
ان يبيعه ~~...~~ ان يورثه ذن وله وليس ان يبيعه ولا يستعبده محمد بن
الحسن بن الحسن بن علي بن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل تزوج جارية
اخاه او امرأته او ابن اخيه فولدت له ولدا قال اذا كان الولد يورث من ملكه شيئا عتقها محمد
بن الحسن الرضائي في هذا الخبر ان من كان يبيع اسنقها بالشرط من الاجنبي فانه يكره ذلك من القريب خاصة
من يورثه وينبغي ان يعقنه ~~...~~ ولهم ذلك ولهم ذلك ولهم ذلك كان حين زوجه بواحد من فتيته
الحبيبة ان اراحها ~~...~~ ويجوز ان يكون المراد بالخبر اذا كان ~~...~~ فانه
يبيعه ان يعقنه ولا يورث من ملكه ~~...~~ فانه اذا كان ~~...~~ فانه
فما تقدم في الاثبات بنت النبي بنت النبي والنساء والنساء ما ~~...~~ ان من لا يبيع ماله من
النسب لا يبيع ملكه من جهة الرضاة ~~...~~ محمد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
واي لعن الله من عصى الله عليه السلام قال اذا عتقك الرجل والديا واحدة وعمته او خالته
او بنت اخيه وذكر اهل هذه الاثر من النساء صفوا جميعا ويملك عمه وابن اخيه وابن اخيه وخالته
ولا يملك امه من الرضاة ولا اخيه ولا عمته ولا خالته اذا ملكن عتقن وقال ما يحرم من النسب فانه
يحرم من الرضاة وقال يملك للذكور ما خلا والدا ولدا ولا يملك من النساء اذا عتقهم محرم فلت
يخرج الرضاة مثل ذلك كالتفريق في الرضاة مثل ذلك الحسين بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة ارضعت ابن جارية فانه لا يعقنه الحسن بن محبوب

[illegible]

فقد سئل عن من ماله واعقته عن ابنة ابيه ان يكن للمفق وارث من ماله الحبيب بن سعيد عن النضر
 عن جعفر بن محمد عن حماد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام قال نفق على امرأته في جهل جهل فماتت
 ولا نفقة ولا نفقة ولا نفقة ولد الا انما نفقة المفق ترك ماله ولا نفقة فاحق في ميراثه
 ماتت ماله والعصبة نفقة ميراثه للعصبة الذين ينفقون عنه اذا احدث حدثا يكون فيه
 عقل سئل عن رجل وارث له من ابيه جعفر بن محمد بن هاشم عن النضر عن السكوني عن جعفر بن
 ابيه عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله الا تحموا النسب لا تسامح ولا توهب ولا تبيع
 الا بخلاف الاول لا يحد بين اثنين احدهما ان يكون المأذون لك المبيع من حوائج كالا يحد
 بين النسب وقد بين ذلك بقوله لا تسامح ولا توهب وكذلك السامع ما رواه محمد بن احمد بن يحيى
 عن ابن عباس عن محمد بن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألني عن
 رجل انفق ماله على امرأته والوجه الاخر ان نفقة المفق عليه مثل النسب ان يرث الا ان نفقة
 مهم دون الاثبات بل لا نفقة الا ان نفقة المفق عليه مثل النسب ان يرث الا ان نفقة المفق
 يكون المأذون دون العصبة انما يكون كذلك اذا كان المفق رجلا فانما اذا كانت امرأة فان
 نفقة المفق لعصبتها دون ولد الله تعالى ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن جعفر بن
 محمد بن موسى عن ابي جعفر عليه السلام قال نفق على امرأته المفقون عليه على امرأة اعققت رجلا وانفقت
 ولا نفقة لها بن فالحى ولا نفقة لعصبتها الذين ينفقون عنه دون اهلها محمد بن علي بن محبوب عن العلاء
 بن معروف عن ابن المغيرة عن يعقوب بن شعيب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعققت
 ثم ماتت قال يرجع العلاء الى بني يسهل الحسن بن محبوب عن ابي جعفر بن سالم الحافظ قال سالت ابا
 عبد الله عليه السلام عن رجل اعققت جارية صغيرة لم يملكه وكانت امه قبل ان توفى ماله ان نفق عنها
 نفقة ما لها فاعقبتا بعد ما ماتت امه لم يكن ولا نفقة المفق قال فقال يكون ولا نفقة لها فابا
 من قبل اهلها وتكون نفقة عليهم حتى تترك وتنفق قال ولا يكون للذي اعقبتا عن امه شئ من
 ولا نفقة لها ولا نفقة لها الحسين بن سعيد عن النضر عن ابن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 من اعققت رجلا سألته نفقة عليه من جبرته ترثه وليس له الميراث شئ وليس له نفقة على ذلك وقال من تولى رجلا
 فرضي بذلك فجزيرته ميراثه الحسين بن محبوب عن خالد بن شبيب عن ابي الربيع قال سأل ابو عبد الله عليه السلام
 عن الشابة فقال الرجل ينفق فلامه نفقة المأذون حيث شئت ليس من ميراثك شئ ولا على من يورثك
 شئ وليس له على ذلك شاهد من عنده عن عمار بن ابي الاحمر قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الشابة فقال
 انظر في القرآن فان كان فيه فخرير ربة فذلك يا عمار الشابة التي لا ولد لا حرم من الناس عليها الا الله
 من رجل فيها كان ولا نفقة فهو الرسول صلى الله عليه وآله وما كان ولا نفقة الرسول صلى الله عليه وآله وما كان
 ولا نفقة الرسول صلى الله عليه وآله فان ولا نفقة للامام وخجانية على الامام وميراثه فانما ما رواه الحسين بن سعيد

عن النضر عن قاضيه عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يفتن في بيعه فلهما
 لمن يكون الأول قال للذي يفتن قال أجب بهذا الخبر فله على أنه يكون ولائنه إذا اتوا إليه بعد
 القتل لا ثم إن لم يتوال إليه كان ثابته حب ما فتنه في الأجر والأول والثاني ما رواه محمد بن أبي
 عن بعض أصحابنا عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال الثابتية وغير الثابتية سواء في القتل وإن
 ثابته أنه مرسل وما هذا سبيل لا يفتن من على الأجر والمستندة. الثاني أن يفتن في ظاهر الخبر ولا
 الثابتية مثل ولا غيرها وإنما جعلها سواء في القتل ونحن نقول بذلك في ابن أبي عمير لا يفتن في
 الأول. والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام
 وعني أمير المؤمنين عليه السلام فيمن كانت عيوان يشترط ولائنه إذا كانت وقال إذا اعتق المملوك
 فلا ولائنه لا أحد إن كره ذلك ولا يبرئ إلا من أحب أن يبرئه فإن أحب أن يبرئه فليبرئه
 رجلين بثمان مائة يبرئه لكل جارية فبرها أو حدث فأن لم يفعل السيد ذلك ولا يتوال أحد فانه يبرئه
 يرد إلى مأمور المسلمين أبو المديبر جواز بيع المدبر محمد بن يعقوب عن الحسين
 محمد بن العلوي عن محمد بن الوشاء قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يبيع المملوك وهو حسن
 الحال يحتاج بخونه أن يبعه قال نعم إذا احتاج إلى ذلك الحسن بن محبوب عن أبي يوسف عن محمد بن مسلم
 قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل يبيع مملوكه ثم احتاج إلى ثمنه قال فقال هو مملوكه إن شاء باعه وإن
 شاء اعتقه وإن شاء أمسكه حتى يموت فإذا مات السيد فهو حر من ثلثة أحمد بن محمد بن محمد بن
 علي بن يقطين عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع المدبر قال إذا
 في ذلك فلا بأس به وإن كان على مولى العبد دين فدينه فدينه فلا تدبره وإن كان دينه
 في حصة وسلامة فلا سبيل للدين عليه ويصير مدبره الحسن بن سعيد عن صفوان عن حماد بن عمار قال
 لا بأس بإبراهيم عليه السلام الرجل يفتن مملوكه عن دينه ثم يحتاج إلى ثمنه قال يبعه قلت فإن كان من ثمنه غدا
 أن يفتن المملوك عنه من ابن أبي عمير من جملة لسالت أبا عبد الله عليه السلام عن المدبر أبيع قال إن احتاج
 صاحبه إلى ثمنه وقال إذا رضى المملوك فلا بأس ببيع صفوان وفضاله عن العلان عن محمد بن ثابت
 جعفر عليه السلام يبر مملوكه ثم يحتاج إلى الثمن قال إذا احتاج إلى الثمن فليبره يبيع إن شاء وإذا عني قد
 من الثلث قال ما رواه الحسن بن سعيد عن صفوان عن العلان عن محمد بن أحمد عن عليهما السلام في
 الرجل يفتن فلا ماله وجارية من دينه ثم يحتاج إلى ثمنه لا إلا أن يشترط على الثمن يبعه
 أباه أن يعفقه عنه مائة عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحسن بن علي بن عبد الله عليه السلام مثل ذلك
 عنه عن فضالة عن أبان عن أبي حريم عن أبي إبراهيم عليه السلام قال سألني الرجل يبيع جارية عن دينها
 إن شاء أو ينكحها أو يبيع جدها جارية قال نعم أي ذلك شاء ففعل عنه عن النضر بن سويد عن قاضيه
 عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد والامة يعفان عن دينهما المولاه أن يكاتبه إن شاء

عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كان له مال كان له مال من القسم
بهم من ماله قال يا عبد الله عليه السلام عرجل اعق حارسه من دبره جديته قال ان اراد بيعها
باع خذ منها جوترة فانما قد اعقب حارسه فان ولدت اولاد فمعه من ثمنها محمد بن ابراهيم بن محمد بن
ابراهيم بن هاشم بن النوفلي عن السكوني عن جعفر بن ابي عن علي بن عيسى عن ابيهم قال قال باع رسول الله صلى
عليه وآله خديجة المدبر ولم يبع رقبته قالوا في بيعه من هذه الاخبار والاخبار التي تقتضي جواز بيع
المدبر على كل حال ان نقول ان اراد المولى ان يبيع رقبته العبد احتاج ان يفيض منه بده كما ان اراد
او هو بوضعية فماده تغير بها احتاج ان يفيض وضعية او بغيره الا وضعية فاذا انفق المدبر
جاءه بيع المدبر على كل حال ومعلوم برد ان يفيض بغيره وان تركه على ماله جاءه ان يبيع خديجة
جوترة ويشترط ذلك على المشتري وان كان الذي بده صار حراً والذي يدان على هذا الفصل ما رواه
الحسين بن محبوب عن ابي ابيان بن تغلب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل بده مملوكه ثم رجع
من رجل اخر فوجدته اولاداً ثم ماتت زوجته وترك اولاده منها فقال اولاده منها كحيثها فاذا
مات الذي براهم فمعه احرار قلت لا يجوز احرار قلت لا يجوز للذي براهم ان يرد في ذمهم او اذا
احتاج قال نعم قلت ان يمتلئ مات منهم بعد ما مات الزوج وبقي اولادها من الزوج لا يجوز تسليمها
ان يبيع اولادها ويرجع عليهم الذمير ولا انما كان ان يرجع في ذمهم ام ان احتاج ورضيت
بذلك من ابي عبد الله عليه السلام عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المدبر مملوك ولو له ان يرجع نذر
فان شاء باعه وان شاء وهبه وان شاء امره قال وان ترك سيده على التدبير ولم يجد فيه حدا حتى
يوتى سيده على التدبير ولو وجد فيه حدا يموت سيده كان المدبر حراً اذا مات سيده وهو من الثلث
انما هو بمنزلة رجل او هو بوضعية ثم بدله بغيرها قبل موته فان هونتها ولم يغيرها حتى يموت
رحمته بناء على ان ابراهيم بن ابي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
المدبر فقال هو بمنزلة الوضعية يرجع فيها شاء منها محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن المدبر هو من الثلث لا الغنم والموصى ان يرجع في حبيته
او وصي في حبيته او من ماله ما رواه محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابي جعفر عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا يباع المدبر الا من نفسه فهذا الحديث فيمن يبيع احدهما ان لا يباع على غيره بل يبيع
ان يباع من نفسه كما يباع المالك كذلك كان رادة ذلك محذور الاستحسان لا اخبار الا
انه في هذا بعد على ما رواه ابو جعفر الاخر انه لا يباع الا فضل المدبر ولا يباع اولاده ومفوض
في ذمهم لم يرجع في ذمهم اولاده على ما تقدم تفصيل ذلك في رواية ابي عبد الله عليه السلام
المدبر ما اولاده من الثلث فان زاد انما هم على الثلث استحقوا الجنيبة للموت بعد ان كان
ما رواه محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام

[illegible]

الم

[illegible]

عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ليس بيني وبينكم كفارة إلا ما كان منها ما أودع
خبري من ذلك أودع الله فقلت إن كان ذلك فليس عليك فيه الكفارة وإنما ما لم يكن مما أودع الله عليك
أن فعلت عليك أن كان ذلك ففعلته فإنه عليك فيه الكفارة قال الوجه في هذا الخبرين أن نقول ما لم
يوجب الله عليه أن لا يفعل ثم فعله لما لم يكن له كفارة إذا تساوى بين الفعل والترك
يكن فعله منزه عن تركه من منفعة دينية أو دنيوية بخلافه لا خيار إلا أنه ما رواه محمد بن
إبراهيم بن يحيى عن بنان بن محمد عن أبيه عن ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي بن عبيد الله بن
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل من فعلها كفارة ما كان من طلاق أو عناق أو عهد وميثاق
قال الوجه في هذا الخبر أن قوله عليه السلام في العامة من يقول بذلك يوجب الكفارة
في كل عين وإن كان في خلافة صلاح يعني ودنيوية الذي فعل عليه ما تعفنه إلا خيار إلا أنه
مع أنه موقوف في خلاف البين صلاح يعني ودنيوية جاز خلافة ولم يكن فيه كفارة ما رواه
الصفار عن عبد الله بن عامر عن عبد الرحمن بن أبي عمران عن الحسين بن يوسف قال سألت عن رجل له
جارية حلفت بيمين شديدة في البين لله عليه السلام لا يبيعها ابتداء إلى شيء أحاجة مع تخفيف الدمنة
فهل يناله بقولك الله قال الوجه في هذا الخبر أحاديثين أحدهما لا يكون به حاجة شديدة في بيعها
إلى بيعها حتى يكون بيعها أصح لم فإنه إذا كان كذلك لا يجوز له أن يبيعها وإنما يجوز مع الترجيح
أن يكون ذلك محمولاً على الاستحباب وإن الفرض والإيجاب وقد استوفينا ما يتعلق بهذا الباب
كتابنا الكبير وجملة ما أوردناه هنا وفيه كفاية ما
محمد بن السدوسي عن علي بن الحكم عن بنان بن عثمان عن عبد الله بن علي بن مولى آل عامر عن أبي عبد الله عليه السلام
قال لا طلاق إلا بكاتب الله ولا طلاق إلا بوجه الله محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابن المغيرة عن السكوني
عن زهير بن أبيه عن علي بن عبيد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل من فعلها كفارة ما كان
من طلاق أو عناق أو عهد وميثاق ما رواه محمد بن يحيى الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن
عمر بن شريك عن محمد بن زيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف باللقوق بيمينه على
فداء من حلف بذلك ففقد فمؤخره لا رزم له فيما بينه وبين الله تعالى وليس لك على المستكره قال الوجه
هذا الخبر أن قوله على ضرب من الاستحباب أنه لا كفارة قبل الحلف محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن
محمد بن أحمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر بن أبيه عن علي بن عبيد الله عليه السلام كره أن يطعم الرجل في كفارة
يجوز قبل الحلف ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن جعفر بن محمد
عن أبي عبد الله عليه السلام أن علي بن زيد طالب عليكم قال إذا حلفت الرجل فليطعم عشرة مساكين ويطعم قبل أن يحلف
قال وجهه أن قوله على ضرب من التقية لأنه موافق لما ذهب العامة إلى أن لا كفارة
إقام المذمة الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حفص بن - بنه عن ابن بكير عن زرارة عن

فخرج من بني سفيان بن عوف بن عبد المطلب قال فقالوا ان كنت

انما قل ذلك مرفوعا فلا تنفي عليك اذ من نذرنا ونهجه ونداه محمد بن علي بن محبوب احمد
محمد بن ابي عبد الله عن النوفلي عن ابي بكر بن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال انما رجل نذر ان يذنب
ان يقول وعنه مقام ابراهيم عليه السلام ان يقول كذا وكذا ففعله قال علي عليه السلام ذبح كبشاً ميتاً نقداً
بطريق المالكين ما رواه ابراهيم بن مزيار عن الحسن بن القاسم بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال قال ابا عبد الله عليه السلام من رجل حلف ان يذنب ففعله قال انما
خطوات الشيطان فلا يذنب الا في هذا الا ان النذر لا يذنب الا في هذا الا ان النذر لا يذنب الا في هذا
الايجاب احكم النذر اذا علم ان النذر على وجه النذر على ابراهيم بن مزيار عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي حنيفة عن ابي ابراهيم عليه السلام قال قلته رجل كان عليه حجة الاسلام ما راد ان يذنب ففعله
تزوج فخرج فقال ان تزوجت قبل ان اذبح ففعله فخرج ففعله فخرج ففعله فخرج ففعله فخرج ففعله
فقلت لم يرد بعقده وجاهد الله تعالى فقال لا تذرني طاعة الله ولحي احق من التزوج وواجب
علي من التزوج قلت فان لم ينطوع قال وان كان ينطوع فمضى طاعة الله عز وجل قد اعطى علامته
ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف ان يذنب
الى بيت الله الحرام وكل مملوك حر ان خرج مع عتقه الى مكة ولا يكاريها ولا يصحبها فقال التزوي
ليكاريها ويخرج معها قال وجه في هذا الخبر انه لم يجعل ذلك على وجه النذر الله لان من شرط
ان يقول الله على كذا وكذا ومضى لم يكن على هذا الوجه لا يذنب وكان بالخيار والخبر لا يذنب الا في هذا
جعل ذلك نذراً صحيحاً فلا جمل ذلك وجب عليه الوفاء به على ما بيناه في كتابنا الكبير واستوفياه
ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلته لابي جعفر الثاني عليه السلام ان امرأه اهلنا
اسمها ففان التهم ان كسفت عنه ففلا تخرجني حرمه والحجاريه ليست بعاهرة فاما انما
ففتها او تصرفتها في وجوه البروق والابواب والاعضاء قال وجه في هذا الخبر والخبر لا يذنب الا في هذا
عني انما كان ذلك على وجه النذر وجب الوفاء به دون ان يكون ذلك عتقاً محضاً معتقاً بنظر
نا من نذر ان يذبح ما شيئاً ففعله الصغار عن ابراهيم بن مزيار عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت ابا عبد الله البصري عن رجل حلف ان يذنب
على ما خلق الله من الحرام ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله
نذر فيه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحسين بن ابي عبد الله عليه السلام
ابا عبد الله بن نذر ان يمشي الى بيت الله ثم يخرجان يمشي فليركب البقي بن نذر اذ امر الله منه
لهذه عن صفوان عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلته لابي عبد الله عليه السلام
ما شيئاً ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله

[illegible]

[illegible]

عن حمزة بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن الحسن بن الحسن بن أبي جعفر عن
وما جازعنا بذلك مكرهية لفظ الأجرى ان كان كاهن أو كاهنة من أهل البيت لا يملكه
من لا خافه وان تضمنت فيها لفظ الجرم مثل حديث ابن فضال وغير ذلك فخرنا في هذا الصنف من الجرم
للنوع قد سماه الله تعالى في كتابه بالحجارة والحسين بن سعيد وسعيد بن جعفر عن حمزة بن محمد بن عبد الله بن أبي جعفر عن
قوله سالت أبا جعفر عن حجر يشق في الماء الجريت فقلت له فقال لا أحب فيها أو حتى إلى بحر ما على الماء يطهر
على آخر الآية ثم قال لم يحرم الله تعالى شيئا من الحيوان في القرآن إلا الله يريد بهيمة ويكره كل شيء من البحر
ليس في قشر مثل الورق وليس لحمام إنما هو مكره من عبد الرحمن بن أبي نجران عن عامر بن محمد
عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجوز المأمر به في الرمي وما ليس له قشر من السمك
أحرام هو فقال لا يأخذها هذه الآية الآية الأحكام فلا يأخذ فيها أو حتى إلى بحر ما على طعام فلا يأخذها
سقطت عنها فقال إنما الحرام ما حرم الله ورسوله في كتابه ويحكمكم قد كانا يوافقان شيئا من هذا
باب تحريم السمك الطافي وهو الذي في الماء الحسن بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عيسى عن الحلبي
سألت أبا عبد الله عليه السلام ما يوجد من السمك طافي في الماء أو يلقى البحر ميتا قال لا تأكله عن حمزة
بن عيسى عن الفضل بن صالح عن زيد النخعي قال سأل أبا عبد الله عليه السلام ما يوجد من الحيتان طافيا
على الماء أو يلقى البحر ميتا قال لا تأكله عن فضالة عن القاسم بن بريد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام
قال لا تأكل ما سبغ الماء من الحيتان وما نضج الماء عنه فاقامارواه الحسين بن سعيد عن عبد الله بن
بحر عن رجل عن زرارة قال قلت لسمك يثب من الماء فيقع على الشط فيضطرب حتى يموت فقد كلفا
قال وجه في هذا الخبران فحمل على أنهما خرج من الماء أخذها وهي حية ثم ماتت قبل أن يأخذها البحر
ذلك يدل على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن العباس بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام
قال سألت عن سمكة وثبت من الماء فوقع على الجذ فماتت أبيض كالحيا قال إن أختها قال إن سمكة
ماتت فكلفا وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم
عن أبان عن مسلم بن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن السمك كان يلقى في الصيد وأنت إذا
أدركتها وهي مضطربة تضرب بيدك فأثرك فيها ونظرت فيها فموتت كأمه فاقامارواه الحسين بن سعيد
عن فضالة عن القاسم بن بريد عن ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل نصب بكرة في الماء ثم رجع المائدة
وزكها منصوبة فأنما ما بعد ذلك وقد وقع فيها سمكة فذبحها فما علمت به فلا بأس بأكلا
فيها عن حمزة بن أبي عمير عن حماد بن عيسى عن الحلبي قال سألت عن السمكة من السمكة من السمكة من السمكة من السمكة
فيدخل فيها الحيتان فيموت بعضها ميتا قال لا بأس بذلك السمكة من السمكة من السمكة من السمكة من السمكة
في هذين الخبرين أنهما أخرجهما عن أبي عبد الله عليه السلام في الماء ثم ذبحها وأخرج منه خازن
الجسم ما شاع التبر فلا يجوز ذلك ولا يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن الحسن عن ابن مسكان

عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل ساء ما كان من صيدهم من الصيد
ما تهمن فقال له مات فلا تأكله فان مات فيما بينه حيوة لا ياتي هذا الخبر ما رواه محمد بن يعقوب عن
ابراهيم بن محمد بن مسلم عن سعد بن مسعدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا جهم يقول اذا ضربت
الشبكة فاشبكها اذا صاب فيها من حيوان وقت هو حلال ما خلا ما ليس بفقر ولا يوكل الطافي من السمك
اي في هذا الخبر ما قلنا في الاصل الاول سواء من اهل الم يتيه الى الميت من الحيوان اذا اكل
اجمع فاما مع غيره فلا يجوز له ان ياكل من صيده الجوز من السمك الحسين بن سعيد
ابن ابي عمير عن حماد بن الحلو قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صيد الحيتان وان لم يسم فقال لا بأس به
عن صيد الجوز من السمك اكل فقال ما كنت اكله حتى انظر اليه عن حماد عن حريز بن محمد بن مسلم قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صيد السمك ان كنت فقال ما كنت اكله حتى انظر اليه قال حماد
اسم سمى له محمد بن الحسن الذي ذكره حماد في اويل الخبر فيه صحيح انما قد بينا في الرواية الاولى ان لا ياكل
في صيد السمك السمكة ويقتله بل ياتى ما رواه علي بن ابي حمزة عن محمد بن عوف عن عوف بن المغيرة بن صالح
عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد الجوز - عليه السلام قال لا بأس به ان كان
ان تاخذ منه من فضله من العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام مثل ذلك ولا تاكله من صيد السمك
ولا يسمي ولا بأس انما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن ابي عمير عن حماد عن
عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد الجوز من صيد بون بالشياخ ويسمى بالشرا فقال لا بأس
بصيدهم اما صيد الحيتان اخذ عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الوشاء عن ابي عبد الله بن شاذان
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالسمك الذي يصيد بالجوز الحسين بن سعيد عن عوف بن
عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صيد الجوز من السمك حين يصير بون بالشرا ولا يسمي
او يودي ولا يسمي ولا بأس انما صيد الحيتان اخذها عن علي بن محمد عن هشام بن سالم عن سليمان
بن خالد قال سالت ابا عبد الله عن من الحيتان التي يصيدها الجوز فقال ان عليا عليه السلام كان يقول الحيتان
وحيتان اكلت من ابن فضال من يونس بن يعقوب عن ابي مريم قال قلت لابي عبد الله ع ما تقول فيما
مداق الجوز من الحيتان فقال كان علي عليه السلام يقول الحيتان والجوز ذكي منه عن الحسن بن علي الوشاء عن
عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ع يقول لا بأس بكوا من الجوز ولا بأس بصيدهم السمك
قالوا هذه الاخبار ان دخلنا على ابي عبد الله ع صيد الجوز اذا اخذ الانسان منهم حيا قبل ان
يقتل وقبل ان يذبح في اخرج السمك من الماء حيا لا يموتون على ذلك ولا على ذلك ما رواه
محمد بن الحسن بن ابيان عن عيسى بن عبد الله ع عن صيد الجوز فقال لا بأس فا اعطوه
ما شئتم فيم ولا فلا يفر شهادتهم الا ان شهدوا ابو عبد الله ع في صيد الجوز كراهية
صيد الله محمد بن يعقوب عن محمد بن ابي اسحاق عن سنان بن زياد عن محمد بن الحسن بن شعير عن ابي عبد الله

على ان لا يتركها الا على ما كان عليه من نية في ذهابه الى مكة فلو كان قد نية في ذهابه الى مكة
بعد ما قد نية في ذهابه الى مكة فلو كان قد نية في ذهابه الى مكة فلو كان قد نية في ذهابه الى مكة
ثم قالوا ومن هذا اذا نية في ذهابه الى مكة فلو كان قد نية في ذهابه الى مكة فلو كان قد نية في ذهابه الى مكة
لان ذلك هو المسمى بالنية في اللغة وان لم يقبل يعرف النية في اللغة فلو كان قد نية في ذهابه الى مكة
شبهه لا يتركها الا على ما كان عليه من نية في ذهابه الى مكة فلو كان قد نية في ذهابه الى مكة
الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام
عن علي بن الحسن باخذه الرجل المسلم فيسوي بين يديه اياكل ما امسك عليه فقال نعم لا يملكه ذكر
اسم الله عز وجل عليه فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن منصور
بن حازم عن عبد الرحمن بن زياد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام هل كل مجوس مستعير افا صيده
فان كان كل من صيده الا ان يكون علمه فلا ينافي في الية الاول لان الوجه في هذا الخبر ان يحمله على ان اذا
لم يصطد المسلم ولا يصي عنده راسا ولا لحمه انما ما يصيد فاما اذا علمه وصح فلا بأس على ما نصت الخبر
والذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن النضر بن سويد عن ابي عبد الله عليه السلام
عبد الله عليه السلام قال كل مجوس اذا نية في ذهابه الى مكة فلو كان قد نية في ذهابه الى مكة
اهل النعمة وبناهم حلال للمسلمين ان ياكلوا صيدها افس لا ياكل من صيده الغنم والاربع
الا ما ادرك ذكاته الحسين بن سعيد عن احمد بن محمد بن عيسى عن حريز بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
كه صيدا الباري في الاثنا عشر ذكاته عن عمن عن القاسم بن محمد عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن بلال عن ابي عبد الله
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام من رجل اسل بائع فاخذ صيدا واكل منه ناكله من فضله قال ما قتل
الباري فلا تاكل منه الا ان تذبحه عنه عن النعمان بن ابيان عن ابي القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
المنع من صيدا الباري والصفر قال لا تاكل ما قتل الباري والصفر ولا تاكل ما قتل سباع الدابة
عن عثمان بن عيسى عن جماعة قال سالت عن صيدا البراة والصقور وما الطير الذي يصيد فقال ليس هذا
في القرآن الا ان تذبحه حيا فذكية فان قتل فلا تاكل حيا فذكية فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى
عن علي بن زياد قال كتب ابو جعفر عمن عن عبد الله بن خالد بن فضال عن ابيان بن عثمان عن عبد الله بن ابي
اذا امسك صيده وقد صي عليه فقتل الصي هل ياكل منه فكتب بخطه وخافه اذا صيده كذبة وقال
بن مهران في رواية عن عمن عن محمد بن ابي جعفر بن عمن عن القاسم بن محمد عن ابيان بن عثمان عن عبد الله بن ابي
عن الصقور والبراة من الجوارح هي قال نعم بنات الكلب من اربعة عن سعد بن سعيد
ذكر ابي آدم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صيدا الباري في الصفر يقتل صيده الرجل يقطر اليه قال لا
وان كان قد اكل منه ايضا فالا لا ذكاته عليه فقلت لا ذلك يقول مثل هذا قال لا في ما رواه
الاخبار ان ياكلها على النية الله تعالى فانها لا تاكلها الا على ما كان عليه من نية في ذهابه الى مكة فلو كان قد نية في ذهابه الى مكة

[illegible]

[illegible]

في النصارى لا تأكل ذبيحة من دمها
ولما سمعتم قولهم قتلنا ناكلوا ما لم يذكر اسم الله عليه وسلم فقالوا
بن برید عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال كل ذبيحة النصارى اذا ذكر اسم الله عليه وسلم انتفع ولا تأكل
ذبيحة نصارى العرب فهو محمد بن عبد الله بن جليل ومحمد بن حمران انما سالا ابا عبد الله عليه السلام
عن ذبايح اليهود والنصارى المجوس فقالوا بعضهم انهم لا يؤمنون فقالوا فان حضرتهم
فلا تأكلوا فقال اذا غاب كل غنمين صفواي غرابي مسكان عن محمد بن جليل قال سالت ابا عبد الله عليه
السلام عن ذبيحة اهل الكتاب فقال لا بأس به عن القسم بن عبد الله بن جليل بن صالح عن عبد الملك
بن عمرو قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في ذبايح النصارى فقال لا بأس بها قلت فانهم يذكرون
عليها المسيح فقال انما ارادوا باليسوع عليه السلام من القسم بن محمد بن علي بن ابي بصير قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة اليهود فقال حلال قلت فان سمي المسيح قال وان سمي فانما ارادوا به الله
عن فضالة عن سفيان بن عمار عن ابي بكر الحضرمي عن الورد بن زيد قال قلت لابي جعفر عليه السلام حدثني
حديثا وامر على كنية هذا المدرس انهم يا اهل كوفة قال قلت حقا لا بد من احد ما تقول في ذبايح
النصارى فقال لا بأس به ولم يسم فقال لا تأكلوا الله تعالى يقول نكلوا ما ذكر اسم الله عليه وقال لا تأكلوا
ما لم يذكر اسم الله عليه سمر عن حماد بن فضال عن حبيب بن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي جعفر عليه السلام
انما ذبايح ذبايح اهل الكتاب فاد اشهد بغيرهم وقد سموا اسم الله فكلوا ذبايحهم وان لم تشهدتم فلا
تأكلوا انما رجل مسلم فاشرك انهم سوا فكل منه عن النضر بن عبيد عن القسم بن سليمان عن حماد
قال سأل ابا عبد الله عليه السلام ذبايح اليهود والنصارى المجوس فقال اذا سمعتم يسمون او يشهدون من راحم
يسمون فكل وان لم يسموهم ولم يشهدوا من راحم فلا تأكل ذبيحتهم الصغار من احد بن محمد
عن البرقي عن احمد بن محمد بن يوسف بن ميم قال قلت لابي الحسن عليه السلام اهدي الى قنطرة نصارى في دما
وفراخ فندشواها وعلى فالورضة فاكلها ولا بأس احمد بن محمد بن يوسف عن عبد بن اسحق بن ابيه
اسماعيل بن عيسى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبايح اليهود والنصارى طعامهم قال نعم قالوا ما في ذبايح
الاخبار ايضا لا تقارحوا لان الاول اكله واذا انتموه في ذبايحهم من ذوا ذكنا ما ولائهم
لحظ منهم الجليلي ابو بصير ومحمد بن مسلم ولو سئل من ذلك من هذا كله لا يجفت ذبيحتهم الا على
الضرورة وهذا حال الاخبار لان عندنا ضرورة في مثل الميتة فكيف ذبيحة من خالفه لا والله
ودخل ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن حمزة النخعي عن ذكر بن آدم قال قال جابر بن عبد الله
اني انما لا من ذبيحة كل ما كان على خلاف الذي انت عليه واحبابك الا في وقت الغيرة اليه والوجه الثاني
ان تكون هذه الاخبار دبرية من النقيض لان جميع من خالفنا يرى بطلان ذلك والذي يدل على
ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن احمد بن بشير عن ابن ابي عمير عن ابي بصير

[illegible]

روسیا
براد اوغلان است
ارتریش مانند ما هست

[illegible]

٤٤
البراز

في بيعه فيقول ما في هذا الا ان لا يرضى من فقهه ولا من علمه ولا من دينه ولا من خلقه
فانها اولى من اوقفت عليه لا اعراف لها با فان تصدق بغيرها الحسن بغيره من

عن ابا عبد الله عن ابي صالح قال املى ابو عبد الله عليه السلام سورة الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به
الان بن لان وهو حرمي سوي يداه التوبة بنو فلان جوده مما صدق لا تباع ولا توهب حتى يبرئها وار
السفر في الارض وانه قد اسكن صدقة هذه فلانا وعنه فاذا انقضوا فاقول على الحاجة من المسلمين
محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن معاوية عن احمد بن محمد بن محمد بن ابي عبد الرحمن بن ابي
محمد بن ابي عبد الله عليه السلام الحسن بن سعيد بن محمد بن عاصم بن الاسود بن ابي الاسود بن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي عبد الله عليه السلام قال تصدقوا امير المؤمنين عليه السلام بما رزق في المدينة فكسبهم الله الرحمن
الرحيم هذا ما تصدق به علي بن ابي طالب وهو حرمي سوي تصدق بماله التوبة بنو فلان حتى يبرئ صدقة لا تباع
ولا توهب حتى يبرئها الله التوبة بنو فلان ولا يرضوا اسكن هذه الصدقة فلانا ما عاش وعاش
عقبه فانما انقضوا فاقول على الحاجة من المسلمين ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن زياد عن الحسن بن
سعيد عن علي بن محمد بن زياد قال كتبت الى ابي جعفر عليه السلام فلانا اجماع صيغة فاقبها وجعل لك من
الوقف الحسن بن زياد عزرايك في بيع حصتك من الارض او تقويتها على نفسه ما اشترانا او بده
موقوفه بك عليه السلام واعلم ان الذي ابيع حق من الضعيفة وابصال من ذلك الى ان ذلك
زاي ان شاء الله تعالى ويقومها على نفسه ان كان ذلك او قوله وكتبت اليه ان الرجل كتب ان يبيع
من وقف ببيعة هذه الضعيفة عليهم اخلافا شديدا وان لم يكن باي ان يتقام ذلك منهم
فان كان نزي ان يبيع هذا الوقف ويدفع الى كل انسان منهم ما كان وقف له من ذلك امره
بقضه الى اعله ان راي له ان كان قد علم الاختلاف ما بين اصحاب الوقف ان بيع الوقف مثل
فانزربا جاز في الاختلاف تلف الاموال النفوس فالوجه في الخبر ان يحمله على جواز بيع ذلك
كان بالشروط التي يقتضيه الخبر من ان يكون موقفا بوجه الضرر ووقوع اختلاف وهرج ومرج
خرب الوقف في يجوز بيعه واعطى كل ذي حق حقه على ان الذي يجوز بيعه انما يجوز لا يربط
الوقف بالغيره وبخلافه لا ينفذ كراهه في صدر الباب الظاهر منه انه كان باعه غير الموقوف عليه فلذلك
التميز بينه على كل حال والذي يؤكد ما قلناه ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله
من جعفر بن خازن قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقف غلة له على قربة من ابيه وقربة
من امة فلذلك ان يبيعوا الارض اذا احتاجوا ولم يكنهم ما يخرج من الغلة قال نعم اذا رخصوا
كلهم في البيع خير لهم باعوا باي من وقف فقالوا لم يترك الوقف عليه على من يريه قال
قلته روي بعض مواليك من اباك عليهم السلام ان كل وقف لا يوقف معلوم فهو راسخ الى الابد
وكل من لا يعرفه يجهل فهو باطل على المنة وانت علم بقول ابايك كتبت عليكم هو عندى

وَبَدَأَ بِمَنْ يَحْسَبُ أَنَّ الْوَقْفَ إِذَا كَانَ لِلْمَوْتِ فَقَالَ الْوَقْفُ

الْمَوْثِقُ بِمَا كَانَ مَوْثِقًا وَمَعْنَى بَيْنَ مَوْتِهِ لَا يَصِحُّ عَلَى خَالٍ وَالْوَقْفُ إِذَا كَانَ لِلْمَوْتِ فَقَالَ الْوَقْفُ
كُلُّ وَقْفٍ إِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ فَهُوَ وَاجِبٌ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَيْهِ مَذْكُورًا لَمْ يَكُنْ
الْوَقْفُ مَوْثِقًا عَلَيْهِ طُلُوعِ الْوَقْفِ لَمْ يَرِدْ بِالْوَقْفِ الْأَجَلُ وَكَانَ هَذَا قَاسِرًا بَيْنَهُمْ وَأَلَّا يَدْرِي
مَلِكٌ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَصَارُ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلْتُهُ الْوَقْفَ الَّذِي يَصِحُّ كَيْفَ هُوَ
رَوَى أَنَّ الْوَقْفَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَوْثِقٍ فَهُوَ أَجَلٌ مَرْدُودٌ عَلَى الْوَقْفِ وَإِنْ كَانَ مَوْثِقًا فَهُوَ مَوْثِقٌ بِمَا
قُودَ بِالْوَقْفِ هُوَ الَّذِي يَذْكُرُهُ أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى فُلَانٍ وَعَقِبِهِ فَإِذَا انْقَضَى أَجَلُهُ فَهُوَ لِلْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ
أَنْ يَرُدَّهُ عَنْ جِلِّ الْأَرْضِ مِنْ عِيَالِهَا فَإِنْ وَقَفَ الْآخَرُونَ هُوَ مَوْثِقٌ إِذَا ذَكَرْنَا فُلَانًا وَعَقِبَهُ مَا يَقُولُ
وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدًا لِلْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ إِلَى أَنْ يَرُدَّهُ اللَّهُ الْأَرْضَ مِنْ عِيَالِهَا وَالَّذِي هُوَ غَيْرُ مَوْثِقٍ
هَذَا وَقَفٌ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدًا فَمَا الَّذِي يَصِحُّ مِنْ ذَلِكَ مَا الَّذِي يَطْلُوعُ نَوْعٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْوَقْفُ يَجِبُ أَنْ يَوْثِقَ
أَنْشَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا سَمِعْتُ مِنْ نَصْدَقٍ عَلَى وَلَدٍ عَلَى الْقَصَارِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ
عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ الْفَضْلِ بْنِ خَادَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
فِي الرَّجُلِ يَجْعَلُ لَوْلَاهُ شَيْئًا وَهُوَ صَغِيرٌ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ يَجْعَلُ مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ مِنْ وَلَدِهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِمَا رَوَاهُ
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي نَصْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي عَفِيلَةَ قَالَ نَصْدَقْتُ بِمَا رَوَيْتُهَا
ثُمَّ وَلَدَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْلَادًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا نَصْدَقْتُ فِيهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ
وَأَجَبَهُ بِالْقَضَى فَقَالَ لَا تَقْطَعُهَا إِلَّا بِمَا قَامَتْ أَوْ إِذَا جَاءَ صِفْوًا قَامَتْهُ وَلَا تَدْفَعُ مِنْكَ عَلَيْهِ تَوَجُّهًا
فِي هَذَا الْحَبْرِ إِنْ نَأْتَى لَمْ يَجُزْ لَهُ نَقْضُهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَقْضُوتَةً وَالْأَوَّلُ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَجَاءَ لَهُ أَنْ يَغْيِرَ ذَلِكَ
وَلَمْ يَسْغِرْ لَهُ تَغْيِيرُ هَذِهِ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ لَيْسَ بِقَدْرِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَانٍ أَنْ يَقْبِضَ الْوَلَدَ يَقْبِضَ نَصْدَقًا
لَا نَهَى السُّوْقَ عَلَيْهِمْ وَلَا يَجُوزُ لَهُ نَقْضُهَا فَمَا قَوْلُكُمْ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْحَكَمِ
عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَنْصَدِقُ عَلَى وَلَدِهِ قَدْ ذَكَرْنَا إِذَا لَمْ يَنْصَدِقْ
خَوْفِيهِ فَهُوَ مِيرَاثٌ وَإِنْ نَصْدَقَ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْرِكْ مِنْ وَلَدِهِ فَهُوَ جَائِزٌ لِأَنْ وَالِدُهُ هُوَ الَّذِي يَلِيهِ الْمَوْتُ
لَا يَرْجِعُ فِي النِّصْفَةِ إِذَا ابْتِغَى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى كَالْوَلَدِ الْخَبْرُ الْخَبْرُ يَرْجِعُ فِيهَا أَنْتَ أَجَبْتِ أَوْ لَمْ تَجْزِ
لِأَنْ يَرْجِعْ فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَنْصَدِقَ هَذَا الْخَبْرُ أَنَّ النِّصْفَةَ عَلَى الْأَوْلَادِ وَالْقَضَى بِأَنْ يَرْجِعَ
وَلَيْسَ بِأَنْ يَجُوزَ لَهُ تَغْيِيرُهَا وَغَيْرُهَا وَإِنْ جُوزَ تَغْيِيرُ هَذِهِ النِّصْفَةِ وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهَا جَمْلَةً وَقَطْعًا
إِلَّا بِإِذْنِهِمْ فَلَمْ يَأْخُذْ بِأَنْ يَدْخُلَ فِيهَا مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ وَعَلَى هَذَا الْحَبْرُ لَا تَسَاقُفُ الْأَخْبَارُ وَالَّذِي كَيْفَ
عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ
الَّذِي يَنْصَدِقُ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْرِكْ مِنْ مَالِهِ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لِيَدْخُلَ بِهِ غَيْرُهُ مِنْ وَلَدِهِ
قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ مِنْ مَنْ يَنْصَدِقُ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْرِكْ مِنْ مَالِهِ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لِيَدْخُلَ بِهِ غَيْرُهُ مِنْ وَلَدِهِ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والثالث انه اما الجواز ذلك لما نص عليه في كتابنا من ان الوصية لا تكون له في حياته
فانما هي منتهى ما في جميع ما يوصى به من تركه في ذلك رواه احمد بن محمد بن يحيى قال ثبت
عنه انه هو المطبق بعد طلال السجستاني في قوله لا يستلزم الوصية موهبة التي اوصى بها
يحيى بن مرزوق ذلك ان مولى سفيان بن عبيد الصامح بن زكريا بن ابي اليسر بن ابي
باكر بن مرزوق ماله وفدا وصح محمد بن يحيى باكر بن من النصف ما خلف من تركته فان رأى سفيان ومولا
الحلال الله بقاءه ان يفتقر غيب هذه الطعمة التي تركها وصية فذلك لنا فنعزل ان شاء الله ما جازى كان
او مولى لها من قبل ان يكون له ولد فخبروه عنه وذلك انه ولد له ولد من مولى يحيى بن ابي اليسر بن ابي
فدما مولى ماله لا يجوز الوصية فيما زاد على الثلث ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن العباس بن
فالكاهن محمد بن الحسن بن ابي خالد بن غلام محمد بن ابي اسحاق بن عمار بن ابي جعفر المودعي قال وصى ابي الفضل
العباس بن زهره وجميع سيارته وتركته ان يجعله وراثة وبعث بها الى ابي جعفر الثاني في مكة وترك
اهلها مالا واخفى قدوة غلوا في الاسلام واما الجحوسية قال ففعلت ما اوامره وجمعت الدراهم
ودفعها الى محمد بن الحسن بن ابي ان اكتب اليه بغيرها او مولى في ذلك من الورثة فاستعمل
بغيرهم وغيره من اصحابنا ان لا يكتب بالقبض ولا خارج اليه فانه يعرف ذلك من غير قبض فابتن
الا ان كتبه في ذلك شيء وصدة فكتب وحصلت الدراهم واوصلتها اليه عليكم واسمها
بغيره الثلث فدفعها اليه ويرد الباقي على وصية بردها على ورثته محمد بن احمد بن يحيى بن
عبد الجبار عن العباس بن زهره قال مات غلام محمد بن الحسن وترك اخا ووصى بجميع ماله له
قال فبما ماله فبلغ الف درهم وحمل الى ابي جعفر عليكم قال فكتب اليه واعلم انه اوامره بجميع ماله
انه اخذ ذلك ما بعث اليه ورد الباقي وامره ان يدفعه الى ورثته عن العباس بن يحيى بن ابي جعفر
كتب اليه جعلت هذا ان امرأة اوصت بالامارة ودفعت اليها خمسة مائة درهم ولها زوج وولد
واوصتها ان تدفع ستمائة الى بعض بناتها وتصدق الباقي في الامام فكتب نعرف الثلث من ذلك الى الباقي
نفسه ما سأل الله عز وجل بين الورثة ما سأل الله الوصية للورثة الحسين بن سعيد عن
علي بن رضا عن عبد الله بن بكر عن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الوصية للمارث فقال
يجوز ان يوصى من ابي العباس عن ابي بصير قال لا يوصى الله عليكم يجوز للمارث وصية قال نعم
احمد بن محمد بن ابي محبوب عن ابي ابي لا لحاظ قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الميت يوصى للميت بن
قال جابر بن عمار رواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن سليمان قال سالت ابا عبد الله عن رجل اعترف
لوارثه بدني في ماله فقال لا يجوز وصية لوارث ولا اعترف قال وجه في هذا الخبر ان محله على ضرب
من القبر بغير موافق لمذهب جميع العامة والذي ذهب اليه ابي جعفر ان قال الله تعالى لا عليكم
اذا حكمتموهن من قبل ان يفرقن منكم والذين لا افرقن منكم فاعلموا ان الله تعالى يفرق بين بائع

عن سيدنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من رجل منكم
من سخطوا أو اختلفوا عليه قال اذا اختلفوا في حقك فاحكمهم
من سخطوا قال سألته عن عطية الاولاد فقال لا تأخذوا منهم شيئا
من سخطوا فلا يصح قال وجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون ذلك مكرهاً واوجب في ذلك
ذلك انه اذا كان له اولاد فخص واحد منهم بالعطية كان فيه ايجاباً للباقين والوجه الثاني
ذلك ان لم ينفذ من ماله ولا قيل له فانه اذا كان كذلك كان ذلك غير جائز الا ان يكون على جهة
الوصية فيكون بمنزلة نعيم على ما قدمناه والذي يدل على جواز تفصيل بعض الاولاد على بعض ما
رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل
يكون له الولد من غلام يفضل بعضهم على بعض قال لا بأس بحريز وحدثني معاوية وابو كسر انهما
سما ابا عبد الله عليه السلام يقول صنع ذلك على ما كنتم يا بني الحسن ففعل ذلك الحسين يا بني علي عليه السلام ففعل
الوجه وصلة انا عنه عن ابن ابي عمير عن اسمعيل بن عبد الحاق قال سألته ابا عبد الله عليه السلام يقول
الرجل يخص بعض ماله ببعض فقال لا بأس بذلك الوصية لاهل الصلابة محمد بن
يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته
قال اعطى من وصوله وان كان يهودياً او نصرانياً فان الله تعالى يقول من بدله بعد ما ائتم
على الذين يبدلون ان الله سميع عليم سألني زياد عن محمد بن الوليد عن يونس بن يعقوب عن رجل
كان يكون يهودياً ففعل ما كان يافأه وكان لا يعرف هذا الامر فاصحى بوصية عند الموت واوصى
ان يعطى شيئاً في سبيل الله ففعل عن ابي عبد الله عليه السلام كيف فعل به واخبرناه انه كان لا يعرف هذا الامر
فاوصى بوصية عند الموت واوصى ان يعطى شيئاً في سبيل الله ففعل عن ابي عبد الله عليه السلام كيف
يفعل به واخبرناه انه كان لا يعرف هذا الامر فقال له رجل ان اوصى في يهودى او نصرانياً
او صنعة فهم ان الله تعالى يقول من بدله بعد ما سمعه فانما اراد على الغير سبباً لونه فانظر الى من
يخرج الى هذا الوجه يعطى لغور فاقبوا به اليه علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله بن شاذان قال روي
ما روي لغور بن رضى فراسين بوصية فقال اصحابنا اقم هذا في فقراء المسلمين من اهل بلدك فانك
فعلت ان اخذت بوصية لغور بن رضى فاصرفها ان اصرفتك الى قوم من اصحابك او غيرهم
امض الوصية على ما اوصت به قال الله تعالى فانما اراد على الغير سبباً لونه عن ابيه عن ابي طالب
عبد الله بن الصلت قال كتب خليل بن الهاشم الى فخر الدين بن ابي اسحاق وهو اهل بصرى عن رجل من الجو
فات واوصى للفقر آتوا من ماله فاخذوا فاحضروا فقيل له فقرا المسلمين فكتب للخليل
ثم ابراهيم بن بزاز فقال لما روي عن مالك بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
فقال ابو الحسن عليه السلام ان الجور لم يوصى بالفقر والمسلمين ولكن ينبغي ان يؤخذ مقدار ذلك المال

[illegible]

قال جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى
قال جزء من عشرة قال الله تعالى اجعل على كل جبل من جبالكم رجلا
ابيه عن حماد عن ابيان بن تغلب قال قال ابو جعفر الخزاز واحد من هؤلاء من عشرة والظهير
علي بن الحسن بن فضال عن سدي بن الربيع عن محمد بن ابي عبد الله عن ابي بصير عن حماد
القيصري عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اوصى بجزء من ماله لجزء من عشرة وقال
كانت الجبال عشرة قال ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن ابي بصير قال سالت ابا
الحسن عليه السلام عن رجل اوصى بجزء من ماله فقال واحد من سبعة قال الله تعالى يقول لها سبعة ابراهيم
لكل باب منهم جزء مقسوم قلت فوجب اوصي بهم من ماله فقال السهم واحد من ثمانية ثم قرأنا
الصدقات للفقراء والمساكين الى آخر الآية احمد بن محمد بن عيسى عن اسمعيل بن همام الكندي
عن الرضا عليه السلام في رجل اوصى بجزء من ماله لجزء من سبعة يقول لها سبعة ابراهيم
جزء مقسوم عن ابراهيم بن الرضا عليه السلام مثله محمد بن احمد بن محمد عن ابي عبد الله الرضا
عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن الحسين بن خالد عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن رجل اوصى بجزء
ماله ل سبع ثلثة قال لا تنفذ فلا تنافي بين هذه الاخبار والاجابة ولا يكون وجهان
على الاخبار الاولى على الوجوب الاخيرة على الاستحباب فيقول يلزم ان يخرج واحد من ثلثة
للوثة ان يخرجوا واحدا من سبعة لئلا تنقض الاخبار ما صرح من اوصي بهم من ماله على
ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن النكدي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اوصى بهم من ماله
فقال السهم واحد من ثمانية نقول الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والغايلين عليها
والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل على ابي بصير عن صفوان قال
سالت الرضا عليه السلام ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن احمد عن صفوان واحد بن محمد بن
نضر قال سالت الرضا عليه السلام عن رجل اوصى بالسهم من ماله ولا يدرى السهم اي ثلث هو قال
عندكم فيما بلغكم عن جعفر ولا عن ابي جعفر فيها ثلث فقلنا له جعلنا فداك ما سمعنا احوال يذكرو
شيئا من هذا عن ابيك فقال السهم واحد من ثمانية فقلنا له جعلنا فداك فكيف قالوا
ثمانية فقال اما تقرأ كتاب الله عز وجل قلت جعلت فداك اني لا اقرأه ولكن لا ادرى اي موضع
هو فقال الله عز وجل انما الصدقات للفقراء والمساكين والغايلين عليها والمؤلفة قلوبهم
وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ثم عقد بيده ثمانية قال وكذلك فيها رسول الله
صلى الله عليه وآله على ثمانية اسهم فالسهم واحد من ثمانية فاما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن
ابن سعيد عن حماد بن عيسى عن القتيبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل اوصى بهم من ماله فلو

[illegible]

46

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قالوا ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عيسى عن
 جعفر بن محمد عن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يزوج الله
 ولا ينفق الله الميت اذا مات فان كان له ابنة السبع والاربعة والعشرون
 والاخوان على اختلاف نسابهم لا يزوجون مع الابوين ولا مع احد منهما شيئا على ابي ابراهيم عن ابيه
 ابن ابي عمير ومحمد بن يحيى عن يونس جعفا عن محمد بن اذينة عن زرارة عن ابي عبد الله وان جعلت لها
 اخوات لان مات رجل وترك امه واخوة واخوات لا يزوج ولا ينفق ولا يزوج ابنته ولا يزوج ابنته
 ولا يزوج لها لان لم يزوج لانه الحسن بن محمد بن عاصم عن رجل عن عبد الله بن الوضاع عن ابي بصير
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال في امرأة توفيت وتزوجها وامها واباها واخواتها قال هي من سنة اسم
 للزوج النصف ثلثة اسم وللأب الثلثة سماء وللأب السدس منهم وليس للأخوة ولا اخوات تنوي
 انصاف الامور والاب لان الله تعالى قال فان كان له اخوة فلا من السدس عن علي بن سكين عن
 شعيب بن سعد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال رجل ترك ابوين واخوته قال للام السدس وللأب
 خمسة اسم وسقط الاخت - عن سنة اسم علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير ومحمد بن يحيى عن
 يونس جعفا عن محمد بن اذينة عن يونس جعفا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يزوج من الاب والام ولا الاخ
 الام ولا الاخوة من الاب مع الابتنى ولا مع الام شيئا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن
 الحرار وعلي بن الحكم عن صفوان عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لمرأة تركت زوجها
 وامها فقال له زوجها النصف ولها الثلث وللأخوة من الام الثلث وسقط الاخوة من الاب والام
 ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن الحرار وعلي بن الحكم عن صفوان عن زرارة عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال في امرأة تركت امها واخواتها لابنها وامها واخوة لام واخوات لابنتها
 كلوا قال الامها وابنها الثلثان ولا منها السدس ولا اخواتها من امها السدس منه عن حسن بن علي
 الحرار وعلي بن الحكم عن صفوان عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لمرأة تركت
 واخواتها لابنها وامها واخوة لام واخوات لابنتها وامها الثلثان ولا منها السدس
 ولا اخواتها من امها السدس في هذه الاجزاء الثلاثة الاصل منها ذرارة والطلاق البها واحد ومع ذلك
 فتد اجمعت الطائفة على العمل بها لانه لا خلاف بينهم مع الابوين احد من الاخوة ولا اخوات
 من اوجه كانوا قال جعفر في هذه الاجزاء ان عملها على ضرب من النية ويجوز ان تقول فيها وجها
 من التاويل وهو انها ردت في الرخصة في جوار اخوتهم على ان ينفقوا ويتركوا باخذ ونزها لها
 بجرم لا ينفقوا اليها فيقضي لها ما قبله وبذلك تظهر الرخصة ما رواه محمد بن الحسن بن فضال عن جعفر
 بن محمد بن عيسى عن جميل بن دراج عن عبد الله بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل ترك ابنته
 وابنته لا يزوج منة قال لا لا يملكه لانه ليس له ولا يزوج من الام والام تنوي قلت انما هذا اجزاء

[illegible]

ملفوظ

[illegible]

... وكان شجرة بقوله ليس لمن من الرباع شيء وإنما هي المأثرة ...
 ... على الرباع والمأثرة لعدم الدليل على الكل وما يقصص بعض الأخبار ...
 ... والعقار شيء ولم يقصص ذكر الأرضين لا يدل على ...
 ... وذلك يدل على دليل والأخبار الأخيرة على ذلك ولا يمنع أن يدل هذه الأخبار على أن ليس لمن
 ... من الرباع والعقار شيء والأخبار الباقية تدل على أن ليس لمن من الأرضين والعقار شيء فالأول
 ... العمل جميعاً ...
 ... في أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل له أرضان وأرضها من التربة شيئاً أو يكون في
 ... فلا يملك المرأة ولا يورث من ذلك شيئاً قال برئها من ثمنه من كل شيء ترك وترك فلا يملك في الأخبار
 ... من وجهين أحدهما أن العمل على النقيضة لأن جميع من خالفنا جاء في هذه المسئلة وليس يوافقنا عليها
 ... أحدهما الناقصة وما يجوز هذا المجرى يجوز النقيضة فيه وأوجه الأخران لمن مرأته من كل شيء
 ... ترك ما عدا نذر الأرضين ...
 ... وكان أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله يتأول هذا الخبر ويقول ليس لمن شيء ...
 ... الأولاد من هذه الاستثناء المذكورة فإذا كان هناك ولد فإنه ترك من كل شيء واستدل على ذلك
 ... بأمره محمد بن أحمد بن يحيى بن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة في النساء إذا كان لمن
 ... ولداً عطي من الرباع ...
 ... عمر بن زريق عن بكير والفضل ومحمد بن يزيد عن أحدهما عليه السلام قال إن لم يولد مع الآخر من
 ... الأب يصير مثله أحد من الآخر ما بلغوا قال قلت رجل ترك أخاه لأبيه وأمه وجدة لا أولاد له ...
 ... لأبيه وأخاه لأبيه وأمه قال المال بينهما وأنا كما ...
 ... قال قلت رجل ترك جده ...
 ... النصف الآخر للاختين وإن كن أكثر من ذلك فعلى هذا الحساب ولو ترك أخوة وأخوات لأبيه وأمه ...
 ... وجدة فالحمد أحد الآخر فالأول بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وقلة ذوات هذا ما لم يؤخذ على فيه تد
 ... سمعة من أبيه ومن أبيه قبل ذلك وليس عندنا في ذلك شك ولا خلاف ...
 ... عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي بن حماد بن عثمان عن اسمعيل الجعفي أن سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ...
 ... الآخر ما بلغوا وإن كانوا أمراً ألفاً سمعته عن أبي جعفر عن أبي عبد الله عن أبي جعفر ...
 ... في رجل مات وترك أمراً وأخته وجدة قال هذه من أربعة أسهم للمرأة الربع وللجدة ...
 ... سمان الحسن بن محمد بن عطاء عن عبد الله بن جله عن أبي جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام ...
 ... قال سمعة يقول في ستة أخوة وجدة وللجدة السبع ...
 ... سمعة

[illegible]

[illegible]

عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ربه قال لا تعرفوا من الاجداد الا نطفة ابراهيم وابو له ابراهيم
فهذان للرحمن مرسلان ومع كونهما كذلك فقد اجتمعت الطائفة على خلاف العمل بها لانهما خلاف
بعضها ان لا تعرفوا ولي الميراث من الاجداد والجدة الا واما اقرب الى الميت بدرجة فبنيان يكون
هو مستحقا للميراث دون من هو ابعد منه وينبغي ان تعلم الزيادة على ضرب من النسيئة ولا
يجوز ان يكون في العامة المتفق مير من ذهب في ذلك ^{المراد} اولاد اولاد يعقوب ومقام ^{المراد}
اذا المرء يكون ولد الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله
قال ثبات البنت يعني مقام البنت اذا لم يكن للميت بنات ولا اولاد ^{المراد} يعقوب
الا بن اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث ^{المراد} عن احمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله بن ابي
عن ابي الحسن قال لا يعرف البنت يعني مقام البنات اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث ^{المراد} عن احمد بن محمد بن الحسن
الا بن يعقوب مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث ^{المراد} عن احمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله بن ابي
الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال ثبات البنت يعني اذا لم يكن لها بنات ولا وارث ^{المراد} عن احمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله بن ابي
محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يعرف مقام الابن ولا بنت ^{المراد} محمد بن
انصافا ^{المراد} ابي عبد الله عليه السلام عن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يعرف مقام الابن ولا بنت ^{المراد} محمد بن
فوقع عليكم في تلك الميراث الا قريبا ^{المراد} الله ^{المراد} محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يعرف مقام الابن ولا بنت ^{المراد} محمد بن
ان ولد اولاد لا يعرف مع الابوين ولست جارية في ذلك لغيري سعد بن عبد الله بن الحجاج
في قوله ان ابن لا يعرف مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث ^{المراد} عن احمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله بن ابي عبد الله عليه السلام
هما الاولاد لا يعرفان لان قوله ولا وارث غير المراد بذلك اذا لم يكن للميت الابن الذي يتفرع
ابو الابن به والابن الذي يتفرع بنت بنتها ولا وارثا غير من الاولاد للصلابة الذي
يكشف عما ذكرناه مارواه محمد بن الحسن بن احمد بن ابراهيم بن هاشم عن صفوان بن يحيى عن
عن يعقوب بن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال ابن الابن اذا لم يكن من صلب الرجل
اسد قام مقام الابن قال وابنة البنت اذا لم يكن من صلب الرجل احد قامت مقام البنت ^{المراد}
مارواه الحسن بن محمد بن جماعة قال روى علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن ابي جعفر
الا بن يعرف مع البنات ^{المراد} عن احمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن ابي جعفر
صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابي عبد الله عليه السلام بنت الابن اقرب من ابنة البنت
رواه محمد بن الحسن بن احمد بن ابراهيم بن هاشم عن صفوان بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن ابي جعفر
عن ابن بنت بنت ابن قال ان عليا عليه السلام كان لا يالهوان يعطى الميراث الا اقرب فله فابنهما اقرب
ابنة الابن فهذه الاخبار غير معولة عليها باجماع الفرقة المحقة لانهما قديمان مع البنت ^{المراد} محمد بن
لا تعرف بنت البنت ولا ابن الابن وانما يعرف كل واحد منهما مقام من يتفرع به اذا لم يكن هناك من

بنو العلام وام والعلم والاعلم للاضامة فان المال يكون لابن العلم من الاب والام ومن العلم من الاب
من القرية المحقة ومن ظاهر الاصل والذى يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محمد بن جماعة قال حدثنا
عبد بن بكير عن صفوان عن ابراهيم بن محمد بن عمار عن الحسن بن عمار قال قال زيد بن عبد الله عليه السلام
انتم لم يولدوا ولا علم ولا مال الا انتم قد كنتم ابايكم اجدوا عن اجدوا عن اجدوا عن اجدوا عن اجدوا عن اجدوا
انه كان يقول اعني بنو الام اجدوا عن بنو العلام فاستوى جالسهم قالوا نحن جالسهم من مدي
ان عبد الله بن اوس بن عبد الله عليه السلام اخو ابى طالب به واسمه والذى به يشهد ان ظاهر
الاخبار وعموم الاخبار يقتضون العلم ومنه من ابن العلم ومنه من ابن العلم ومنه من ابن العلم
بالاحكام واذا كان الحال اوله العلم بشاكلة في الدرجة فينبغي ان يكون ابايكم اجدوا عن اجدوا
الذين ذكرناه والذين يدعون الى الحال اوله ما رواه النصفار عن عمران بن موسى بن الحسن بن علي
عن محمد بن زياد عن عوف بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام في حديث عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث
الذين قالوا له انتم من آل الله قالوا لا بل نحن من آل الله قالوا لا بل نحن من آل الله قالوا لا بل نحن من آل الله
عنم وخالف المال للمال وقال في ابن عمه من آل الله قالوا لا بل نحن من آل الله قالوا لا بل نحن من آل الله
احد من التواني مع وجود واحد مع ذوى الارحام الحسن بن محمد بن عمار عن عوف بن محمد بن زياد عن ابي عبد
بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام لا يأخذ من ميراث من آل الله اذا كان له ذرية
وان لم يكونوا من آل الله لم يرثوا من آل الله قالوا لا بل نحن من آل الله قالوا لا بل نحن من آل الله
عبد الجبار عن صفوان عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان علي عليه السلام
اذا مات مولى له وتربل قرابة لم يأخذ من ميراثه شيئا يقول ابايكم اجدوا عن اجدوا عن اجدوا عن اجدوا
يونس بن عبد الرحمن عن زهدة عن ساعدة قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام لم يكن يأخذ
ميراث احد من مواليه اذا مات وله قرابة كما يدفع القرابة علي بن ابراهيم بن ابي عبد الله عليه السلام
لجوان عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى ميراث المؤمنين عليكم في خالة
جاءت فخاصمت مولى رجل مات وقرأ هذه الآية واو لا الارحام بعضهم اولى ببعضكم في ذرية الله
فدفع الميراث الى الخالة ولم يعط المولى على بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن يوسف عن صالح مولى
علي بن يقطين عن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن رجل مات وترك مالا وتربل
وتربل مواليه قال المال لآل الله ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله عن محمد بن مسلم عن ابي
ابى الحرث عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقولوا مات مولى
لاينة حمزة ولا لينة ناعلى رسول الله صلى الله عليه وآله حمزة النصف وابنة النصف لهذا
الحديث مخالفا لاجماع القرية المحقة والاخبار التي قدمناها المتقدمة الا مع وجود واحد من
القرابات لا يرد المولى والوجه في هذه الخبر ان في هذه القضية فيها قدر من ان رسول الله

[illegible]

المطالب

[illegible]

[illegible]

في الملاءمة ما ثبت عند ذلك التهمة باقية فلا ثبت الموارثة بل برز من ذلك ما لا يرد
 جميعه وقد فصل ما قلناه ابو عبد الله عليه السلام في رواية عن محمد بن مسلم بن ابي بصير
 الشحام وانه انما ثبت الموارثة اذا اكتفب نفسه وذكر في رواية بصيرة لا في رواية الجليلي وانه انما
 ذلك ان الملاءمة ابراهم فكان ذلك دالا على ما قلناه من التفصيل وعلى هذا الوجه لا يتنافى بينهما على ما
 في ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن يقطين عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قال فصول ميراث المؤمنين
 في ابن الملا عنه توارثه الثلث والثلث والثلث لان جناية على الامام احمد بن محمد بن عيسى
 الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن زرار عن ابي جعفر عليه السلام قال فصول ميراث المؤمنين
 في ابن الملا عنه توارثه الثلث والثلث والثلث لان جناية على الامام احمد بن محمد بن عيسى
 ان يقولوا ان يكون لها الثلث من المال اذا لم يكن لها عصبية يعقلون منه فانه اذا كان كذلك
 جناية على الامام وينبغي ان تارثه الام الثلث والثلث لان جناية على الامام وقد كان هناك عصبية لها يعقلون
 فانه يكون جميع ميراثها او لم يتقرب بها اذا لم تكن موجودة ميراث ولد الزنا الحسن
 بن سعيد عن محمد بن الحسن الاشعري قال كتبت بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثاني عليه السلام يساله عن رجل فجاراة
 ثم انه تزوجها بعد الحمل فجاءت بولد هو شبه خلق الله به فكتبت بخطه وخاتمة الولد لعنة ابي ريث
 يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالتك له جعلت فداك كتم
 ولد الزنا قال لعن الذي نفق عليه قلت فانه مات وله مال من ميراثه قال الامام الحسن بن محمد بن عيسى
 قال حدثهم وعيسى بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يارجل ودع على امره فمروا ما تم امره
 وادعي ولدها فانه لا يورث منه فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا
 يورث ولد الزنا الا رجل يدعي ولد جارية منه قال حدثهم جعفر ابو شعبة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
 الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يارجل ودع على جارية حراما ثم اشتراها وادعي ولدها فانه لا
 يورث منه فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد الزنا
 الا رجل يدعي ولد جارية منه فادعي ولد جارية منه فادعي ولد جارية منه فادعي ولد جارية منه فادعي ولد جارية منه
 من امته على ميراث ابن الملا عنه فانه رواية شاذة مخالفة للاخبار الكثيرة التي قد مضت لها ومعهذا
 فهو موقوف غير مسند لان يونس ثم يسندها الى احمد بن الايمه عليهم السلام ويجوز ان يكون ذلك
 مذهبا كان اختاره لنفسه كما اختار مذهب كثيرة علمنا بطلانها لان الموارثة في شرع الاسلام
 انما ثبت بالنسب الصحيح واذا كان النسب الصحيح ليس بوجوده هنا ينبغي ان يرتفع التوام
 واما ما رواه محمد بن الحسن بن الصغار عن الحسن بن موسى الشحام عن ميثاق بن كلاب عن ابي حنيفة
 عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقول ولد الزنا وابن الملا عنه توارثه واهل بيته لا يورث
 عصبته قالوا جعفر هذه الرواية ان يقولوا انه يجوز ان يكون الراوي مع هذه الرواية في ولد الملا

فلما كان حكم ولد الزنا حكمة فزاه على ثلثة دون التمام فانه اذا علم ان ابا عبد الله من جهة
منه من ان ثابت من حكمه من ابي عبد الله فليكن قال سالت عن رجل في نصرانية فولدت منه ولدا
فانزله ثم ماتت ولدت له غيره قال نعم ونزله الحسن بن محبوب عن عثمان بن سدير قال
ابا عبد الله عليه السلام من رجل مسلم فزاه امرأة يهودية فزادها ثمرات ولم يدع وانما قال فاني
لولد للثمة من اليهودية فله ففصل في زواجره مسلمة وانما ثمرات الثمة اذ وثق
ملا الحسن يكون ميراثه فليكون ميراثه لابنه من النسبة لتمام الروايات الا انه فيهما عثمان بن سدير
والحسين بن سعيد في وجهيهما ما نصفته الرواية الاولى وهو انه اذا كان الرجل من اهل ولد
منه مسلما كان ونصرانيا فانه يلزمه نسبة ويرثه وان كان مولودا من الجوزة اعتبر به وانما اذا
لم يعرف به وعلم ان ولد زنا فالأب يات له على حاله من اذ وثق له لم يثبت
اكثره الحسن بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رجل يرفع على
ولده قوم حراما فما سزاها فاذبح ولدها فانه لا يورث منه شيئا فانه رسول الله صلى الله عليه
قال الولد للفراش وللماهر الحجر ولا يورث ولد الزنا الا رجل يدعي ان له من امرأة رجل اقرب
نفسه منه فليبره ذلك ولا اقامة يوجب له ولد اذا كان من ميراثه او ولد من غير القسم ومحمد
علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا اقرب رجل بولد نصرانيا لوفيه ولا تبا في هذه الروايات فاداه محمد بن عبد الله بن محمد بن
مسعود بن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن يزيد بن خليل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
عند السلطان من جريح ابنه وميراثه ثمرات الابن وترك مالا من ميراثه ميراثه لا قربا ناسا
وروي صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سالت عن المخلوع يتبرأ منه ابن عند السلطان
ومن ميراثه وجريته من ميراثه قال نعم على غيركم هو اقرب الناس اليه لانه ليس في هذا الخبر
نفي الولد بعد ان كان اقرب لانه لو ان منقضا لذلك لم يلبث الى انقضاءه ولو قبل ان كان امر
بخطب ميراثه وبصيته لكان العصبه انما ينجون اذا ثبت نسبهم فاما ما قولكم في كفييتون
فلا يفسخ ان يكون الوجه في الخبر ان الوالد من حيث نجا من جريح الولد وضمانه حرم الميراث
والحق بعصبته وان كان نسبنا باهجا ميراث الميراث الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن
بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحمل قال وامي بنتي الحمل فقلت المرأة تنجب من ارضها ومنها
الولد الصغير فيقول هو ابني الرجل يسمى فليقاه اخوه فيقول هو اخي وينفارقان وليس له على ذلك
بينه الا قولهما قال فقال فما يقول من قبلكم فليكن لا يورثونه لانه لم يكن له على ذلك بينه اما كانت
ولادة في الشراك فقال سبحان الله اذا جاءت بائنها او ابنتها معها لم تزل مقربة واذ امرها فاحاد
كان ذلك في وجه من يقول ما لا يذلل ان مقرير بذلك وفي بعضهم بعضا ابو علي الاسدي عن محمد بن

عن أبي عبد الله عن محمد بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجلين
من بني هاشم من بني عبد المطلب فقالوا له ما صاحبهما أنت اخبرنا بذلك ثم استقيا ومكثا مفرقين
ثم ان احدهما مات لا ميراث له الاخر تصدق ما كان له من مال واهل على الحسن بن فضال من محمد بن علي بن الحسين
محبوب بن طلحة بن ربيعة بن عبد الله عليه السلام قال لا ميراث للحمل الا بيعة فلا ياتي في الخبر الا ما لا يورث
في هذا الخبران فلهذا على الثقة لانه موافق لما ذهب بعض العامة **باب** ميراث المولود الذي
ليس له والد والخال ولا ما للثنا ومن يشترط امر احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن الفضل
بن دينار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مولود ليس له والد والخال ولا ما للثنا قال يفرع الاطعم له
المقرب يكتب على سهم عبد الله وعلى سهم امة الله ثم يقول الامام او المقرع اللهم انت عالم الغيب
الشهادة انت الحاكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بيننا امر هذا المولود كيف يورث
ما فرضت له في الكتاب ثم يطرح السهمان في سهام مبيعة ثم يحال السهام على ما خرج ورث عليه
وقد اوردنا روايات اخرى كتابنا الكبير مثل هذه الرواية سواء فلا ياتي في ذلك ما رواه علي
بن الحسن بن فضال عن محمد بن احمد بن الحسن بن الحسين عن عبد الله بن بكير عن بعض اصحابنا عنهم
عليهم السلام في مولود ليس له والد والخال ولا ما للثنا الا نفي يخرج منه البو على اي ميراث يورث في
ان كان اذ ابال يتبع بوله ورث ميراث الذكور وان كان لا يتبع بوله ورث ميراث الانثى فلا ياتي في الروايات
الاولى لانها محمولة على انه اذا لم يكن هناك طريق يعلم به انه ذكر ام انما استعمل الفرع فلما اذا لم يكن
على انضمام الرواية الا بغيره فلا يمنع العمل عليها وان كان لا يثبت بالروايات الاولى احوط وادعى
محمد بن احمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن عيسى بن يوسف بن عقيب عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى
امير المؤمنين عليه السلام في ولد جارية معها في قبل طهرها ثم باعها من اخو قبل ان يخطبها
الرجلان في طهرها احد فوكت غلاما فاختلغا فيه فسئلت ام الغلام فقالت انما ابتاعها في طهرها
لا ادري ايها ابوع هفص في الغلام ان يربتها كليهما ويرثا من ثوبه **باب** ميراث المحرم قد تقنا فيما
من انكاح الجارية اذا وطئها جازعة في طهرها احد بعد ان تنقل من الاول الى الآخر بالبيع فان لم
حق من عند الجارية ومنى فواشركا ووطئها في طهرها احد فان الولد يبع بالقرعة فمن خرج عليه
الحق ومنى للبائنين قيمة نصيبهم والوجه في هذا الخبران الخلف على ضرب من الثقة لانه موافق لبعض
رواه العامة **باب** ميراث المحرم خلف اصحابنا في ميراث المحرم اذا تزوج بواحدة من المحرمات
في شريعة الاسلام فلا يورث من عبد الرحمن ومن تبعه من المتأخريين انه لا يورث الا من جهة النبي
السبب الذي لمحمد بن ربيعة الاسلام فاما ما لا يورث في شريعة الاسلام فانه لا يورث منه على ما
وقد لا الفضل بن شاذان وقوم من المتأخريين ممن تبعوا علي بن ابي طالب يورث من جهة النبي على حال ان
كان حاصلا من سبب الجوز في شريعة الاسلام فاما السبب فلا يورث منه الا بما جوزه شريعة الاسلام

[illegible]

عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يورث الكافر ولا يورث الكافر ولا يورث الكافر ولا يورث الكافر ولا يورث الكافر
 حتى يقاتلوه في الدنيا ولا يورثوه في الآخرة ولا يورثوه في الآخرة ولا يورثوه في الآخرة ولا يورثوه في الآخرة
 ابن بكير عن عبد الرحمن بن اعين قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يورث اهل بيتي قال فقال ابو
 عبد الله عليه السلام بئسهم ولا يورثوا ان الاسلام لم يورث في ميراث الاستخفاف . قال الحسن بن فضال عن
 ابن عبد الله بن دراج عن القاسم بن عروة عن ابي القاسم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يورث
 اهل بيتي يورث ما هذا وهذا الا ان المسلم يورث الكافر والكافر لا يورث المسلم . ما رواه
 الحسن بن محمد بن ساعد عن جعفر بن ساعد عن ابي عبد الرحمن البصري قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 وضعوا ميراث المؤمنين عليكم في نصراني خنثى من جهة الاسلام ودار الهجرة الهادي دار الاسلام
 يخرج منها وان يضعها في يد زوجه النكاح وانما لا تترك ولا يورثها قال وجه في هذا الخبر ان
 يخرج من النكاح لانه موافق للذهب العامة واجتبت الطائفة على خلاف منعه ما رواه
 الحسن بن محمد بن ساعد عن جعفر بن ساعد عن ابي عبد الرحمن قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يورث الا
 من يورثكم ولا يورثكم هذا ميراث الطالب ايمن لا يورث الا في الولد ولا تامة النكاح والموافاة
 الدفينة هذا الخبر من حديث الزوج والزوج منكم باجماع الطائفة وبالحجج المذكورة فقامت
 كذا ويورد ذلك بيان ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابن رباب عن ابي حمزة عن ابي جعفر
 قال ان عليا عليه السلام كان يقضي في الميراث بينا ادرك الاسلام من مال منكم ذكره لكم في قسم
 انه كان جعل النساء وولدنا احفظ لهم منه عليا بن الله وسنة نبية صلى الله عليه وآله . علي بن ابراهيم عن
 عن ابن ابي جبران عن عاصم بن محمد بن محمد بن ابي جعفر قال قضى علي عليه السلام في الميراث ما ادرك
 الاسلام من مال منكم هبتم فان النساء وولدنا احفظ لهم منه ما رواه علي بن ابراهيم عن
 عن ابن ابي جبران عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام في يهودي او نصراني يموت وله اولاد مسلمون واولاد
 غير مسلمين فقال علي ما روايتهم قال وجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما النكاح لان ذلك من
 العامة ط ما تقدم القول فيه والثاني ان يكون معنى الميراث على ما روايتهم او ط ما يستحقونه من الميراث
 وقد بينا ان المسلمين اذا اجتمعوا مع الكفار كان الميراث للمسلمين وولدهم واولادهم فاما الكفار
 ويورثون ذلك بيان ما رواه محمد بن يعقوب بن احمد بن محمد بن علي بن الحسن الميثقي عن اخيه احمد بن الحسن
 ابي عبد جعفر بن محمد بن باطريق قال قال ابو عبد الله عليه السلام لو ان رجلا منكم اسلم وابنه حربي ولا يورث
 عنه ثم مات الاب من غير المسلمين جميع ماله ولم يورثه ولا امرأته مع نسلم شيئا فانما ما رواه محمد بن احمد
 بن يحيى بن يعقوب بن يزيد عن ابي الحسن بن محمد بن عبد الحميد عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام
 نصراني اسلم فرجع الى النصرانية ثم مات قال ميراثه فله النصارى . واما نصرة من مات من اهل بيتي
 لاهل المسلمين قال وجه في هذا الخبر ان ميراث النصارى انما يكون لاهل بيتي من ولد مسلمون

[illegible]

لجربته لا يعرف له دارنا كيف يصنع بالماله (لما اعطاك ان هو يعطى فمداست) ميراث الميراث

ابراهيم عليه السلام من بني نوح عليه السلام قالوا يا ابراهيم انك انت الذي اخرجنا من اديارنا
 فقال لهم ابراهيم يا بني اني قد علمت انكم تقولون اني قد اخرجتكم من ادياركم فقالوا
 عن ابي بصير قال ابو عبد الله عليه السلام ان اباكم ابراهيم عليه السلام قالوا يا ابراهيم
 فانهم لما كان ابراهيم من العليل قال سالوا اباكم ابراهيم عليه السلام فقالوا يا ابراهيم
 ابراهيم عليه السلام ابراهيم فاعرضوا له فقالوا يا ابراهيم ابراهيم فاعرضوا له فقالوا
 الحسن بن محمد بن عمار عن محمد بن ابي داود عن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام في الغنم من ابراهيم
 النبي شتا حتى يصير ويسمع صوتها فالوجه في هذا الجهد احد سببين احدهما انه ان يربط حتى يصير
 او يحل احكاما بين اهلها فتمتعه الا واما الاول فانه ليس في الجمع بينهما وسداد في الوجه الثاني
 من حمله على القصة لان ذلك مذهب بعض العامة الذين يرايون في رواية الاستدلال في
 ميراث السائمة الحسن بن محمد بن عمار عن محمد بن ابي داود عن محمد بن الحسن القطار عن هشام
 عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن مملوك اعق سائمة قال يملك من ثمنها وعلى من يملكه
 جبرته وله ميراث قلنا فان مكنت حتى يموت قال يجعل ميراثه في بيت مال المسلمين الحسن بن محمد بن
 سامة عن ابي ايوب عن محمد بن الحسن القطار عن هشام عن سابق بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ان من مملوك اعق سائمة فادى بها من ثمنها وعلى من يملكه جبرته وله ميراثه فقلت فان سكت
 حتى يموت قال يجعل ميراثه في بيت مال المسلمين الحسن بن محبوب عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن السائمة فقال انظروا ما في القرآن فما كان فيه فحرمه فبه قتلك يا عمار السائمة التي لا ولا
 ما لا الله فاما ان لا الله فهو لرسوله وما كان لرسوله فان لا الله لا امام وجابته على الامام وميراثه
 ما رواه الحسن بن محمد بن سامة قال حدثني صفوان عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 قال السائمة ليس لاحد عليها سبيل فان ادى احد فداها له وجبرته عليه فان لم يداها احد فادها له ولا
 قوله الذي اعق هذا العبد فهو عليه لانه اذا لم يداها احد كان ميراثه لبيت المال ويكون حرمته
 على ما تضمنته الاجازة الاولى وقد استوفينا ذلك فيما تقدم في كتاب العتق وفيما ذكرناه كما نرى اننا
 الله تعالى الحمد وود من يجب عليه الجلاء ثم ارحم محمد بن احمد بن يحيى عن ابيهم
 بن صالح بن سعيد عن محمد بن جعفر عن عبد الله بن طه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا زنت الفحشاء فاحرق
 جلدك ثم رجما عقوبتها واذا زنت الفحشاء من الرجال ارحم ولم تجلد اذا كان قد احسن وانما في الثا
 الحمد فاس جلد او في سنة من عمر محمد بن الحسن الصغار عن الحسن بن الحسين بن ابوالوفى عن صفوان بن
 عن عبد الله بن ابي عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يصير الشيخ والشيخ مائة ورجل واحد يرحم المحسن
 المحصنة وجهه انكرها ويقيمها سنة الحسن بن سعيد عن فضالة عن موسى بن بكر عن زرارة

[illegible]

لا يصح هذا الحديث ^{في الصحيحين} عند الدوام لان عند الدوام لا يجوز في اليقين والنظرية
في التخييل ^{في الصحيحين} والمقعة لا تخص وقد بينا ذلك في رواية اخرى غاربت قد مر ذكرها في تصدير
علي بن ابي ابيهم عن ابيه عن عبد الرحمن بن حماد عن محمد بن زيد ^{في الصحيحين} في عبد الله عليه السلام اخيه عن الغائب
عن اهل بيته هل يرجم اذا كانت له زوجة وهو غائب عنها قال لا يرجم الغائب عن اهل ولا المملوك الذي
اربعين باهله ولا صاحب مائة قلت في اي حد يجرم لا يكون محصنا قال اذا قصرها فطهر فليس محصن على
ارهم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام عن حفص بن الجحفة عن ذكر عن عمار بن عبد الله عليه السلام في الرجل يزوج
المقعة اخوته قال لا اما ذلك على النبي الايام فاما ما قصته الخبر من انه اذا تزنى بامته امراته غير انهما
عليه السلام ما علي الذي يجلد فانه لا ينافي ان يجرمه ايضا عليه الرحم من وجهين احدهما ان يكون ذلك ^{محصنا}
بغير له جوارها فانه اذا لم يدخل بها وزنى لم يكن عليه الرحم وكان عليه الجلد والثاني ان يكون ذكره حكم
للجلد ومولى على شوق حكم الرحم على الاجماع على ان قوله عليكم عليه مثل ما على الذي يدل على وجوب الرحم
عليه وبينة للتباعد ما رواه احمد بن محمد عن محمد بن سهل عن ذكر بن آدم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل وطئ جارية امراته ولم يقبها له قال هو ذان عليه الرحم محمد بن احمد بن يحيى عن جعفر عن ابيه
عن وهب عن جعفر عن ابيه ان عليا عليهم السلام اتى برجل وقع على جارية امراته فمات فقال الرجل ^{هنا}
انك انت المرأة فقال للتائين بالسوء على ذلك او لا رحمك بالحجاب فلما رأت ذلك المرأة اعترفت
عليك السلام واما ما قصته الخبر من قوله ولا يرجم برأيه يودية امصراية او امه لجهة ان يكون ذاك ^{هنا}
محصنا لان مع شوق الاحصان لا فرق بين ان يكون ذنا يهودية او نصرانية او حرة او امه على وجهه ^{هنا}
بدل على ذلك ظاهر القرآن والاجابة المتعارفة المتساوية له بان زنا وما يدل على وجوب الرحم في موضع
بدل عليه في هذا الموضع ويؤكد ذلك ايضا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن
المغيرة عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عن ابيه عليهم السلام ان محمد بن ابي بكر كتب الى علي عليه السلام
يسال عن الرجل يزني بالمرأة اليهودية والنصرانية فكيف عليه ان كان محصنا فارجمه وان كان بكرا ^{هنا}
فانه جلد ثم افقه واما اليهودية فابعد بها الى اهل ملتها فليفعلوا فيها ما اجبوا ^{هنا} ما رواه محمد بن
يحيى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الشاذلي عن ابي عبد الله
عن رجل كانت له امرأة فطهرها او ماتت فزنا قال عليه السلام وعين المرأة كان لها زوج فطهرها او ماتت
عليها الرحم وما يفتن هذا الخبر من ان الرجل اذا طلق امراته ثم زنا هو وزنت هي كان عليها الرحم
فالوجه فيه ان عمله على انه اذا كان الطلاق رجعيًا فانه اذا كان كذلك كان عليها الرحم وقد قلنا على
ذلك في كتابنا الكبير ولا يصح بعد ذلك من انها اذا ماتت ثم زنا كان عليها الرحم لجهة ان يكون اما
وجب عليه اذا كان محصنا بغيرها من النساء واما المرأة اذا وطئها تزوجها اثر فلا يجب عليها الرحم
واما يجب عليها الجلد فينبغي ان يكون ذكر الرحم في هذا الموضع وهذا من الراوي ^{هنا} من ثقاتنا

[illegible]

ابو عبد الله عليه السلام في امرته زوجته وولدها زوج فقال ترجم المرأة وان كان الله في زوجها يبعثه
 في جهنم **باب** الكاتبة القاداة بعض مكاتبتها ثم وقع عليها
 علي بن ابيهم عن ابيه عن صالح بن سعيد عن الحسن بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن رجل كان
 امانة مكاتبتها فقال امانة ما اوتيت من مكاتبتها فانه حق على حسابك لك قال لها نعم فمادت
 مكاتبتها واما معها مولاها بعد ذلك فقال ان كان استكرها على ذلك ضرب من اللد بغير ما اذ
 لم من مكاتبتها وادريهم من اللد بغير ما بقي من مكاتبتها وان كانت فاعنه وكانت ثم كتبت في
 ضربت صل ما يضره **باب** ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن الحسن بن علي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 وقع عليه مكاتبتها قال ان كانت او تاتع صل وان كان محصنا ترجم وان لم تكن اذت شيئا
 فليس عليه شيء **باب** ما في طلبة الاوراكه يمكن ان يجل الخلاء او على القصر الى ان يقتل الجور الشريد
 من امره بغير محاجة لك فيما يكون دون الربع فاذا بلغ الربع من المحونة غلب عليه حكمه فجلدنا ما اذ
 رجم على حساب **باب** المرير المدنف يصيب ما يحب عليه في الخد كيف قام عليه الحسن بن سعيد
 عن الحسن بن زعفران عن سقاعة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله انه
 اذ برجل كبير البطن قد اصاب محرقا فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله يدعرون فيه ما يشترخ
 مرة واحدة فكان للحد يونس بن عبد الرحمن عن ابيان بن عوف عن ابي القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله برجل دهم صديد قد سقط بطنه وقد هرع وقطعه قد فرج
 بامرأة فقال المرأة ما عليك بر الا وقد دخل علي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ازينت قال نعم
 ولم يكن محصنا فضعده رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله بصره وخضه ثم دعا بقدق وضه مائة ثم
 بشمارينه **باب** ما رواه احمد بن محمد عن ابي همام عن محمد بن سعيد عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 امير المؤمنين عليه السلام برجل اصاب حدا به قروح في جسده كثيرة فقال امير المؤمنين عليه السلام افروه
 ببداهة تكتوها عليه فقتلوه سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شاذان عن عبد الله بن عبد الرحمن
 عن معمر بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام اصاب حدا به قروح
 ومضوا شياه ذلك فقال امير المؤمنين عليه السلام اخرون حقوا ببلاتنكا وقرحه عليه فموت ولكن اذا
 بر احد فانه فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبر من الاولين لانه اذا كان اقامة الحد الى الامام فمن
 على حسب ما يراه فان كانت المصلحة تقتضي اقامتها في الحال اقامها على وجه لا يورث تلف فنه كما
 فعل النبي صلى الله عليه وآله وان اقتضت المصلحة تأخيرها اخرها الى ان يتم تقييمه على الحد الى الكمال
 ان الذي اجله ثلث مرات قبل في الرابعة يونس بن عبد الرحمن عن يحيى بن عمار
 ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام الثاني اذا اجله ثلثا يقتل في الرابعة في الاجل ثلثا
 اما رواه يونس بن ابي الحسن الماضى عليه السلام قال اصحاب الكباير كلها اذا اقيم عليه ^{الثالثة}

[illegible]

زهراء عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا ذكركم شاهد هذا ثم قد حمل منها محاسن الرجل من امراته اقيم عليه الحفظ
 في هذا الخبر احد سبعة احدهما ان نعاه عليه الحدوث والرحم - على ذلك وان اخبره الغواص ومرواه في كتاب
 الاول من فرائد من عرق امير المؤمنين عليه السلام ان امكوف الله من المصير لا تترك على الحد والوجه ان
 ان يكون المراد بالحج القبر بدون الحد التمام على ما ذكره اهل البيت في رواية في مرارة الشيا
 او ما لا يباح والاخراج في اوجوبه التزم على ما تقتضيه الاخبار والاولى - ما رواه محمد بن علي
 بن محمد بن الحسن بن مرقس بن سعيد عن محمد بن زياد عن حماد بن ابي ابيان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 شهد على ثلثة رجال انه زنا فعلا ثم وشى بها اربعة او ثمانية من ربه وان كان لا يوجد ولا يبرحم والرواية
 هذا الخبر امر اذا ذكركم الرابع في عين مع شفه لها وعرفتها بعينها وان لم يعرفها فبها
 والحد على العامة وان كان عليه ثلثه على ما تقتضيه النافذة وان كان في الشبهة لم يستطع قاض من اهل
 على جودها في حوائج احد وذلك من اجل القبر على ما يقتضيه في الباب الاول - الحديث الاول
 سهل بن زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن عثمان بن عيسى بن بكر الخضر عن ابي عبد الله عليه السلام في امرئ
 عليكم رجل من امرته ولا طهر بها ما بها من غيرة وثقة وشهادة على امرته في امره في امره
 المؤمنين فضررب بالسيف حتى قتل وضرب بالعلام دون الحد وقال اما ان كنت مدركا لقتلك
 اياه من نفسك يتقبل ابن علي في حق من على الكوفة عن العباس بن عامر بن سيف بن عميرة
 عن عبد الحميد بن العزمي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل اجمع رجل في امرته في امرته
 واحدا الاخر في امرته الى عمرو فقال للناس ما ترون قال فقال هذا اضنع كذا وقال اضنع كذا قال فقال
 ما تقول يا ابا الحسن الا ضرب عقه قال فضررب عقه قال ثم اراد ان يجله فقال له انه قد بلغ من حد
 شق قال اي شئ فقل لي قال ادع بخطب قال فذمما عن خطبته امير المؤمنين عليه السلام فاحرق
 بن محمد بن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد بن عمرو عن عبد الصمد بن بشير بن سليمان بن هلال بن
 عبد الله عليه السلام في الرجل يفعل في الزوجه قال ان كان دون الثقب فاحرق وان كان ثقب
 قايما فضررب بالسيف ضربة اخذ السيف منه ما اخذ فقتل له هو القتل قال هو قال - على ابن
 عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل لو كان بين رجلين
 يبرحم من رجم اللوطي عن ابن ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن محبوب عن ابن دنا بن مالك بن هاشم
 عبد الله عليه السلام في رجل لو كان ما قال امير المؤمنين عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 حكم فيه ثلثة احكام اما ضرب في عقه بالغة ما بلغت او اهدا من جيل منه ود اليد من والده
 او احرق بالنار محمد بن علي بن محمد بن عيسى بن بنان بن محمد بن القاسم بن غلام بن الحسن الرضا عليه السلام يعرف
 غلام ابن شاعر عن محمد بن الربيع عن سيف النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل لو كان بين رجلين
 برجل اجمع غلام ياتيه وقامت عليها بذلك البينة فقال استوفى بالطلع والسيف فامر بالرجل فوضع

بالسيف

في معنى الكلام على وجهه ثم امر بها فذكر بها بالسيف حتى قدما بالسيف جميعا قال ولقي أمير المؤمنين
 عليا عليه السلام بالمرأيتين وجدنا في لحاف واحد وقامت عليها البيعة انما كانتا نفسا حقتا فذا بالسيف
 امر بها ما خرقنا بالثأر ما رواه يونس بن محمد بن عثمان عن العلاء بن الفضل قال قال علي بن
 حنبل القوطي مثل ما قال في قال ان كان قد حصن برجم والا جلد محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد
 عن المعلى بن عبد الله بن علي بن حار عن عثمان بن عفان قال قال علي بن عبد الله عليه السلام قال علي بن
 محصنا الفضل وانه لم يكن محصنا فعليه الجلد قال نعم قال علي بن الفضل على كل حال محصنا
 كان او غير محصن احمد بن محمد بن علي بن الحكم بن ابان عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 السوطي حدثنا في محمد بن محمد بن احمد بن محمد بن عيسى بن محمد بن هاشم بن سالم عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في كتاب علي اذا اخذ الرجل مع الغلام في لحاف واحد مجرد من ضره
 الرجل وادسا الغلام وان كان ثقب وكان محصنا رجم قال وجه في هذه الاخبار احد شيئين
 ان يكون المراد بها اذا كان الفعل وان لا يقاظانه اذا كان كذلك اعني فيه الاحتضان وعند
 الاحتضان وقد فصل ذلك ابو عبد الله عليه السلام فيما رواه عنه سليمان بن هلال من قوله ان كان
 لا يقاظ عليه المحم وان كان الا يقاظ فضره بالسيف وقد يتقوا على ذلك بانه لو لم يبدل على ذلك ما
 رواه سهل بن زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن حذيفة بن منصور قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن اللواط فقال ما بين المحدثين قال وسالته عن الذي يوجب ذلك الكفر بها انزل الله على نبيه صلى الله
 ولاينا في ذلك ما قد مضى عن ابي بصير بن عبد الله عليه السلام في قوله اذا ثقب وكان محصنا فعليه الرجم لا في
 فعل ذلك اذا كان وجب عليه القتل فلا مام غير هذا ان يقيم عليه الحد بضره فبشره او اهداه من حصل الجرم
 بالنار او رجمه اى ذلك شاء فعلى وتقييد ذلك بكونه محصنا انما يدل من حيث دليل الخطاب على انه اذا لم
 يكن محصنا لم يكن عليه ذلك وقد يضره عنه لئلا لو قد قدما ما يدل على ذلك ولاينا في ذلك ما رواه
 الحسين بن سعيد قال قد رأت بخط رجل اعرفه الى الحسين عليه السلام وقد ارجوا لي على ان يخطه هل على رجل
 لعقلام بين فخذيه حد فان بعض العصابه روى انه لا بأس ببلع الرجل بالغلام بين فخذيه فكتب عنه
 علي بن فضال ذلك وكتب ايضا هذا الرجل ولم افر الجواب ما حد رجلين بكم احدهما الآخر طعن ما بين فخذيه
 وما نوبه فكتب القتل وما حد رجلين وجدا نايين في فخذيه حد فكتب ما توسط وذلك ان هذه الرواية
 لمحمدنا على ان يكون الفعل فذكر منه في محمدا القتل او طعنهما على ان يكون محصنا والذي يستفاد كونا
 قوله عليه السلام ان عليها ما تجلده اذا كانا نايين في فخذيه حد وقد بينا فيما تقدم ان ذلك لما جتمع
 الفعل والوجه الثاني الاخبار المقدمة ان محمدا على ضرب من الشبهة لا كما موافقة لمذهب بعض الفقهاء
 ولما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عدة من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الذي يوجب
 عليه الرجم ان كان محصنا فعليه الجلد ان لم يكن محصنا فالوجه فيه ما قد مضى من معنى اقية لا غير

عن ابن أبي عمير عن يونس بن عبد الله عن عثمان بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام
والحسين بن خالد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ومبايع هذا عن أبي جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام
في الرجل يأتى بهيمة فقال أجمعان كاتبة البهية للفاطمة فجاءت فوجدت الحرة قال أوله لم ينفع
وضرب وجهه وعشره سوطا ربيع حذرا في دار لم تكن البهية لعمته وأخذتها من ربيع إلى فاطمة
وذبحت وأحرقها بالار ولم ينفع لها وعشره سوطا فقلت وما البهية قال
الأمير ما ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله تمثل بهذا وأمره لا يفتنه فقال يا أبا عبد الله لم ينفع
الفضل يونس بن أبي عمير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتى بهيمة شاة أو مائة أو بقرة فأن
يقول عليه السلام لا يجد أحد غير الحرة يبيع من بالاد إلى غيرها وذكر أن الرجل يأتى بهيمة محرم وغنما
أحمد بن محمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي جعفر عن أبي جعفر عن أبي جعفر عن أبي جعفر عن أبي جعفر عن أبي جعفر
لجلد دون الحرة بعرة فبئس المصيبة لصاحبها لأنه أسد لها عليه السلام في شاة كانت ما ياكل
لحمه وإن كانت ما يركب لحمه أو غيره فبئس ما وجد دون الحرة وأخبرنا من المدينة التي يسكن بها أنها إلى
بالاد أخرى من حيث لا تعرف فبئس ما في ذلك لا بد منها يونس بن محمد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام
أبي عبد الله عليه السلام في رجل يقع على بهيمة قال فقال ليس عليه ولكن أهدر من محمد بن عبد الله عليه السلام
محمد بن سنان عن حماد بن عمار وخلف بن سواد عن الفضل بن زياد عن أبي جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام
في رجل يقع على البهية قال ليس عليه ولكن يضرب عنقه أو ما رواه الحسين بن سعيد عن أبي جعفر
عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يأتى بهيمة فابح قال عليه السلام في رواية محمد بن يعقوب بأسنا
عن يونس عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في الذي يأتى البهية فيبذلها فيقول عليه السلام
حد الذي الحسين بن سعيد عن أئمة عن عبد الله بن محمد بن بشير عن سليمان بن هلال قال سألت بعض
أصحابنا أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتى البهية قال فيقام قايما ويضرب ضربة بالسيف أخذ
السيف منه ما أخذ قال فقلت هو القتل قال هو ذلك وروى محمد بن علي بن محبوب عن الحسين بن
سيف عن أخيه عمار بن زيد عن أبي سامة عن أبي فروة عن أبي جعفر عليه السلام في الذي يأتى بالفاشة
والدعوى في البهية حد الذي قال في الوجه في هذه الأخبار أحد عشر من أصحابنا على أنه إذا كان
الفعل دون الإبلان كان عليه التعزير وإذا كان ذلك كان عليه الحد الذي كان محصيا أما الذبح
والقتل حسب ما رواه الإمام في الحد والجلد إن لم يكن محصيا. ويمكن هذا الوجه إن كان ما رواه
هذه الأخبار إن يكون خرجت كخرج القية لأن ذلك منهي العامة لأنه لا يجوز أن يكون الإنسان
ذاتيا إيلاج فوج ولا يفرق بين الإنسان وغيره من الهائم ولا هو من هذا الطريقة الموقفة
الفرق ويكون يحمل هذه الأخبار وعلى من تكرهه الفعل وأقيم عليه الحد بالتعزير في كل دفعة فأنه

اذا كان كذا... فقلت ان الرأفة بدل على لا ما... من عبد الرحمن عن ابى الحسن المظفر
 قال ما كذا... اذا اقيم عليهم الحق مرتين فتلوا في الثالثة ما... من ابى مينة
 من الناس على ابيهم عن ابيهم عن ادم بن اسحق عن ابي عبد الله جعفر عليه السلام وجابر
 كذا... من عبد الملك في رجل نسا امرأة فسلها ثيابا ونكها فان الناس قد خلفوا علينا في هذه
 قالوا فقلت... قالوا الحق... ان حرمه الميت حرمته الحي حرمه مائة وروى
 على بن محبوب عن ابي عبد الله بن نوح بن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام
 في الذي في المرأة وهي ميتة... اعظم من ذلك الذي في ما وهي حية... ما رواه محمد بن علي بن
 محبوب عن علي بن محمد الفاسي عن القم بن محمد عن سليمان بن داود عن النضر بن عبد السلام عن ابي جعفر
 قال سالت عن رجل تزوج بميتة قال لا احد عليه هذا الخبر يحمل وجبين احدهما ان يكون المراد بالاحد
 بعد الاخر غيره لا ما قد بينا في الخبر الاول انه يدعى فيه الاحضان وعنده فان كان محصنا كان حرة
 الرجم وان كان غير محصن كان حرة الجلد مائة وليس هذا على حد واحد والوجه الاخر ان يكون الخبر
 محصنا عن ابى زوجة نفسه بعد موتها فانه لا يقام عليه الحد كاملا ويعزب سبعا يراه الامام
 حذ عن اسفويين محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن عثمان عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام ان
 المؤمنين عليه السلام اني رجل عت بذكره فضر بدين حق احرف ثم تزوج من بيت المال احمد بن محمد بن
 البرقي عن ابن فضال عن ابي جميل عن نزار عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت امير المؤمنين عليه السلام برجل عت
 بذكره حق اني فضر بدين بالدية حق احرف ولا عليه الا قال وزوجه من بيت المال ما رواه
 احمد بن محمد عن البرقي عن ثعلبة بن ميمون وحسين بن ذرارة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل عت
 بيديه حق بزلالة لا بأس به ولم يبلغ به ذلك شيئا قال وجه في هذا الخبر انه لم يبلغ به شيئا بعينه
 لا يجوز خلافة لان الحكم اذا كان فيه التبريد فلا الى الامام بفعله يجب ما يراه في المال...
 من قذف جماعة الحسين بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 رجل اذنى على قوم جماعة فقال ان اتوا به محققين ضرو جدا واحدا وان اتوا به متفقين ضرو كل
 واحد حدا... عن محمد بن عثمان عن علي بن عبد الله عليه السلام مثله ما رواه الحسين
 بن سعيد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت امير المؤمنين عليه السلام في رجل اذنى
 على قوم جميعا جلد حدا واحدا قال وجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يحمله على القليل الذي
 قضته الخبة الاول من انما وجب عليه حدا واحدا اذا اتوا به محققين ولو جازا به متفقين لكان
 يجب عليه لكل اثنان مائة الكمال والوجه الثاني ان يحمله على اربعة اذنتهم بكلمة واحدة كان عليه حد واحد
 وان قذفهم بالفاظ مختلفة كان عليه لكل اثنان حد واحد على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة
 عن ابان عن ابي الحسن المطارة قال سالت ابي عبد الله عليه السلام رجل قذف قوما جميعا بكلمة واحدة فقلت نعم

[illegible]

[illegible]

على ان يكون له في كل واحد منهم بخلافه فيبدي وان كان لكل واحد من الورثة النصف
على ان كان يدعى على هذا الفصل ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن
مارثا بن ابي طالب قال سمعت يقول ان العتق لا يورث كما يورث الزكاة قال ولكن من قام به من الورثة وطالبه
فهو وليه ومن تركه فلا طلبة فلا حق له وذلك مثل رجل قد مات رجل ولله ولدان فان مقيض
احدهما كان فلاخوان يطالبه لحقه فانها امة جميعا والعقوبات جميعا ان كان من الورثة
من شرب النبيذ المسكر يورث من هشام بن ابراهيم الشريفي عن رواه عن ابي عبد
الله قال كان امير المؤمنين عليه السلام في قليل النبيذ كما جلد في قليل الخمر ويقتل في الثالثة من النبيذ
كما يقتل في الثالثة من الخمر يورث من ابي مسكان عن سليمان بن خالد قال كان امير المؤمنين عليه
السلام في النبيذ المسكر فافين كما يضرب في الخمر يقتل في الثالثة كما يقتل صاحب الخمر فافين
الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضل عن ابي صالح الكوفي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان النوفلي الله
اذا اتي بشاة من الخمر ضربه فان اتي بثانية ضربه فان اتي بثالثة ضرب عنقه قلت النبيذ قال اذا اخذ
شاربه قد انتوضر فثانين قلت ارايت ان اخذ به ثالثة قال اصبر قلت ان اخذ به ثالثة قال
يقتل كما يقتل صاحب الخمر قلت ارايت ان اخذ شارب النبيذ ولم يسكر جلد في الاوالة واه احمد بن
محمد بن يحيى عن ابي عمير عن حماد عن الحلوة قال سالت ابا عبد الله قلت ارايت ان اخذ شارب النبيذ
ولم يسكر جلد ثمانية قال لا كل مسكر حرام الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم
قال سالت عن الشارب فقال اما جعل كانت منه ذلة فاف معززة واما اخذ منه فاف كنت منك
عقوبة لانه يسهل للمقاتل كلها ولو ترك الناس وذاك لقد رواه احمد بن محمد بن ابي عن النوفلي
عن ابي الحسن عن ابي جعفر عن ابيه عن علي بن ابيهم الكوفي انه اذا شارب في استغراه القرآن فاف نذره انه فاف
مع اذوية الناس وانه لا يخلص ردا ان فلم يخلص فاف فاف يتصرف في الاخبار من الفرق بين شرب
النبيذ والخمر والفرق بين الامان وشربه فاف واه نوبه قليلا وون الكثرة الذي يبلغ حد المتكر
ذلك نحو على النقية لان ذلك اجمع من فوق العامة واجعت الطائفة المحقة على انه لا فرق بين النبيذ
في شؤ من احكامه لا في شؤ من كثره ولا في شؤ من قليله فينبغي ان يكون العمل على ذلك ويترك ما خلافة
اسباب حد المملوك في شرب المسكر احمد بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن
احدهما عليها السلام قال كان علي عليه السلام يضرب في الخمر والنبيذ ثمانية من الخمر والنبيذ واليهود في النصارى
قلت وما شان اليهود والنصارى قال ليس لهم ان يظهر شربه يكون ذلك في بيوتهم عن علي عليه السلام
عن ابي بصير قال كان امير المؤمنين عليه السلام يجلد الخمر العبد واليهود والنصارى في الخمر والنبيذ
ثمانين فقلت ما بال اليهود والنصارى فقال اذا ظهر في ذلك في مصر من الامصار لانه ليس لهم
يظهروا شربها يورث من عبد الله بن مسكان عن علي بن بصير قال حد اليهود والنصارى في المملوك في

الحق القريب سواء وانما صولح اهل الذمة ان يشربوها في بيوتهم ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسن
بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي بن حماد بن عيسى قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان من شرب الخمر
قال قلت وكن الثاني قال فقال لا ولكنك ادون الا عيين فانما احد الملوك قال قلت وكن ذلك قال
عليكم على فقه ما يروى الى من ذنبا من روق بده فانه يسهل في هذا الحرام ان يسهل النقية لا يسهل
بعض القامة ما رواه الحسن بن محبوب عن سيبويه عن ابي بكر بن وهب قال ما رواه الحسن بن
عبد محمد بن قنفذ خرافا الجند ثمانين هذا من حقوق المسلمين ما رواه الحسن بن محمد بن عبد الله
عن رجل ما هو في الزاوية وشرب الخمر فبدا من الحق في تصريفها فبدا في تصريفها فبدا في تصريفها
لهم ما قلناه في الجزء الاول من حمله على النقية ويحتمل ان يكون الراوي قد ذكر في الزاوية خاصة
لا من حقوق الله تعالى وكان حدنا انما يسهل من حقوة الله تعالى على انك طماننة في بحر من ماء
ذلك غير صحيح علم ما دللنا عليه بالاخبار المتقدمة ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن فضال عن ابي
عويش عن ابي عبد الله عليه السلام بقوله الملوك تصريف حلالها حلالها وجودنا ان
فخصه بعد انما ندله الاخبار الاولى السبعة
احمد بن محمد بن ابراهيم عن ابي بن محمد بن محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام انما يقطع السارق
فقال في ربع دينار قال قلت له في درهمين قال في ربع دينار وبلغ الله دينارين ما يقطع قال قلت ارايت
من سرق اقل من ربع دينار هل يقع عليه حين سرق اسم السارق وهل هو عند الله سارق في ذلك
الحال فقال كل من سرق من مسلم شيئا قد حواه واحرم فهو يقع عليه اسم السارق وهو عند الله السارق
وكذا لا يقطع الا في ربع دينار او اكثر ولو قطعت يد السارق فبما هو اقل من ربع دينار لا اغتبت
الناس مقطوعين احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله
قال لا يقطع يد السارق حتى تبلغ مائة ربع دينار وقد قطع على ملككم في بيضة حديد قال علي
قال ابو بصير سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ادنى ما يقطع فيه السارق فقال في بيضة حديد قلت
وكذا غيرها قال ربع دينار على ابراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله عن ابي محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قطع امير المؤمنين عليه السلام في بيضة قال قلت وما البيضة فقال بيضة فبما ربع دينار قال قلت
هو ادنى حد السارق منك يونس بن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقطع
الا في ثمن تبلغ قيمة مجاهد وهو ربع دينار الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيان عن سلمة عن ابي عبد
عن ابي عبد الله عليه السلام ان يقطع السارق في ربع دينار عن القاسم بن محمد بن ابي حمزة
عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ادنى ما يقطع فيه السارق قال في بيضة حديد قلت
كذلك غيرها قال ربع دينار وكان عليه السلام لا يقطع يد السارق حتى تبلغ مائة ربع دينار وقد قطع امير
المؤمنين عليه السلام في بيضة ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي محبوب عن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله

عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يقطع السارق الا في شئ ثلاثة
مجنات وهو دمع ودمار ومهمل

عزرو دفع اليه فامر ماله وان كان اخذ منها العتق فلا شيء عليه وان كان اخذ فملا فملا
 وهو ربع دينار وقطع بالاسم من حبله لقطع فكان له ثلثا هذا يقطع بميثاق الله
 بن محمد بن عبد الله بن محبوب عن عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى العتق واشترى
 الشاة لسرق قال يقطع به اليه على كل حال ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى العتق واشترى
 من بعض اصحابه قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا سرق الرجل وبيع العتق ولا يملكه لم يقطع به
 ولا رجله وان كان اسلم ثم قطع به رجلا فقتله من يقطع به يقطع به يقطع به يقطع به يقطع به
 قالوا حتى هذا الخبران فله على ان يبيع العتق ما رواه امامنا عليه السلام في رجل اشترى العتق واشترى
 يبيعه سلا جاز له ذلك لا يقطع به الا بعد اداء المكن كذلك وجب عليه فله عتق ما رواه امامنا عليه السلام
 الاول قال ابو عبد الله عليه السلام في رجل اشترى العتق من عبد الله بن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى العتق من رجل ما يبيع به قال لا يقطع ولا يزل
 غير شاة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى العتق من رجل ما يبيع به قال لا يقطع ولا يزل
 اما يترك في حق الله عز وجل ما في حقوق الناس يترك فيمنع منه الا ربح عتقه
 لا يقطع الا على من سرق من رجل اشترى العتق من رجل ما يبيع به قال لا يقطع ولا يزل
 عليهم السلام قال لا يقطع الا على من سرق من رجل اشترى العتق من رجل ما يبيع به قال لا يقطع ولا يزل
 عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى العتق من رجل ما يبيع به قال لا يقطع ولا يزل
 اليه بكذا وكذا ما عطاء وصدقة فله ما جاء به قال لا يقطع الا على من سرق من رجل اشترى العتق من رجل ما يبيع به
 فقال لما ارسلته اليك وما اتاني بشيء وزعم الرسول اليه قد ارسلته وقد قدد فله عتق
 بنية انه لم يسله قطع به فان لم يجد بنية فبنيته بالله ما ارسلته ويسوقه من الرسول
 قلت ارايت ان زعم انما عمله على ذلك لما جاءه فقال لا يقطع الا على من سرق من رجل اشترى العتق من رجل ما يبيع به
 الخبة ان عمله على ما يعرف من ذلك وبارحنا على اموال المسلمين جاز لا امام ان يقطع لانه
 في الارض الا لا يشارك لان هذه حيلة وليست بنية محبة فيها لقطع ان المملوك اذا
 اقرب السرة لم يقطع الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن ابي يعقوب عن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا اقر العتق على نفسه بالسرة لم يقطع واذا شهد عليه شاهدان قطع ما رواه احمد بن
 محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباح عن صديق لكنا سوس بن جعفر عليه السلام قال العتق اذا اراد ان يبيع
 عن الامام مرة انه سرق فقتله واذا اقرت الامة على نفسها عند الامام بالسرة قطعها قالوا حتى
 هذا الخبران فله على ان يبيع العتق ما رواه امامنا عليه السلام في رجل اشترى العتق واشترى
 اقران على نفسه فزار على ما لا يقبل غير خلاف
 عن الزعفران ان كني عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقطع الا على من سرق من رجل اشترى العتق من رجل ما يبيع به

كسر في رواية
 وما يقطع الا على من سرق

كسر

قالوا من كان منكم من قطعها وان كان طرف من قميصه الداخل قطعة . سهل عن محمد بن
 الحسن بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسعود بن ابي سيار عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين
 اني بطر ارقط مع رجل من اهل بيتي فقال ان كان قد طر من قميصه الا على امر فطاعه وان كان
 قد طر من قميصه لا فطاعه . ما رواه احمد بن محمد بن عيسى بن سنان عن عمار بن ابي صالح عن
 ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام ان علي بن ابي طالب قطع
 على الذي بطر الدراهم مرفوقا رجا قطع . الحسن بن محبوب عن عيسى بن صبيح قال سالت ابا عبد الله
 عن الطراد والناس في ذلك فيقطع فان وجد في هذين الخبرين ان هكنا على الفصل الذي
 تضمنه الخبران الاولان موافقة اذا اخذ الطراد من القيص انقوى في امر يكن عليه قطع واذا اخذ
 من الخشن في وجهه فلا . حد النباش على ابي ابراهيم عبايه ومحمد بن جعيل
 عن ابي عبد الله بن شاذان جميعا عن ابي عبد الله عن محمد بن جعفر بن الحسين عن ابي عبد الله
 يقول عبد النباش حد النباش . محمد بن جعفر بن الحسين عن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين عن ابي عبد الله
 ثابت عن ابي جعفر عليه السلام قال لا امر المؤمنين على ان يقطع رار المونة كما يقطع
 سائر الاجزاء . محمد بن جعفر بن الحسين عن محمد بن عبد الحميد الطراد عن شاذان عن زيد النخاس عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال اخذنا من زمن مغوية فقال لا صحابه ما ترون فقالوا تعافيه وبخلى سبيله فقال
 رجل من القوم ما هكذا فعل علي بن ابي طالب عليه السلام . وفيما فعل قال فقال يقطع النباش في اهل
 وهما المونة . محمد بن جعفر بن الحسين عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن
 منصور بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام يقول يقطع النباش الطراد ولا يقطع الخشن . علي بن ابراهيم
 عن ادم بن اسحق عن عبد الله بن محمد الجعفي قال كنت عند ابي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام بن عبد
 الملك في رجل بنش امرأة فسلها ثيابها ونكحها فان الناس قد اختلفوا علينا ههنا لاهية قالوا
 اقلوه وطاية قالوا اخرجوه فكتب اليه ابي جعفر عليه السلام ان حرمة الميت كحرمة الحيوان يقطع
 يد نيشه وسلبه الثياب فيقام عليه الحد في الزنا ان احصى دمه وان لم يكن احصى جلد مائة .
 الحسن بن سعيد عن ابي محمد بن محبوب عن عيسى بن صبيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الطراد والناس في
 الخشن فقال يقطع الطراد والناس في لا يقطع الخشن . احمد بن محمد بن عيسى عن الحكم بن عبد الرحمن التميمي
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام قطع ناسا . اصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن
 عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام قطع ناسا في القبر بغير نية لا يقطع في المنة فقال انما
 لا موتا كما يقطع . انا ما رواه احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن محمد
 بن ابي حمزة عن علي بن سعيد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن النباش قال اذا لم يكن النباش فعادة لا يقطع
 ويخرج . محمد بن عيسى بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن ابي يوسف عن الفضل بن ابي عبد الله

المختلص
 في جزئية

قَالَ النَّبِيُّ إِذَا كَانَ مَعَهُ فَا بَذَلَكَ قَطَعَ أَهْلُ بَيْتِهِ عَنْ أَبِي نَضَالٍ الْحَسَنِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ
أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي النَّبَأِ إِذَا اخَذَ أُولَاهُ مِنْ زَيْنَاهُ فَأَدَّ قَطَعَ فَمِنْ الْأَخْطَارِ لَا
كُلَّمَا نَدَى عَلَى أَمْرٍ نَامَا بَقِيعَ النَّبَأِ إِذَا كَانَ إِذَلِكَ عَادَةً فَأَمَّا إِنْ كَانَ ذَلِكَ عَادَةً نَظَرُوا فِي كَأَن
بَيْتٍ وَآخِذًا لَكُنْ وَجُفِطَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ لَمْ يَكُنْ سِوَهُ نَزَعَ مِنَ الْغَرْبِ وَعَلَى الْخِيَالِ الْأَخْطَارِ الَّتِي قَدْ نَامَا
أُولَاهُ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْحَكَمُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْثُومٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اخَذَ وَهُوَ بَيْتٌ قَالَ لَا أَرَى عَلَيْهِ قَطْعًا إِلَّا أَنْ يُوْخَذَ وَفَدَّ بَيْتًا مَرَّارًا فَيَقْطَعَهُ
مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
عَنِ الطَّوَارِقِ النَّبَأِ وَالْمَحَلِّسِ لَا يَقْطَعُ فَحَقٌّ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَقَطَ مِنْ مَوَاطِنَ الْأَزْفَادِ مِنْ بَيْنَاهُمَا الْحَكَمُ
عَنْ عَيْسَى بْنِ صَبِيحٍ فِيمَا تَقَدَّمَ وَوَاتِرَ الْحَكَمِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَائِلٍ عَنْ سَائِلَةٍ
فَقَالَ يَقْطَعُ الطَّوَارِقُ النَّبَأِ وَلَا يَقْطَعُ الْمَحَلِّسِ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَهَذَا الْقَبُولُ لَكُنَّا لَمْ نَجِدْ عَلَى الْحَكَمِ
عَلَيْهِ الْحَكَمِ بْنِ الْأَخْبَرِ بْنِ ... فَأَوْدَاهُ عَلَى بَابِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ
أَبِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَحْلَتِهِمَا تَقَطَّعَتَا إِلَى بَيْنَ شَعْرَةٍ وَفَدَّ وَهَذَا الْقَبُولُ لَكُنَّا لَمْ نَجِدْ عَلَى الْحَكَمِ
حَقِيقَاتٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي النَّبَأِ فَاسْتَرْعَاهُ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْغَدَاءُ خَلَعَ أَقْدَامُ النَّبَأِ فَمَّا ذَاكَ
يَسْطُوتُونَهُ بِأَرْجُلِهِمْ حَتَّى أَتَوْا طَائِفَةً فِي هَاتَيْنِ الرَّوَاتِبَيْنِ أَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْأَزْفَادِ كُنْ مِنْهُمْ الْعَبْدَانِ
مَرَّتَ وَافَقَ عَلَيْهِمُ الْحَدُودَ فَمَجَّبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلَ كَمَا يَجِبُ عَلَى السَّارِقِ وَالْإِمَامُ مَجَّبٌ كَيْفِيَّةً الْقَتْلَ كَيْفَ شَاحِبٍ
مَا يَرَاهُ أَرَدَ فِي الْمَالِ ... حَدَّثَنَا الصَّبِيحُ أَنَّهُ مَجَّبٌ عَلَى الْقَطْعِ إِذَا سَرَقَ الْبَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ إِذَا سَرَقَ الصَّغِيرَ لَمْ يَكُنْ قَطَعَ لَطَائِفَ صَابِيَةٍ فَإِنْ وَفَّاهُ لَمْ يَصْنَعْ إِلَّا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَنَا ... الْحَكَمُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَقْرِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ سَاعَةَ قَالَ إِذَا سَرَقَ الصَّغِيرَ أَوْ
بَلَغَ الْحَكَمُ قَطَعَ أَمَّا مَلُوكُهُ أَوْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفِي مِلَّةِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِعِلَامٍ قَدْ سَرَقَ الصَّغِيرَ وَلَمْ يَصْنَعْ
لَهُمْ قَطَعَ أَمَّا مَلُوكُهُ أَوْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفِي مِلَّةِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِعِلَامٍ قَدْ سَرَقَ الصَّغِيرَ وَلَمْ يَصْنَعْ
أَصَابِعُهُمْ قَالَ إِنْ عَدَّتْ قَطَعَتْ بِكَ عَلَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
قَالَ لَمْ يَكُنْ عَلَى السَّلَامِ بِعِلَامٍ يَنْتَكِ فِي أَحَدٍ مِنْهُ قَطَعَ لَطَائِفَ صَابِيَةٍ فَأَوْدَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ الْعَدْلَيْنِ زَيْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّغِيرِ فَقَالَ تَكُنْ
لَمْ تَنْتَعِ سِنِينَ قَطَعَ بِهِ وَلَا يَصِغُ حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
بْنِ هُصَيْنٍ الْمُرُوزِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ إِذَا نَزَلَ الْقَوَامُ ثَلَاثِينَ سِنِينَ فَجَا بَزَامُ وَقَدْ ... جَبَّ عَلَى الْأَرْضِ وَالْحَدُودِ
وَإِذَا نَزَلَ لَهَا ثَلَاثِينَ سِنِينَ فَكَذَلِكَ قَالَ جَبَّ هَذَا الْحَكَمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا نَزَلَ مِنْهَا الْعَقْلُ دَقًّا
كَانَ عَلَيْهِمُ الْقَطْعُ مِثْلًا عَلَى الرَّجُلِ إِذَا رَدَّ قَتْلَهُ عَلَيْهِمُ الْقَطْعُ فِي أَوْ مَرَّةٍ حَسْبُ نَفْسِهِ الْأَخْبَارُ

[illegible]

به فقال الصغوان قطع به من اجل ربه اني ما رسول الله قال نعم قال فانا اهدى من رسول الله
 صلى الله عليه واله ما كان هذا قبل ان تنفخ النفث قال الامام عليه السلام اذا مرغ اليه قال نعم قال وسأله
 عن الحق قبل ان يبعث الى الامام فقال له احمد بن محمد بن يحيى عن علي بن الحكم عن الحسين بن ابي العلاء
 قال انما عبد الله ما كان من اجل ما جاء به من الحق انما عبد الله من اجل ما جاء به من الحق انما عبد الله من اجل ما جاء به من الحق
 في المسجد على رءوسهم فقالوا وبعث وقد هرب فطلب صاحب فوجوه فقالوا اني رسول الله صلى
 عليه واله فقال انقطعوا يد فقال الصغوان يا رسول الله انا هرب ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه واله
 الامان ذلك قبل ان تنفخ النفث اني انما رسول الله انما هرب ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه واله
 انما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن حمزة بن محمد بن عيسى عن ابي اناس
 اقامه المؤمنين عليه السلام قالوا من بالسرقة فقالوا اني رايت ثوبا ولا بأس به ذلك قولنا
 من الله ان قال نعم سورة البقرة فقالوا قد هرب ذلك سورة البقرة قالوا والله ان يقطعوا لا يقطع
 عليه البينة والوجه في هذا الخبر ما يبعد في آخره وهو انه اذا حاز ذلك كان اقر على نفسه
 ولو كانت قد قامت عليه بذلك بينه لا حاز العفو عنه على جان وقد اورد ما في الكبر ما يدرك
 ذلك ويذكره بيان ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام عن بعض اصحابه عن بعض اصحابه
 عليهم السلام قال جاء رجل الى امير المؤمنين عليه السلام فاقربته بالسيرة فقال له امير المؤمنين عليه السلام انك
 من كتاب الله قال نعم سورة البقرة قال قد هرب ذلك سورة البقرة قالوا والله ان يقطعوا لا يقطع
 من حدود الله تعالى فقال وما يدريك ما هذا اذا اقامت البينة فليس لام ان يعفوا واذا اقر الرجل
 على نفسه فذلك الى الامام ان شاء عفا وان شاء قطع
 عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن المرتبة فقال هو مرتبة
 وكفر بما انزل على محمد صلى الله عليه واله بعد اسلامه ولا توبته له وقد وجب عليه وباتت منه امراته ونعيمه
 ما ترك على ذلك واحد جميعا عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن عماد الشافعي قال سمعت ابا
 عبد الله عليه السلام يقول كل مسلم بين مسلمين يرتفعون الاسلام ومحمد بن ابي نويه وكذا غيره فان دمه مناج
 من جمع ذلك منه امراته باينة من يوم اراد فلا تقربه وهم ما على مرتبة ونعت امراته عدة الكفر
 عنها زوجها وعلى الامام ان يقتله ولا يشبهه ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن ابي الحكم عن موسى بن بكر
 عن الفضل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا من المسلمين تنصفا في بين امير المؤمنين عليه السلام
 فاستناب في ابي عليه فقص على شرمه قال طمنا عباد الله فوطى حتى مات الحسن بن محبوب عن محمد بن احمد
 من اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام المرتبة مستجاب فان قاتل القاتل والانه اذا ارتدت
 استتيب فان تاب ورجعت ولا خلعت البصير وضيق عليها في جديها احمد بن محمد بن علي بن محمد بن
 عن حميد بن دراج وغيره عن احمد بن محمد بن يحيى عن رجل رجع عن الاسلام قال استناب فان قاتل القاتل فافق

كتاب يرجع عن الاسلام قال يستأضيض ما تقول ان كتاب يرجع ثم نأمنهم مرجع فقالوا لا
 هذا شيئا ولكن عندى منزلة الزنا الذي يمارى عليه للمعتدين ثم قيل بعد ذلك ^{سئل بن زياد} عن
 محمد بن الحسن فقال عبد الله بن عبد الرحمن عن سمع بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يبرأ
 المرتد من قتل امرأته ولا ياكل دجاجة ويستأضيض ثلثة ايام فان تاب ولا قتل يوم الرابع ^{على بن}
 اساهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يبرأ من المومن
 فقالوا الاسلام عليك يا ربنا فاستجابهم فلم يقربوا حتى هم خفيتم واودعها نارا وصر جفيرا
 الجاسقها واصفوا ما بينهما فلما لم يبق الا ثلثهم الخفية واودعها الخفية الاخرى حتى ماتوا هذه
 الخبة الا ثلثة الاختار الا ثلثة لان الا ولست متداولة لمز ولعل على طوط الاسلام ثم اردت فانه لا يبرأ
 ذنبه ويقتل كل حال والاختار الاخرية مقدار لمن كان كافرا فاسلم ثم اهد بعد ذلك فانه يستأضيض
 فان تاب فغاصبه وبني ثلثة ايام ولا قتل وقد فصل ما ذكرناه ابو عبد الله عليه السلام في رواية عمار ^{بالع}
 اني سمعت قال يوكذ ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن العكر بن علي النيسابوري عن علي بن جعفر عن اخيه
 قال سألته عن من لم ارتد قال يقتل ولا يتاب قلت ففعل في السلم ثم ارتد عن الاسلام قال يستأضيض ثلثة ايام
 ولا قتل الحسين بن سعيد قال ثلثة ايام خط رجل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الاسلام ثم كفر
 اشك وجرح عن الاسلام هل يستأضيض ويقتل لا يستأضيض يكتب يقتل فاما المرأة اذا ارتدت فاهلها
 على كل حال بل احسنها التي اذا ارتد رجوع الى الاسلام وقد تضمن ذلك في ابي الحسن بن محبوب عن عبد
 الله بن جعفر ابي عبد الله ويزيد ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن
 محمد بن يحيى عن ابي عبيد بن ابراهيم عن جعفر بن ابي عن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ارتدت المرأة
 عن الاسلام لم يقتل ولكن تحبس ابدا الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمار بن ابي عبد الله
 قال لا يجلد في السجن الا ثلثة الذي عليه على الموت واثابة في السجن الاسلام والشارف بعد قطع
 والدجل عن الحسن بن محبوب عن عمار بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال المرتد يستأضيض فان تاب
 ولا قتل والمرأة تستأضيض فان تاب ولا يجلد في السجن واصرفها ما رواه الحسين بن سعيد عن
 الفضل بن سويد عن فاع بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى ابي عبد الله عليه السلام
 فويله كانت نصرانية فاسلمت وولدت لسيدها ثمان سيدها مات فاصولها عتاقة التوبة
 على عهد عمر ففكت نصرانيا وولدت ولدين وولدت لثالثا فافضلت
 يعرض عليها الاسلام فعرض عليها فان تاب فقال ما ولدت من ولد نصراني فم عبد لاخيهم الذي ولد
 لسيدها الاول انا احبها حتى تضع ولدها الذي في بطنها فاذا وابت قتلها فاما في
 الاختار الا ثلثة لان هذا الحديث انا اوجب فيه قتلها لانها ارتدت عن الاسلام وتزوجت كافرا
 فلا جرم ذلك وجب عليها القتل ولم تكن تزوجت كان حكمها ان يقتل في الحسن حسب ما تضمنته

[illegible]

الفضول والافتقار الى الدنيا ويدعونهم اليها فقال لا على الفضل

بأسنانه الدبر. أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال
قال ابي عبد الله عليه السلام في الرجل اذا لم يجد الرجل الفدا مائة من الابل او عشرة آلاف درهم
او اقل من الف من الشاة وقال الدبر المغلظة التي تشبه العمد وليس بعدها فضل من دبر الخطا
باسنانه الا بل ثلث وثلاثون حقة وادبع وتكون ثنية كلها طوقه الفحل وسالته عمو الدبر
دبر المسلم عشرة آلاف من الفضة او الف من الفضة او الف من الذهب او الف من الشاة على اسنانها الا
من الابل ما يترعى اسنانها من البقرتين. عن محمد بن يزيد عن يوسف بن محمد بن سنان عن العلاء
بن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل الخطا مائة من الابل او الف من الفضة او عشرة آلاف
درهم او الف دينار فان كانت الابل من عشرة وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس
عشرون حقة وخمس وعشرون حقة والدبر المغلظة في الخطا الذي يشبه العمد الذي يضرب الحجر
او بالعضا الضربة والضربتين لا يزيد فقل فواثا فثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون حقة
وادبع وتكون خففة كلها طوقه الفحل وان كان الغنم فالفكسر والعمد هو لقود او رضنا والى لقود
لثنتين بن سعيدي بن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سمعت ابا بصير يقول كانت
الدبر في الجاهلية مائة من الابل فاقرها رسول الله صلى الله عليه وآله ثمانية فوضع على اهل البقرة
بقرة فوضع على اهل الشاة افاة وعلى اهل اليمى الحمل مائة حقة قال عبد الرحمن فالت عماري واتي
بليها فكان على علي بن ابي طالب يقول الدبر الف دينار وفيه الدبر عشرة آلاف درهم وعلى اهل الذهب الف
دينار وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم لا اهل الامصار ولا اهل البوادي الدبر مائة من الابل ولا اهل
السواد مائة بقرة او الفضة. ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابه عن عبد الله بن سنان
الحسين بن سعيد عن حماد بن عبد الله بن المغيرة والضربين سويدهما عن ابن سنان قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول قال امير المؤمنين عليه السلام في الخطا شبه العمدان يقتل بالسوط او بالعضا او
بالخجران دبر ذلك تغلظ ويما من الابل منها ربعون خلفه بين ثنية الى ارباعها وتكون حقة
فتكون بنت لبون والخطا يكون فيه ثلثون حقة وتكون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون
ابن لبون ذكر وفيه كل عبيد من الورق مائة وعشرون درهما او عشرة دنانير ومن الغنم فيه كل ثنية
من الابل عشرة شاة. الحسين بن سعيد عن معوية بن وهب قال قال ابي عبد الله عليه السلام دبر العمد
مائة من حقة الا بل المسان فان لم تكن الا بل فكان كل حمل عشرة من حقة الغنم فما نقص هذه الاجزاء
من حقة الا بل في كل الخطا وشبه العمد وما نقصت الاجزاء الا في الوجه فيها ان تحملها على
للامام ان يحمل بها شاة بحسب ما يراه في الحال من الضلال وما نقصت من انه اذا لم تكن الا بل فكان
كل ابل عشرة شاة يحمل شئين احدهما انرا ما يراه اهل البوادي من الابل في اضع منهم وعلى الا بل

[illegible]

لا تقم العاقلة الاقامه على البيعة قال افاواه رجل عامر عنده فجعل في ماله خامنه ولم يقبل من العا
 شيا انه ليس للنساء عقول فود محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد الكوفي عن محمد بن احمد ^{البلخي}

ان عفا الله

[illegible]

عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان قلت المرأة الرجل قلت به وليس
 الا نفسها احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
 قتلت رجلا قال تقتل ولا يعرفها عليها شيئا عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد
 يقول في امرأة قتلت زوجها متعذرا قال ان شاء الله ان يقتلها فقتلها وليس بها احد اكرم
 من جنازة على نفسه الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي
 عبد الله عليه السلام في المرأة تقتل الرجل ما عليها قال لا يجزئ الجاني على اكثر من نفسه فاما ما رواه محمد
 بن علي بن محبوب عن معاوية بن حكيم عن موسى بن بكر عن ابي مريم ومحمد بن احمد بن محمد بن
 حبيب عن ابي الحسن بن رباط عن ابي مريم الانصاري عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في امرأة قتلت رجلا
 قال تقتل ويودي بها بقية المال فلهذا الرواية شاذة لم يروها الا ابو مريم الانصاري وان كان
 في الكتب موضع متفرقة ومع ذلك فانها مما لفة لظاهر الكتاب لا الله تعالى وكتبنا عليهم فيها
 ان النفس بالنفس حكم ان النفس بالنفس ولم يذكر معها شيئا آخر والروايات التي قد صاها حجة
 بالاجمعي الجاني على اكثر من نفسه والله ليس على وليها شيء فاذا وردت هذه الرواية مخالفة لذلك
 ينبغي ان لا يلتفت اليها ولا الى العمل بها مقدار دية اهل الذمة على زياد ابيهم عن محمد
 عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال دية اليهودي والنصراني والجوسي ثمانمائة
 درهم ابو علي الاسدي عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابيان بن
 قتادة قال لا يبيد الله عليه السلام ابراهيم بن محمد ان دية اليهودي والنصراني والجوسي سواء فقال نعم قال الحق الحق
 محبوب عن ابي ابيوب ابن بكير عن ليث المرادي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن دية النصراني واليهودي وهو
 فقال ديةهم جميعا سواء ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم ابن ابي عمير عن سباعة بن زرار عن ابي عبد الله
 قال بعث النبي صلى الله عليه وآله خالد بن الوليد الى الجوزين فاحتاب بها دما ففر من اليهود والنصار
 والجوس فكتب الى رسول الله صلى الله عليه وآله اني اصبت دما ففر من اليهود والنصارى فوديتهم فاق
 ثمانمائة واصبت دما للجوس لم تكن مدينت الى فيهم عدا قال فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وآله
 ان ديةهم مثل دية اليهود والنصارى قال انتم اهل الكتاب اسمعيل بن مردان عن درست عن ابن
 مسكان عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن دية اليهودي النصراني والجوسي فقال درهم
 ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم عن عثمان بن عيسى عن سباعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام دية الكلد
 قال ثمانمائة درهم صفوان عن ابي مسكان عن ليث المرادي وعبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 دية النصراني واليهودي والجوسي ثمانمائة درهم فاما ما رواه اسمعيل بن مهزيار عن ابي بصير عن منصور
 عن ابيان بن نفع عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية النصراني واليهودي والجوسي دية المسلم واما ما رواه الحسين بن
 سعيد عن فضالة عن ابيان بن نضر عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله دية

